بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
حول الإشراف البنكي

السنة المالية 2014

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
حول الإشراف البنكي

السنة المالية 2014

بنك المغرب

المحتويات

كلمة السيد الوالي 2

الأحداث البارزة 7

الأرقام الرئيسية 10

الباب الأول : المشهد البنكي المغربي

انتشار واسع للشبكة وعرض أكثر تنوعا 13

الباب الثاني : نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها

تراجع القروض في المغرب وتزايد مساهمة النشاط العابر للحدود 25

الباب الثالث : المخاطر البنكية

تعزيز القاعدة المالية لمؤسسات الائتمان في سياق تراجع المخاطر 71

الباب الرابع : الإصلاحات القانونية والتنظيمية

التنفيذ التدريجي لاتفاقية بازل III 93

الباب الخامس : الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية

تزايد تركيز المراقبة على مخاطر القروض والسيولة والمخاطر العابرة للحدود 109

الباب السادس : تشجيع الإدماج المالي وحماية زبناء مؤسسات الائتمان

التربية المالية في سبيل تنمية الإدماج المالي 1127

الملحقات 144

الفهرس 169

كلمة السيد الوالي

تميز المناخ الدولي سنة 2013 بالانتعاش التدريجي للاقتصادات المتقدمة وبضعف الأنشطة الاقتصادية في البلدان الصاعدة. أما في منطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب، لا يزال نمو الاقتصاد ضعيفا، بالرغم من تجاوزه مرحلة الركود، وإن صاحبته بوادر الانتعاش في نهاية السنة.

وفي هذا السياق، سجل الاقتصاد المغربي نسبة نمو بلغت 4,4% مقابل 2,7% سنة 2012، بفضل السنة الفلاحية الجيدة، فيما تباطأ نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 2,3%، متأثرا باستمرار تأثيرات الظروف الخارجية غير الملائمة.

وفي مواجهة هذه الظرفية، ظلت البنوك تستفيد من الظروف النقدية المرنة التي يوفرها بنك المغرب ومن آلية إعادة تمويل التسهيلات الممنوحة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، علما أنه تم تعديل هذه الآلية لتصبح أكثر تحفيزا. إلا أن تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية واكبه تراجع في طلب القروض من طرف المقاولات والأسر. وبالتالي ارتفع جاري القروض بنسبة 3,6% سنة 2013، وهي وتيرة أضعف من المعدلات المتوسطة المسجلة سابقا، مما يعكس أيضا الحساسية المتزايدة للبنوك أمام خطر عدم تسديد القروض، في سياق ماكرو–اقتصادي لا يزال عصيبا.

فقد واصل جاري الديون المعلقة الأداء ارتفاعه، مما يبرز تدني ملاءة المقترضين، سواء منهم المقاولات أو الأسر. نتيجة لذلك، تزايد معدل المخاطر ليصل إلى 5,9% مقابل 5% في السنة الماضية.

ورغم ارتفاع تكلفة المخاطر التي امتصت أكثر من ثلث النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 29% في السنة الماضية، تمكنت البنوك على العموم من الحفاظ على هوامش ربحها، وذلك بفضل نموذجها الاقتصادي كبنوك عالمية وتنوع نشاطها سواء على المستوى القطاعي أو الإقليمي. وبالتالي، حافظت النتيجة الصافية المتراكمة على نفس مستواها للسنة الماضية، بعد انكماش بنسبة 1,7% سنة 2012، مما أسفر عن معدل مردودية الأصول قدره 1% ومردودية الأموال الذاتية بنسبة 10,6%.

وعلى أساس مجمع، عرفت حصة المجموعة من النتيجة الصافية المتراكمة، التي حققتها المجموعات البنكية الرئيسية، انخفاضا بنسبة 6,5% رغم تنامي مساهمة فروعها في أفريقيا، التي بلغت 20% في المتوسط. وتعود أسباب هذا الانكماش، إضافة إلى تباطؤ العائد الصافي البنكي وارتفاع تكلفة المخاطر، إلى انخفاض مساهمة باقي الاختصاصات لاسيما تدبير الأصول.

وساهمت النتائج المحققة، إضافة إلى التدابير التي اتخذتها البنوك للاستجابة للمتطلبات الاحترازية التي رفع بنك المغرب من مستواها، في تعزيز أموالها الذاتية. وبالتالي، تنامى متوسط ملاءة القطاع ومعدل الأموال الذاتية الأساسية، الذي يمثل الجزء الجوهري من الأموال الذاتية، بحوالي 100 نقطة أساس ليصل إلى 13,3% و 11,1% على التوالي، وهي نسب أعلى من الحد الأدنى لكل منهما، والملزم منذ يونيو 2013، وهما 12% و 9%.

فيما يخص المراقبة الاحترازية، وفي ظل سياق ماكرو اقتصادي محفوف بالمخاطر بالنسبة للقطاع البنكي، ضاعف بنك المغرب من مستوى يقظته، فركز إشرافه في المقام الأول على مخاطر الائتمان والسيولة التي تتحملها مؤسسات الائتمان، إضافة إلى تدابير تعزيز الأموال الذاتية لهذه المؤسسات.

كما عمل بنك المغرب على التحقق من حسن تطبيق المؤسسات لقواعد تخفيض التصنيف وتخصيص مؤن للديون، ومن جهة أخرى على تقييم المؤسسات التي أظهرت بعض بوادر الهشاشة وتكييف تغطيتها بمؤن ذات طابع عام.

وعلى غرار السنوات الماضية، عمل بنك المغرب على تعزيز وتشديد تتبعه لوضعية سيولة البنوك وللمخطط الذي تعتمده من أجل إعادة تمويلها. ويتعين على هذه البنوك أن ترفع من مستوى الأصول السائلة التي في حوزتها حتى تتمكن من مواجهة سيناريو محتمل لضغط السيولة وأن تتزود بمخطط لتدبير أزمة السيولة.

إلى جانب ذلك، شهدت سنة 2013 شروع بنك المغرب في أشغال مراجعة اختبارات الضغط الأولى التنظيمية التي أنجزتها البنوك لقياس مدى مقاومتها لعدة أنواع من الصدمات المحتملة من حيث القروض، والسيولة والسوق. وقد بينت نتائج هذه المحاكاة أن البنوك تتمتع على العموم بقدرتها على مقاومة الحالات التي تم اختبارها.

وبالنظر لانتشار بعض المجموعات البنكية المغربية بالخارج، لاسيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، أولى بنك المغرب عناية متزايدة لمراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود، وأحدث آلية تنظيمية لإعداد التقارير من أجل تتبع الوضع المالي والاحترازي، على أساس فردي، لكل فرع بنكي في الخارج. وقد تم أيضا إجراء مهام مراقبة في عين المكان لفرعي بنكين مغربيين في غرب أفريقيا، بالتعاون مع سلطات المراقبة المحلية. من ناحية أخرى، تم تكثيف التعاون مع السلطات التنظيمية لبعض البلدان المستضيفة، وذلك عبر عقد اجتماعات فصلية، ومن المنتظر أن يتم تعزيز هذا التعاون بشكل أكبر عبر تكوين فرق مراقبين تخص المجموعات البنكية المغربية الأفريقية، طبقا للمعايير الدولية.

وعلى المستوى التنظيمي، انكبت جهود بنك المغرب بالأساس على تطبيق المعايير الدولية بازل 3 المتعلقة بتحديد الأموال الذاتية ومعدل السيولة على المدى القصير، وذلك بعد أن قام بدراسة للأثر وبعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي. وقد تم إعداد جدول زمني تدريجي لتطبيق هذه المعايير، مما سيساعد البنوك على الاستمرار في توفير التمويل الملائم للاقتصاد.

وتطرقت الأشغال التنظيمية أيضا إلى تحضير نصوص تطبيق مشروع إصلاح القانون البنكي، الذي يوجد قيد المصادقة، لاسيما النصوص الخاصة باعتماد المالية التشاركية.

وعلى إثر المراجعة التي تمت مؤخرا لمبادئ لجنة بازل من أجل تحقيق مراقبة بنكية فعالة، أجرى بنك المغرب تقييما ذاتيا لآلياته المعتمدة في التنظيم والمراقبة، كما أعطى الانطلاقة للأوراش الخاصة لتكييفها. وفي هذا الإطار، انخرط البنك في تحيين مبادئ الحكامة والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر المطبقة على مؤسسات الائتمان.

على مستوى المراقبة الاحترازية الكلية، تم تطوير الآلية التحليلية التي تم اعتمادها منذ سنتين من أجل تقييم المخاطر النظامية التي قد تطال القطاع المالي، كما تم توسيع نطاقها لتشمل إضافة إلى القطاع البنكي، كلا من الأسواق المالية، وقطاع التأمين، ومستقبلا، قطاع التحوط الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، انكب بنك المغرب، لاسيما في إطار لجنته الداخلية للاستقرار المالي، بالتعاون مع باقي سلطات تنظيم القطاع المالي، خاصة لجنة التنسيق، على دراسة مكامن هشاشة القطاع المالي والتدابير اللازمة للتخفيف منها.

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز آليات التنسيق بين هذه السلطات بإعداد إطار رسمي للبيانات التي ينبغي تبادلها بانتظام، في الحالات العادية، وأيضا البيانات التي يتعين تبادلها عند وقوع صدمة نظامية. ويساهم إطار التبادل في تعزيز آلية تدبير الأزمات المالية، والذي يُرتقب أن يتعزز أيضا باعتماد مشروع مراجعة القانون البنكي الذي ينصّ على آليات ووسائل جديدة لحل الأزمات.

وبفضل هذه الإنجازات، بادرت السلطات المالية بإخضاع القطاع المالي المغربي لعملية تقييم جديدة مشتركة بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يُرتقب إجراؤها سنة 2015، علما أن هذه العملية أجريت سابقا سنتي 2002 و2007. وفي نفس السياق، قررت هذه السلطات إجراء عملية محاكاة الأزمة المالية، في غضون سنة 2014، بدعم من البنك الدولي. وتهدف هذه العملية، التي تعد الثانية من نوعها بعد عملية 2009، إلى اختبار مدى تحسن آلية تدبير المخاطر، وأيضا تقييم التحسن المرتقب في إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم النشاط البنكي.

من جهة أخرى، وبغية تحقيق إدماج أكبر للقطاع المالي، استمر بنك المغرب في تشجيع وتأطير مبادرات الأطراف المعنية العمومية والخاصة في هذا المجال. ومكنت هذه التدابير، التي انخرطت فيها البنوك، من الرفع من معدل نسبة ولوج السكان للخدمات البنكية لتصل إلى 60%.

ولضمان قياس أفضل لمدى استفادة السكان من الخدمات المالية وتقييم مدى استخدامهم لها–بغض النظر عن مجرد امتلاك حساب بنكي، أحدث بنك المغرب مؤشرات جديدة مستوحاة من أفضل المعايير. وتهدف هذه المؤشرات أيضا إلى تيسير تقييم استراتيجيات وسياسات الإدماج المالي المطبقة. إضافة إلى ذلك، تم، بالشراكة مع البنك الدولي، إجراء استقصاء لدى الأسر بخصوص رأيهم في الخدمات المالية، وذلك بهدف تقييم القدرة المالية للمغاربة. ويُرتقب التوصل بنتائج هذه الدراسة بنهاية النصف الأول من سنة 2014.

ووعيا منه بأن التربية المالية عنصر أساسي للنهوض بالإدماج المالي، أعد بنك المغرب، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، استراتيجية وطنية للتربية المالية عُهد بتنفيذها إلى مؤسسة تم إنشاؤها لهذا الغرض في مطلع سنة 2013. وقد تم أيضا تنظيم الدورة الثانية لأيام التربية المالية لفائدة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و17 سنة، استفاد منها ما يناهز 60.000 تلميذ من السلك الابتدائي والإعدادي، استهدفت تلقينهم مبادئ المالية.

وفي إطار التدابير الرامية إلى حماية زبناء مؤسسات الائتمان، أنشأ بنك المغرب مركزا للوساطة البنكية، يحل محل الوسيط، تم تزويده بوسائل معززة وبنطاق صلاحيات موسع للمساهمة في توفير أفضل الظروف لتسوية النزاعات.

بالموازاة مع ذلك، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى تحسين ظروف حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي. وفي هذا الإطار، راجع البنك آلية إعادة تمويل البنوك فيما يخص القروض التي تمنحها لهذه الفئة من المقاولات، وذلك بهدف الرفع من حجم القروض الممنوحة لهذه الأخيرة والرفع من عدد المستفيدين. كما شرع البنك في التفكير في إحداث صندوق الدعم المالي، المخصص لتوفيرالتمويل، بشراكة مع البنوك، لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بالملاءة وتواجه صعوبات عرضية بسبب الظرفية. من جهة أخرى، واصل بنك المغرب تدابيره لإحداث المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تمت المصادقة على قانونه الأساسي خلال الجمع العام التأسيسي لشهر نونبر 2013.

من جهة أخرى، حقق مشروع القطب المالي للدار البيضاء، الذي يهدف إلى تحويل المغرب إلى مركز مالي إقليمي، تطورا إيجابيا منذ انطلاقه.

وقد اتُّخذت العديد من التدابير في سبيل تعزيز جاذبية هذا القطب. فقد تم توضيح التدابير الجبائية والنصوص التشريعية المتعلقة بالصرف، والخاصة بالمقاولات التي تحمل صفة القطب المالي للدار البيضاء، كما تم اعتماد النصوص الرامية إلى تطوير سوق للرساميل، وتعديل مشروع القانون رقم 44-10 الخاص بالقانون الأساسي للقطب المالي للدار البيضاء، لاسيما من أجل توسيع نطاق المقاولات المؤهلة لتشمل شركات الخدمات الاستثمارية، والمكاتب التمثيلية والفروع. وإلى يومنا هذا، منحت لجنة القطب المالي صفة القطب المالي للدار البيضاء لما يناهز أربعين مقاولة، تمثل شركات الخدمات المهنية أكثر من ثلثيها، بينما يتكون الباقي من مقار إقليمية ومؤسسات مالية.

بنك المغرب

الأحداث البارزة سنة 2014

16 يناير : زيارة عمل قام بها وفد برئاسة والي بنك المغرب إلى مقر البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا (BCEAO) بدكار.

17 فبراير : تنشيط بنك المغرب لورشة عمل حول اختبارات الضغط لفائدة اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) بأبيدجان.

10 مارس : تنظيم بنك المغرب بالتعاون مع شركاء آخرين للدورة الثالثة من «الأيام المالية للأطفال».

18 مارس : انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المركز المغربي للوساطة البنكية.

19 مارس : انعقاد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة المغربية للتربية المالية.

20 مارس : انعقاد المؤتمر الخامس للمجموعة الاستشارية الجهوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي، بمدينة الرباط.

24 مارس : مشاركة بنك المغرب في الندوة المنظمة من قبل البنك المركزي لألمانيا حول الإشراف البنكي، بمدينة فرانكفورت.

2 أبريل : تنظيم ورشة عمل حول الإدماج المالي من طرف رابطة الإدماج المالي وبنك المغرب، بمدينة الدارالبيضاء.

4 أبريل : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر المنظم من قبل الاتحاد البنكي الفرانكفوني حول التربية المالية، بمدينة بروكسيل.

14 ماي : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر 21 لمحافظي البنوك المركزية للبلدان الفرانكفونية، بمدينة دكار.

21 ماي : مشاركة بنك المغرب في قمة «التغيير من أجل التغيير : المالية والبريد للأطفال والشباب»، المنعقدة في نيويورك.

27 ماي : مشاركة بنك المغرب في مؤتمر «إنجاح الإدماج المالي في إفريقيا» الذي نظمه بنك فرنسا ومؤسسة الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية، بمدينة باريس.

27 ماي : مشاركة بنك المغرب في اجتماع مسؤولي الإشراف البنكي للبلدان الأورو متوسطية الذي نظمه البنك الدولي وبنك فرنسا، بمدينة مرسيليا.

29 ماي : تنظيم بنك المغرب، تحت إشراف البنك الدولي، للتمرين الثاني لمحاكاة أزمة النظام المالي، بمشاركة وزارة الاقتصاد والمالية ومجلس القيم المنقولة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

2 يونيو : مشاركة بنك المغرب في ورشة عمل حول المالية الإسلامية، نظمها بنك قطر المركزي بمدينة الدوحة.

5 يونيو : تنظيم بنك المغرب لندوة حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في القطاع البنكي والمالي.

9 يونيو : مشاركة بنك المغرب في الدورة 31 لمؤتمر «الإشراف البنكي الدولي : قضايا الإشراف الأساسية»، المنعقدة بمدينة بيتنبرغ.

10 يونيو : مشاركة بنك المغرب في الدورة الثالثة من منتدى الشراكة من أجل المالية في خدمة إفريقيا، المنظمة بدكار من طرف وكالة التنمية والتعاون تحت موضوع «حدود جديدة للمالية الإفريقية».

14 يونيو : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الأول لمجمع المشرفين الخاص بمجموعة بنكية مغربية.

17 يونيو : مشاركة بنك المغرب في اجتماع مجمع المشرفين الخاص بمجموعة القرض الفلاحي الفرنسية (Groupe Cr é dit Agricole)، المنظم بمدينة باريس من قبل هيأة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات.

26 يونيو : لقاء والي بنك المغرب مع الجمعية المهنية لشركات التمويل.

27 يونيو : انعقاد الاجتماع 15 للجنة تنسيق أجهزة الإشراف على القطاع المالي.

30 يونيو : انعقاد الاجتماع الخامس للجنة الداخلية للاستقرار المالي ببنك المغرب.

15 يوليوز : اللقاء نصف السنوي لوالي بنك المغرب مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

18 يوليوز : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان.

12 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في المنتدى العالمي لرابطة الإدماج المالي الذي نظم بترينداد وتوباغو بالتعاون بين بنك المغرب والبنك المركزي لترينيداد وتوباغو، حول موضوع «الشراكات العالمية والأهداف الوطنية ومسؤوليات الشعوب».

14 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع العادي 38 لمجلس محافظي البنوك المركزية العربية، المنعقد بالجزائر العاصمة.

19 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر 15 لرؤساء البنوك الأعضاء في اتحاد المصارف المغاربية، المنظم بتونس العاصمة بالشراكة بين بنك المغرب والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية.

22 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر الدولي 18 لهيئات الإشراف على البنوك، المنظم بمدينة تيانجين من قبل اللجنة الصينية للتنظيم البنكي، بالتعاون مع لجنة بازل.

12 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في المنتدى التاسع حول تنمية إفريقيا، المنظم بمدينة مراكش من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

20 أكتوبر : تنظيم بنك المغرب، بالتعاون مع شركاء آخرين، لحملة التحسيس الجهوية الثالثة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

3 نونبر : مشاركة بنك المغرب في ورشة حول تحويلات المهاجرين، نظمها مكتب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا فرع شمال إفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا.

5 نونبر : مشاركة بنك المغرب في منتدى الريادة حول موضوع «الخدمات البنكية على الهاتف المحمول لفائدة غير المستفيدين من الخدمات البنكية»، المنظم من طرف جمعية GSM بجنوب إفريقيا.

6 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمحافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد بأندونيسيا.

23 نونبر : زيارة عمل قام بها وفد برئاسة والي بنك المغرب إلى بنك قطر المركزي.

25 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الندوة المنظمة من طرف بنك ماليزيا المركزي والتحالف الدولي للمالية.

2 دجنبر : انطلاق البعثة التحضيرية لبعثة برنامج تقييم القطاع المالي من قبل وفد من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

3 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في ورشة العمل المنظمة في القاهرة من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا، في موضوع «النمو وتحويلات العمال المهاجرين».

8 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في مؤتمر رؤساء الإشراف البنكي، المنظم بشراكة بين بنك فرنسا والبنك الدولي.

15 دجنبر : تنظيم الاجتماع 24 للجنة الإشراف البنكي التابعة لصندوق النقد العربي بمدينة الدار البيضاء، بشكل مشترك بين بنك المغرب وصندوق النقد العربي.

18 دجنبر : اللقاء نصف السنوي لوالي بنك المغرب مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

24 دجنبر : انعقاد الاجتماع السادس للجنة الداخلية للاستقرار المالي لبنك المغرب.

24 دجنبر : انعقاد الاجتماع 16 للجنة تنسيق أجهزة الإشراف على القطاع المالي.

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

1 – بنية النظام البنكي

– عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 84

- البنوك : 19
- شركات التمويل : 34
- البنوك الحرة : 6
- جمعيات القروض الصغرى : 13
- شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال : 10
- مؤسسات أخرى : 2

– الشبكة :

- بالمغرب : 5.915 وكالة بنكية، أي بمعدل وكالة لكل 5.700 نسمة
  6.234 شباكا بنكيا آليا
- بالخارج : 40 شركة تابعة و15 فرعا تضم حوالي 1.300 وكالة بنكية.

– عدد العاملين في مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 51.645.

2 – مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2012	2013	2014
مجموع الحصيلة	1.041	1.095	1.103
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)(1)	704	726	734
ودائع الزبناء	697	722	770
الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)	88	94	98
العائد الصافي البنكي	38,6	40,3	44,0
النتيجة الإجمالية للاستغلال	20,4	21,5	23,8
النتيجة الصافية	9,9	9,9	10,0
متوسط مردود الاستخدامات	%5,16	%5,19	%5,49
متوسط كلفة الموارد	%1,95	%1,98	%1,94
متوسط معامل الاستغلال	%47,5	%47,7	%46,1
عائد الأصول (ROA)	%1,0	%1,0	%1,0
عائد الرأسمال (ROE)	%11,8	%10,6	%10,2
نسبة الديون المعلقة الأداء	%5,0	%5,9	%6,9
معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن	%68	%64	%65

[1] بما في ذلك القروض المقدمة لشركات التمويل

بنية موارد البنوك

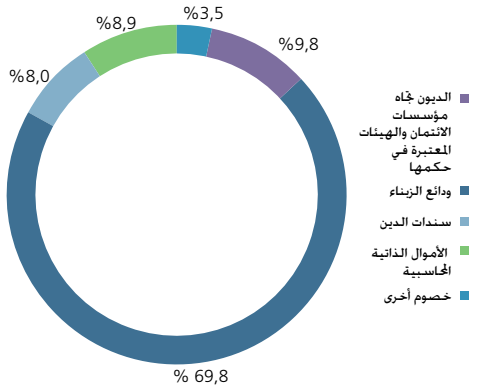

بنية استخدامات البنوك

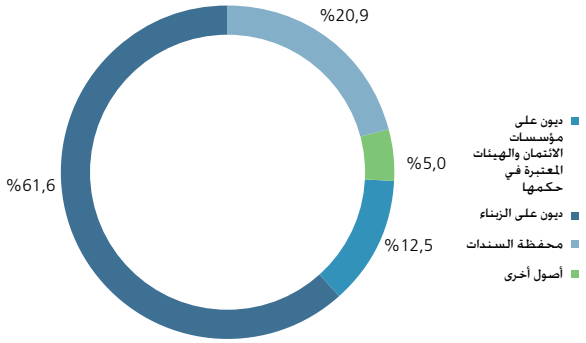

3 – مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2012	2013	2014
مجموع الحصيلة	98	98	99
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	90	90	89
العائد الصافي البنكي	5,0	5,1	5,3
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3,2	3,2	3,3
النتيجة الصافية	1,5	1,4	1,5
نسبة الديون معلقة الأداء	%9,7	%9,8	%10,3
عائد الأصول (ROA)	%1,5	%1,5	%1,5
عائد الرأسمال (ROE)	%16,8	%15,5	%15,9

حصة كل فئة من شركات التمويل في إجمالي الأصول

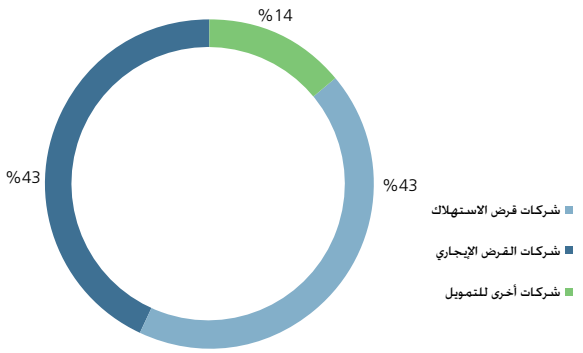

4 – مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها :

(المبالغ بملايير الدراهم)	2012	2013	2014
مجموع الحصيلة	5,4	5,7	6,5
جاري القروض	4,6	4,9	5,5
نسبة الديون معلقة الأداء	%6,1	%4,3	%3,7
النتيجة الصافية	0,17	0,21	0,22

5 – مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها :

(المبالغ بملايير الدراهم)	2012	2013	2014
مجموع الحصيلة	35,4	37,9	41,7
جاري القروض	16,7	16,3	15,1
ودائع الزبناء	2,4	4,0	4,7
النتيجة الصافية	0,20	0,25	0,37

6 – مؤشرات نشاط المجموعات البنكية الثمانية ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2012	2013	2014
مجموع الحصيلة	1.114	1.162	1.208
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	760	787	802
ودائع الزبناء	725	756	810
الأموال الذاتية – حصة المجموعة	96	104	109
العائد الصافي البنكي	49	52	57
النتيجة الإجمالية للاستغلال	25	26	30
النتيجة الصافية – حصة المجموعة (1)	10,1	9,5	10,4
متوسط معامل الاستغلال	%48,6	%49,5	%48,0
عائد الأصول (ROA)	%1,0	%1,0	%1,0
عائد الرأسمال (ROE)	%10,5	%9,1	%9,5

(1) تم تعديل النتيجة الصافية الخاصة بسنتي 2011 و 2012

الباب الأول

المشهد البنكي المغربي

بنك المغرب

بنك المغرب

بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، واصلت البنوك خلال سنة 2014 تطوير شبكتها على الصعيد الدولي، وإن بوتيرة أقل من السنوات السابقة. كما عملت على ملاءمة منتجاتها مع احتياجات السكان. فقد وصلت نسبة تعميم التعامل البنكي 64% بنهاية السنة، وهو مستوى قريب من نسبة ثلثي السكان التي يستهدفها بنك المغرب.

1 – بنية النظام البنكي والمساهمين

مع نهاية سنة 2014، ظل عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المرخص لها في المغرب مستقرا عند 84 مؤسسة، تشمل 19 بنكا و34 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و10 شركات للوساطة في مجال تحويل الأموال وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

وعرفت هذه السنة انخفاض عدد شركات قروض الاستهلاك نتيجة لعملية الإدماج عن طريق الضم لفاعل بهذا القطاع من طرف شركته الأم. وتزايد عدد الوسطاء في مجال تحويل الأموال بعد الترخيص لشركة جديدة. أما عدد الفاعلين الآخرين في القطاع البنكي، فلم يعرف أي تغيير.

جدول 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

	2010	2011	2012	2013	2014
البنوك	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها	7	7	7	7	7
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	6	5	5	5	5
شركات التمويل	**36**	**35**	**36**	**35**	**34**
شركات قروض الاستهلاك	19	18	18	17	16
شركات قروض الإيجار	6	6	6	6	6
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2
شركات شراء وتحصيل الديون	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	2	2	3	3	3
شركات أخرى	3	3	3	3	3
مجموع مؤسسات الائتمان	**55**	**54**	**55**	**54**	**53**
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**12**	**13**	**13**	**13**	**13**
شركات تحويل الأموال	**8**	**10**	**10**	**9**	**10**
مؤسسات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
المجموع	83	85	86	84	84

خلال سنة 2014، انسحبت الدولة بشكل كامل من رأسمال البنك المركزي الشعبي، عن طريق تفويت حصة 6% لفائدة البنوك الشعبية الجهوية. ويبقى الرأسمال العمومي مهيمنا في 5 بنوك و4 شركات تمويل.

ويملك المساهمون الأجانب أكثر من ثلثي رأسمال النظام البنكي. ويتكونون بالخصوص من مجموعات بنكية أجنبية وشركات تأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي وكذا شركات قابضة.

ولا يزال الرأسمال الأجنبي مهيمنا في 15 مؤسسة ائتمان، منها 7 بنوك و8 شركات تمويل، وهو في معظمه رأسمال فرنسي.

عند متم سنة 2014، بلغ عدد مؤسسات الائتمان المدرجة في بورصة الدار البيضاء أربعة عشر، منها ستة بنوك، أي دون أي تغيير مقارنة مع السنوات الأخيرة. وساهمت بأكثر من الثلث في رسملة البورصة.

2 – تطور مؤشرات الإدماج المالي

خلال سنة 2014، قامت البنوك بفتح 222 وكالة جديدة، مقابل 280 في السنة السابقة، بينما أقفلت 18 وكالة مقابل 16، وبذلك أصبحت شبكتها تتكون من 5.915 وكالة بنكية، يقع معظمها في جهات الدار البيضاء الكبرى ومراكش تانسيفت الحوز والرباط سلا زمور زعير.

وبالتالي، بلغت الكثافة البنكية، التي تقاس بعدد السكان لكل وكالة، 5700. أما الكثافة التي تحسب بعدد الوكالات البنكية لكل 10.000 نسمة، فقد وصلت إلى 1,7 وكالة، مقابل أقل من وكالة واحدة في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية.

رسم بياني **1** : تطور الشبكة البنكية

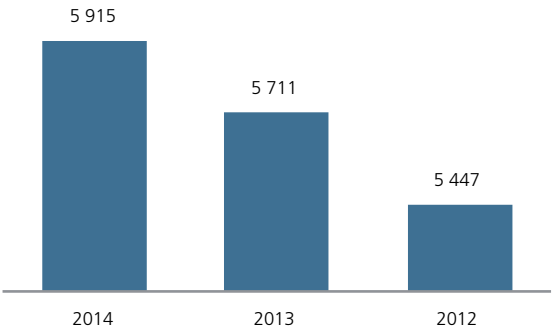

وظل التوزيع الترابي للوكالات والودائع والقروض دون تغيير إجمالا، مقارنة مع السنوات السابقة. وهكذا، ما زالت جهة الدار البيضاء الكبرى تحتل المرتبة الأولى بنسبة 24% من مجموع الوكالات و38% من الودائع و64% من القروض، متبوعة بجهة الرباط سلا زمور زعير بما قدره 11% من الوكالات و14% من الودائع و13% من القروض. وتحتل الجهة الشرقية المرتبة الثالثة بواقع 9% من الوكالات والودائع و2% من القروض.

رسم بياني 2 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)

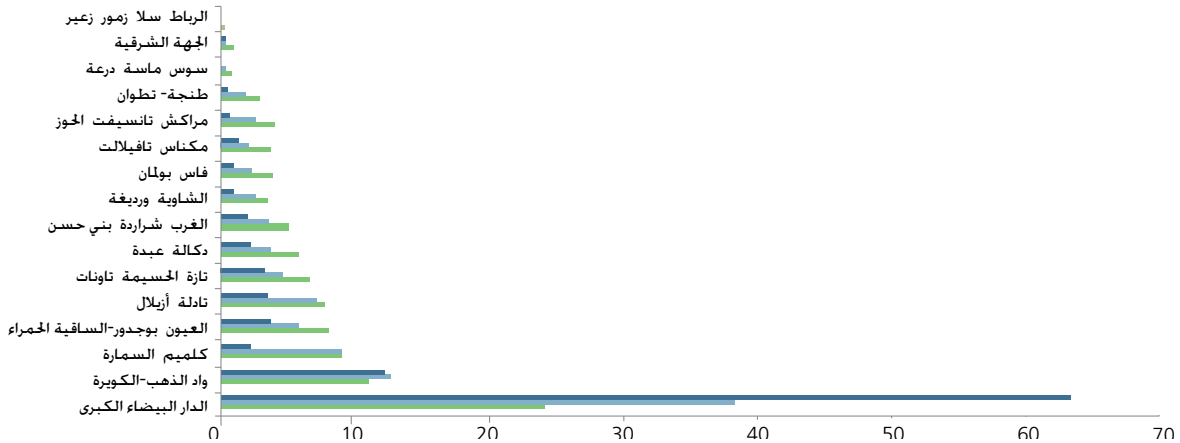

تزايدت نسبة تعميم التعامل البنكي، التي تقاس بعدد الحسابات البنكية المفتوحة لدى البنوك إلى العدد الإجمالي للسكان، بحوالي 4 نقط لتبلغ 64%، وهي نسبة قريبة من المستوى المستهدف من طرف بنك المغرب. ويؤكد هذا الارتفاع التزام البنوك، بإيعاز من البنك المركزي، باستقطاب زبناء جدد وتعزيز الإدماج المالي.

غير أن التوزيع الترابي للوكالات لا يزال يعكس وضعيات متباينة، إذ أن نسبة تعميم التعامل البنكي مرتفعة في الجهات الحضرية، لكنها تظل ضعيفة في المناطق القروية.

رسم بياني 3 : تطور نسبة العدد الإجمالي للحسابات البنكية إلى مجموع السكان (%)

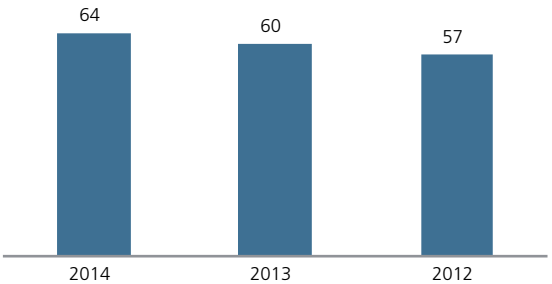

من جهة أخرى، واصل عدد البطاقات البنكية منحاه التصاعدي خلال سنة 2014 بواقع 1,2 مليون وحدة (أي بنسبة 11,7% مقارنة بسنة 2013) ليبلغ 11 مليون بطاقة. حوالي 56% من هذه البطاقات صادرة عن بنكين اثنين. وبالموازاة مع ذلك، تزايد عدد الشبابيك الآلية بما قدره 341 شباكا ليصل إلى 6.234، وهو ما يمثل 1,8 شباكا لكل 10.000 نسمة و9 شبابيك لكل 1000 كلم2، مقابل 0,6 و2,4 شباكا، على التوالي، قبل 10 سنوات.

وبالرغم من الارتفاع المستمر لعدد عمليات الأداء، فإن البطاقات تبقى مستعملة بالأساس كوسيلة لسحب الأموال.

رسم بياني 4 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة)بالملايين(

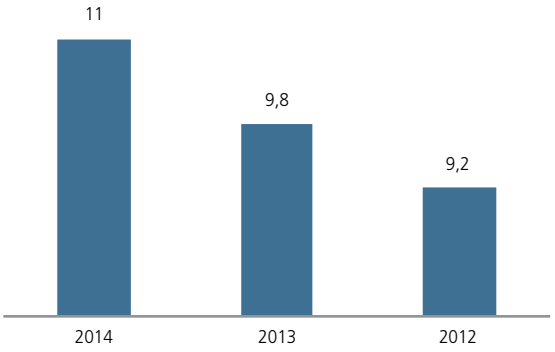

3 – حضور البنوك المغربية في الخارج

في إطار استراتيجية تهدف إلى توفير آفاق واعدة للنمو الخارجي وإلى مواكبة وثيقة للفاعلين الاقتصاديين المغاربة في القارة، طورت البنوك المغربية الكبرى حضورها خارج المملكة، ولاسيما في القارة الإفريقية.

ومع نهاية سنة 2014، أصبحت المجموعات البنكية المغربية الثلاث حاضرة في الخارج من خلال 40 فرعا بنكيا مملوكا لها بشكل مباشر أو غير مباشر و15 شركة تابعة. وتتوفر هذه الفروع على حوالي 1.300 وكالة منتشرة في 22 بلدا إفريقيا وقرابة عشر دول أوروبية. وتتواجد في معظمها ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء في المنطقتين النقديتين لغرب إفريقيا (UMOA) ولإفريقيا الوسطى (CEMAC). وتقع أيضا في منطقة المغرب العربي، في تونس وموريتانيا، وكذا في بعض البلدان الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية.

وتتوفر البنوك على ما يقرب من خمسين مكتبا تمثيليا توجد أساسا في البلدان الأوروبية.

4 – عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

وصل عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بنهاية دجنبر 2014، إلى 51.645 مستخدما، 78% منهم مستخدمون لدى البنوك، و8% لدى شركات التمويل و12% لدى جمعيات القروض الصغرى.

رسم بياني **5 :** تطور عدد مستخدمي البنوك

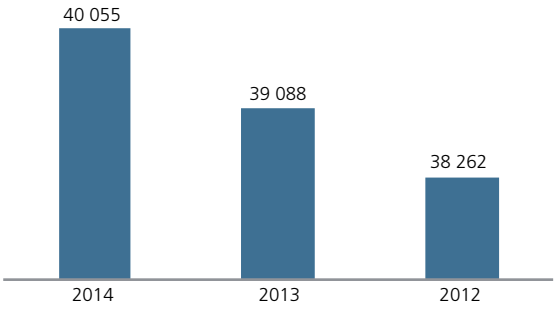

وقد رفعت البنوك من عدد مستخدميها عن طريق توظيف 967 مستخدما جديدا (6%+)، مقابل 826 سنة 2013. وبذلك بلغ عدد مستخدميها 40.055 مستخدما، 77% منهم مستخدمون لدى البنوك ذات رأسمال خاص، وذلك كي تستجيب لاحتياجات توسيع شبكتها.

رسم بياني **6 :** تطور عدد مستخدمي شركات التمويل

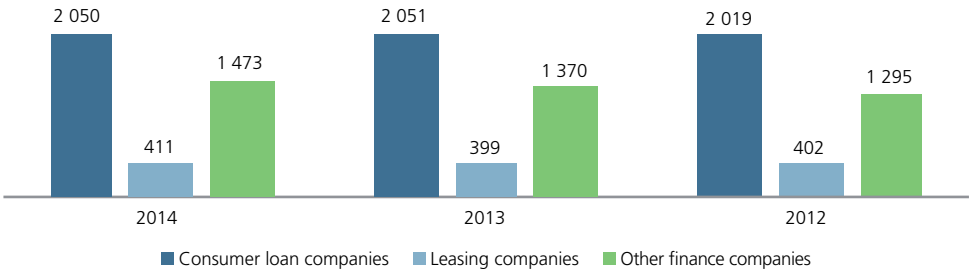

بلغ عدد مستخدمي شركات التمويل، بنهاية دجنبر 2014، 3.934 مستخدما، أي بزيادة 114 شخصا مقارنة مع سنة 2013. وقد همت هذه الزيادة في معظمها شركات التمويل باستثناء تلك العاملة في مجال قروض

الاستهلاك التي بقي عدد مستخدميها مستقرا. ولا تزال هذه الأخيرة تشغل حوالي 52% من هؤلاء المستخدمين، مقابل 10% بالنسبة لشركات القروض الإيجارية، و20% بالنسبة لشركات تدبير وسائل الأداء و 9% بالنسبة لشركات القروض العقارية.

5 – تطور التركز البنكي

يمكن مقاربة مستوى التركز البنكي من خلال حصة البنوك الثلاثة والخمسة الأولى في مجموع الأصول والودائع والقروض، ولكن أيضا حسب مؤشر Herfindahl–Hirschman1 ونوع المساهمة في رأس المال.

وتظل بنية السوق البنكية تتسم بتركز مرتفع نسبيا، لكنه يبقى مشابها للتركز المسجل في بلدان مماثلة.

1.5 – تركز نشاط البنوك على أساس فردي

كما يوضح الرسم البياني رقم 7 أسفله، فقد تراجعت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع الحصيلة بمقدار 0,6 نقطة من سنة لأخرى، لتبلغ 65,1%، بينما انخفضت مساهمة البنوك الخمسة الأولى بواقع 0,2 نقطة لتصل إلى 79,5%.

رسم بياني **7** : تمركز مجموع الأصول (%)

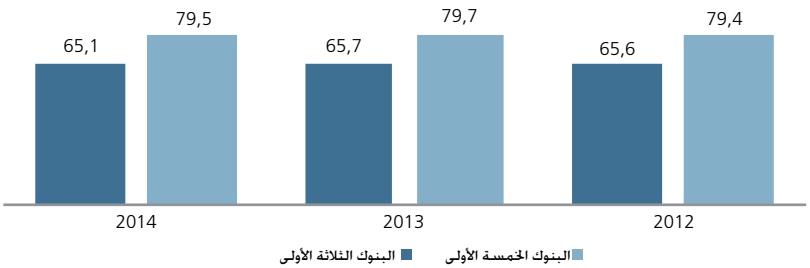

وفي ما يتعلق بتلقي الودائع، يبقى التركز مرتفعا نسبيا. فقد حققت البنوك الثلاثة الأولى نسبة 65,2% من المجموع، مقابل 64,6% سنة 2013. أما حصة البنوك الخمسة الأولى، فارتفعت إلى 80,3% مقابل 79,6%.

رسم بياني **8** : تمركز الودائع (%)

1 يقع هذا المؤشر، الذي يقوم بحساب مجموع القوى المربعة لحصة البنوك في السوق، في نطاق يتراوح بين 0 و1. ويدل المؤشر على وجود سوق ضعيفة التركز عندما تقل قيمته عن 0,1، وعلى سوق معتدلة التركز عندما تترامح قيمته بين 0,1 و0,8، وعلى سوق مركزة للغاية عندما يصل إلى أكثر من 0,18.

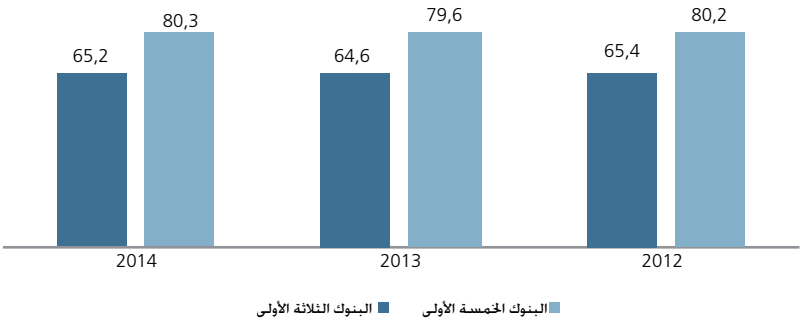

وبالنسبة لتوزيع القروض، ظلت بنية السوق دون تغيير تقريبا. فقد بلغت حصة البنوك الثلاثة الكبرى 65,2% من جاري مبلغ القروض الموزعة، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2013، بينما وصلت حصة البنوك الخمسة الأولى 81,8%.

رسم بياني 9 : تمركز القروض (%)

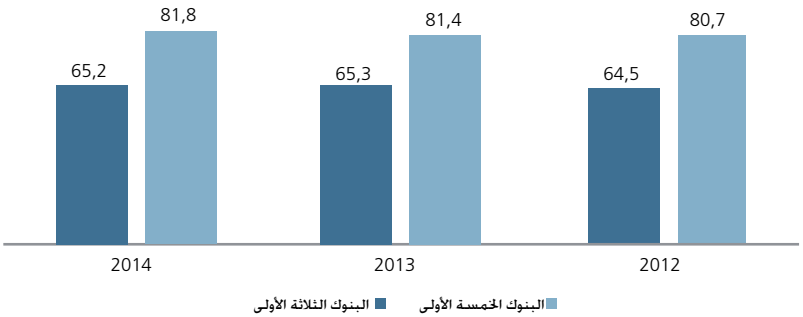

موازاة مع ذلك، أظهرت نتائج مؤشر Herfindahl-Hieschman أن مستوى تركز السوق البنكية المغربية معتدل، سواء من حيث الأصول أو القروض أو الودائع، دون تسجيل أي تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

رسم بياني 10 : التمركز البنكي حسب مؤثر هيرفندال هيرشمان

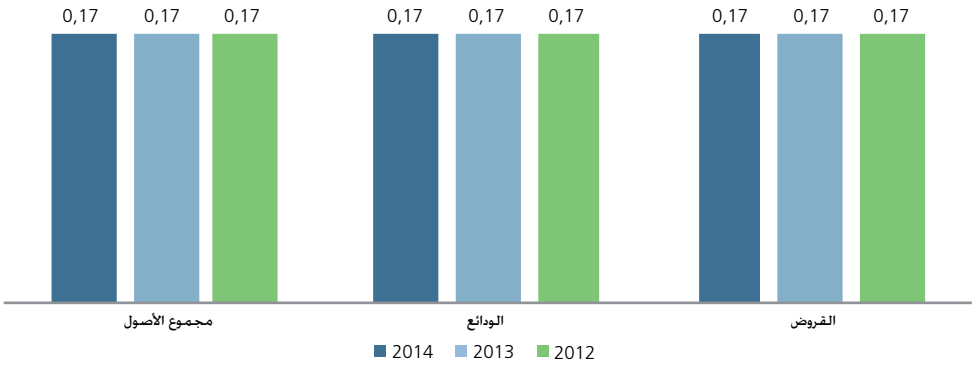

حسب نوع المساهمة في الرأسمال، يشمل المتوسط تباينات هامة باختلاف أنواع البنوك. فقد ارتفعت حصة البنوك ذات رأسمال خاص بأغلبية مغربية بمقدار 0,6 نقطة من حيث الوكالات، إذ بلغت 52,5%، وبمقدار 0,5 نقطة من حيث الودائع لتصل إلى 65,4%. وبالنسبة للأصول الإجمالية، فقد تقلصت حصتها بواقع 0,6 نقطة إلى 65,5%، بينما بقيت حصتها من حيث القروض مستقرة عند 65,4%.

رسم بياني 11 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2013 (%)

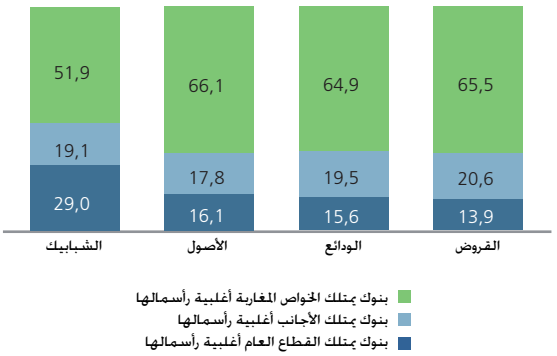

رسم بياني 12 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2014 (%)

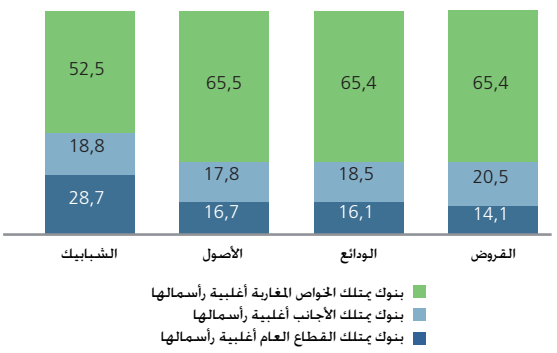

وفي ما يتعلق بالبنوك التي يمتلك القطاع العام أغلبية رأسمالها، فقد تزايدت حصة ودائعها بمقدار 0,5 نقطة لتبلغ 16,1%، وحصة قروضها بواقع 0,2% لتصل إلى 14,1% وحصة أصولها بواقع 0,6 نقطة إلى 16,7%. وبالمقابل، تقلص حجمها من حيث عدد الوكالات المفتوحة بمقدار 0,3 نقطة إلى 28,7%.

أما البنوك ذات رأسمال خاص بأغلبية أجنبية، فقد تراجعت حصتها في السوق إلى 18,8% من حيث الوكالات (–0,3 نقطة)، و18,5% من حيث الودائع (–1 نقطة) و20,5% من حيث القروض (–1 نقطة). أما حصتها من حيث الأصول، فبقيت مستقرة عند 17,8%.

2.5 – تركز نشاط شركات التمويل

عرف مستوى تركز شركات التمويل، الذي يقاس بحجم الشركات الثلاث والخمس الأولى في مجموع الأصول، تغيرات هامة بالنسبة لقطاع قروض الاستهلاك، نتيجة لانخفاض عدد المؤسسات.

فقد بلغت حصة شركات قروض الاستهلاك الثلاث الكبرى 63% من مجموع حصيلة القطاع، مقابل 58,7% سنة 2013، فيما وصلت حصة الشركات الخمس الكبرى إلى 81,7%، أي بزيادة قدرها 6 نقط بالمقارنة مع سنة 2013.

وتستحوذ الشركات العشر التابعة لمؤسسات مالية على حوالي 98% من نشاط القطاع.

رسم بياني **13 :** تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك **(%)**

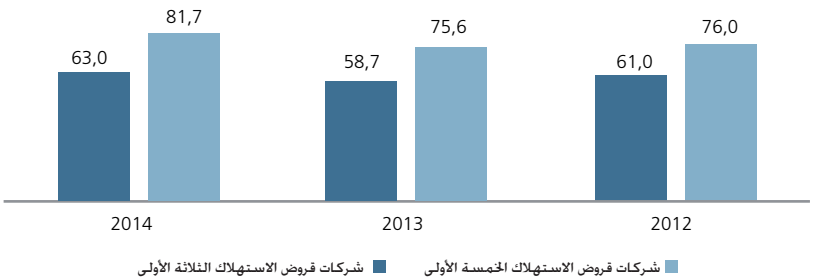

وبالنسبة لشركات القروض الإيجارية، فقد بلغت حصة الشركات الثلاث الأولى 75,2%، أي بزيادة بمقدار 1,2 نقطة مقارنة بسنة 2013، فيما تطورت حصة الشركات الخمس الأولى بواقع 0,2 نقطة لتصل إلى 96,6%.

رسم بياني **14 :** تمركز مجموع أصول شركات قروض الإيجار**(%)**

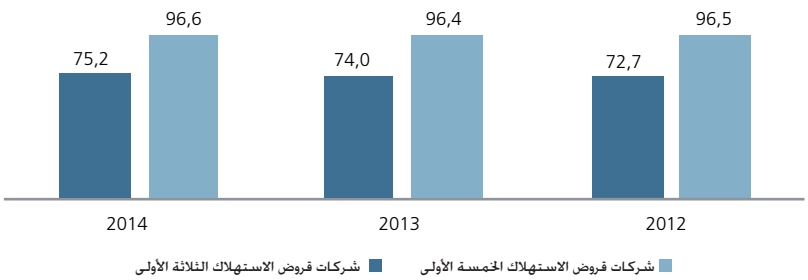

3.5 – تركز نشاط البنوك على أساس مجمع

ظل مستوى التركز على أساس مجمع قريبا من المستوى المسجل على أساس فردي. فقد بقيت حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى من مجموع القروض مستقرة عند 65%. بينما نمت حصة المجموعات الخمس الأولى من سنة لأخرى بواقع نقطة واحدة إلى 82%.

جدول 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع

	قروض التجهيز وتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات			القروض العقارية			قروض الاستهلاك			مجموع القروض		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	214	2012	2013	2014
البنوك الثلاثة الأولى	64	64	64	64	64	65	64	65	63	64	65	65
البنوك الخمسة الأولى	82	82	83	82	82	81	82	82	81	81	81	82

حسب الغرض من القرض، فقد منحت المجموعات البنكية الثلاث الأولى 64% من تسهيلات الخزينة ومن قروض التجهيز و65% من القروض العقارية و63% من قروض الاستهلاك. ومن جانبها، استحوذت المجموعات البنكية الخمس الأولى على حصة 83% من تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز و81% من القروض العقارية وقروض الاستهلاك.

الباب الثاني

نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها

بنك المغرب

بنك المغرب

تباطأت نسبة نمو الاقتصاد الوطني سنة 2014 إلى 2,4% مقابل 4,7% سنة 2013، نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي وللانتعاش الطفيف للقيمة المضافة غير الفلاحية. غير أن تحسن الظروف الخارجية أدى إلى تقليص عجز ميزان الأداءات.

وأدى تراجع النمو الاقتصادي إلى تباطؤ وتيرة النشاط البنكي، ولاسيما نشاط القروض. ومن جهة أخرى، تزايدت الودائع المحصلة من الزبناء بشكل واضح، مما أدى إلى تقليص عمليات إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي.

1 – نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي

برسم سنة 2014، تباطأت وتيرة النشاط البنكي عموما على أساس فردي. بينما تحسنت نتيجتها المتراكمة أساسا بفضل النتائج الجيدة التي حققتها عمليات السوق.

1.1 – يشمل تباطؤ النشاط البنكي تطورات متباينة من حيث الاستخدامات والموارد

1.1.1 – اتسمت استخدامات البنوك بتباطؤ القروض وانخفاض محفظة سندات الخزينة التي تم اقتراضها

مع نهاية سنة 2014، ارتفع حجم النشاط البنكي، الذي يقاس بحصيلة البنوك الإجمالية، ليصل إلى 1.103 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 0,7%، بعد 5,2% و7,2% على التوالي سنتي 2013 و2012. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، شكل مجموع أصول البنوك 119% مقابل 121% في السنة السابقة.

وعلى غرار السنوات الماضية، ظل النشاط البنكي متمركزا في السوق الداخلية. حيث بقيت حصة أصول غير المقيمين المحررة بالعملة الصعبة، والبالغة 30 مليار درهم، منحصرة في أقل من 3% من استخدامات البنوك.

جدول 3 : تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	129 398	138 021	137 446	-0,4
ديون على الزبناء	656 371	670 451	680 010	1,4
محفظة السندات	206 789	235 061	230 569	-1,9
بما في ذلك سندات الخزينة	105 309	136 676	116 826	-14,5
قيم مستعقرة	21 013	22 372	24 455	9,3
أصول أخرى	27 077	29 207	30 822	5,5
مجموع الأصول	1 040 648	1 095 112	1 103 302	0,7

بنود لا تشمل الاستخدامات و المؤن

لم تعرف بنية استخدام البنوك أي تغييرات مهمة مقارنة مع سنة 2013. فقد ارتفعت حصة القروض الممنوحة للزبناء بشكل طفيف لتصل إلى 61,6%، على حساب حصة محفظة السندات التي تراجعت بمقدار 0,6 نقطة إلى 20,9%، بفعل انخفاض حجم السندات المقترضة.

رسم بياني **15 :** بنية أصول البنوك **(%)**

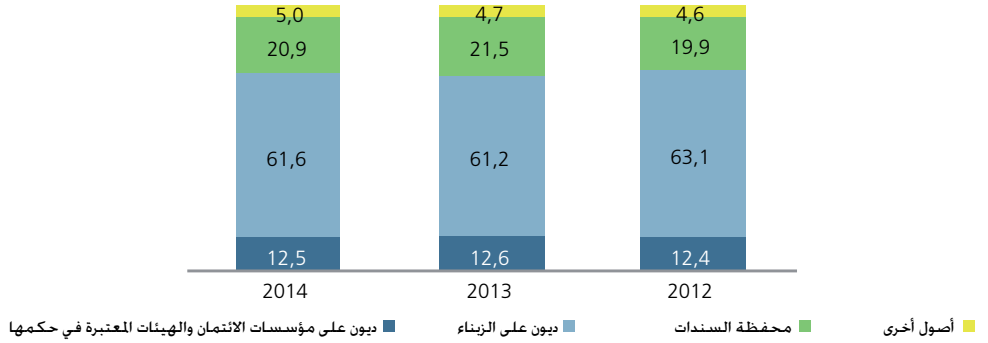

1.1.1.1 – انخفاض الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها مرتبط أساسا بتقلص موجودات البنوك لدى البنك المركزي

بلغت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 137,4 مليار درهم، منخفضة بشكل طفيف مقارنة مع سنة 2013 (0,4%-)، بعد ارتفاعها بنسبة 6,7% سنة من قبل. ونتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطيات الإلزامية بمقدار نقطتين إلى 2% الذي قرره مجلس البنك بتاريخ 24 مارس 2014، تراجعت موجودات البنوك لدى البنك المركزي بنسبة 50% لتصل إلى حوالي 9 مليار درهم، بعد استقرارها خلال سنة 2013.

رسم بياني **16 :** ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)

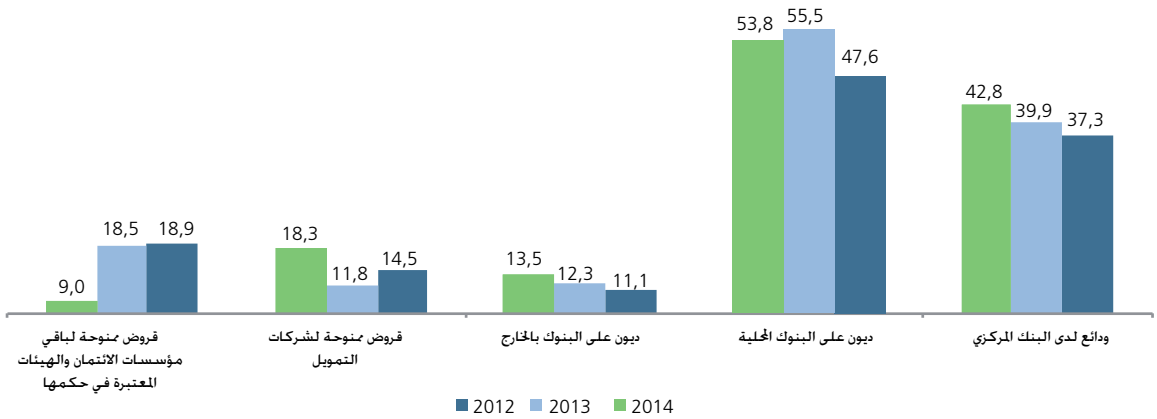

ارتفعت الديون على البنوك المحلية بنسبة 55,5%، حيث بلغت 18,3 مليار درهم، ارتباطا بالخصوص، بتزايد عمليات الاستحفاظ بأكثر من الضعف لتصل إلى 6 مليارات. كما نمت قروض الخزينة والقروض المالية بنسبة 38% و31% على التوالي، إلى 7,4 و4,9 مليار درهم، في سياق اتسم بتحسن الظروف النقدية وارتفاع سيولة البنوك.

ويعزى انخفاض القروض الممنوحة من طرف البنوك لشركات التمويل بنسبة 3,1% إلى 53,8 مليار درهم، إلى تأثير عملية تحييد إحدى البنوك المحلية للقروض الممنوحة لفرعها المتخصص في قروض الاستهلاك نتيجة لعملية ضم هذا الفرع. وباستثناء هذا التأثير، ارتفعت القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بواقع 2,8% مقابل 16,6% سنة 2013، ما يعكس تباطؤ نشاط شركات قروض الاستهلاك وشركات قروض الإيجار. وتتكون هذه القروض من قروض مالية بمبلغ 38,8 مليار، وقروض الخزينة بمبلغ 15 مليار.

وتزايدت الديون على البنوك الموجودة بالخارج بنسبة 9,4% لتبلغ 13,5 مليار درهم. فيما نمت الديون على الهيئات المعتبرة في حكم مؤسسات الائتمان، والمكونة في معظمها من البنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى، بنسبة 7,4% إلى 42,8 مليار درهم.

أما الديون المحررة بالعملة الصعبة، والتي تمثل 24% من الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، فقد نمت بنسبة 10% إلى 33,5 مليار درهم، بعد ارتفاعها بواقع 9,1% في السنة السابقة، ما يعكس ارتفاع التوظيفات لدى البنوك الأجنبية. ومن جهة أخرى، تقلصت الديون المحررة بالدرهم بنسبة 3,4% إلى 104 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 6% سنة 2013.

2.1.1.1 – تباطأت القروض الممنوحة للزبائن بشكل إجمالي ارتباطا بتراجع القروض الممنوحة للزبائن الفرنسيين

واصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض ارتفاعه ليصل إلى 761,3 مليار درهم، لكن بوتيرة أبطأ بكثير، أي حوالي 2% مقابل 3,6% في السنة السابقة وأكثر من 5% سنة 2012. وباستثناء عمليات الاستحفاظ مع الزبائن، ذات الطبيعة المتقلبة، والتي تقلصت بنسبة 24%، من المحتمل أن يبلغ نمو القروض حوالي 3%.

ومن ضمن هذا المجموع، سجلت القروض بالعملة الصعبة، التي تمثل حصة 3,8%، ارتفاعا بنسبة 44,7% إلى 26 مليار درهم، بعد انخفاضها بواقع 4% في السنة السابقة. وقد استفادت من هذا التطور شركات النفط التي زادت من وارداتها من النفط خلال سنة 2014 بهدف الاستفادة من تراجع الأسعار الدولية.

رسم بياني **17** : تطور القيمة الجارية الإجمالية للقروض الممنوحة للزبناء

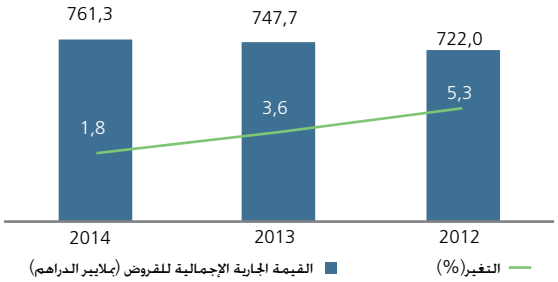

نتيجة لتباطؤه، أفرز المبلغ الجاري الإجمالي نسبة 82% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 83% في السنة السابقة.

وحسب فئات الزبائن، اتجهت القروض الممنوحة للشركات غير المالية (العمومية والخاصة) نحو الارتفاع، بحوالي 1,4%، بعد أن بقيت مستقرة في السنة المنصرمة. ومن جهة أخرى، وبفضل تطور قروض السكن، تزايدت القروض الممنوحة للأسر بنسبة 6% إلى حوالي 239 مليار درهم، ما يمثل 31% من مجموع القروض البنكية.

وبعد أن حققت ارتفاعا بنسبة 3,5% سنة 2013، سجلت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (الشركات والأسر) نموا قدره 1,8% إلى 691,3 مليار درهم، ما يمثل 91% من مجموع القروض. وبالموازاة مع ذلك، سجلت القروض الممنوحة للقطاع العام، والتي كانت قد ارتفعت بنسبة 4,5% سنة 2013، نموا أضعف سنة 2014 بلغ 1,4% لتصل إلى حوالي 70 مليار درهم. غير أن هذا التطور المرتبط بتقلص القروض الممنوحة للإدارة العمومية ناتج عن ارتفاع تمويلات المقاولات العمومية بنسبة 4,1% من أجل مواكبة برامج تطورها.

رسم بياني **18** : قروض البنوك الممنوحة للقطاع العام و القطاع الخاص

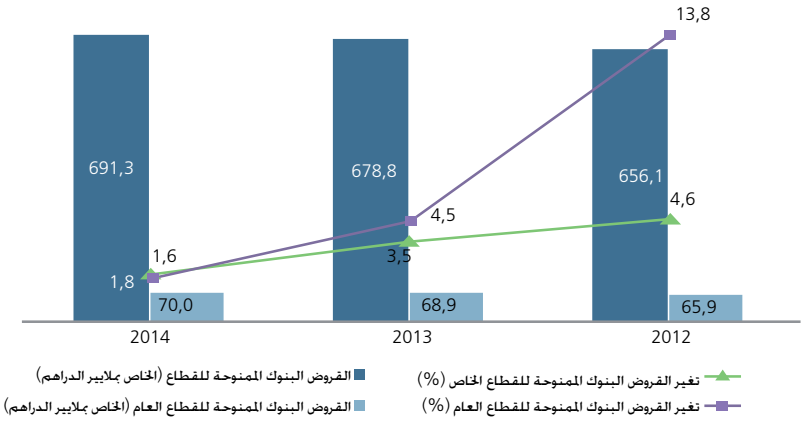

حسب قطاع النشاط، استفادت من ارتفاع القروض بالأساس الأسر وقطاعا الصناعة والتجارة. أما التمويلات الموجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فواصلت منحاها التنازلي، متأثرة بتراجع القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين.

رسم بياني **19** : التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة من طرف البنوك بواسطة الدفع (%)

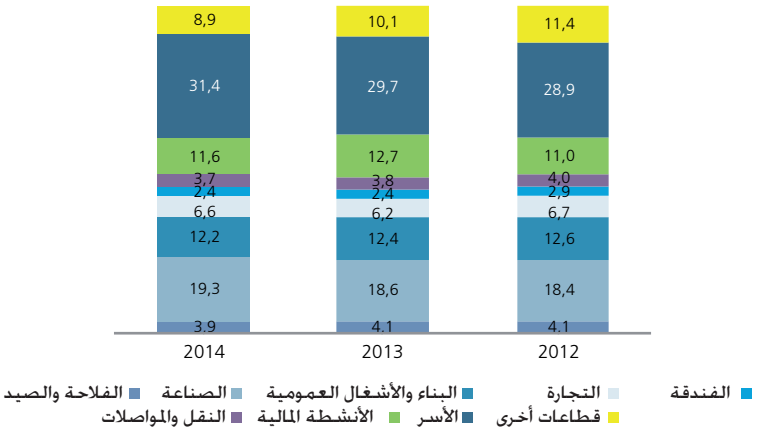

تراجعت القروض الممنوحة للقطاع الأولي بنسبة 1,1% إلى 30 مليار درهم، وتقلصت حصتها في مجموع القروض بمقدار 0,2 نقطة لتبلغ 3,9%. ومن جهة أخرى، استفاد قطاع التجارة بمبلغ جار قدره 50,5 مليار، أي بارتفاع بواقع 9,6%، وتزايدت حصته في مجموع القروض بما قدره 0,4 نقطة إلى 6,6%.

أما قطاع الصناعات، الذي تزايدت حصته بمقدار 0,7 نقطة لتصل إلى 19,3%، فاستفاد من جاري قروض بواقع 147,3 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 5,7%. غير أن هذا الارتفاع يشمل تطورات متباينة. فقد سجلت الشركات العاملة في مجال إنتاج الماء والطاقة وتوزيعهما نموا بنسبة 31,4%، فيما عرفت الشركات العاملة في مجال الصناعات الأخرى تقلصا بواقع 3%.

وارتفعت القروض المخصصة لقطاع السياحة بنسبة 0,5% ليصل مجموع مبلغها الجاري إلى 18,2 مليار، وبقيت حصة هذا القطاع في مجموع القروض مستقرة عند 2,4%. وفي المقابل، سجل قطاع النقل والاتصالات انكماشا بنسبة 1,2% بينما ظلت حصته مستقرة عند 3,7%.

ومن جهة أخرى، حصل قطاع البناء والأشغال العمومية على جاري قروض بلغ 92,6 مليار، أي بانخفاض نسبته 0,4%، ما أدى إلى تقلص حصته في مجموع القروض بما قدره 0,2 نقطة إلى 12,2%.

ونتيجة لتقلص القروض الممنوحة لشركات التمويل والقروض ذات الطبيعة المالية، تراجعت القروض المخصصة للأنشطة المالية بنسبة 7,1% لتصل إلى 88 مليار، ما يعني انخفاض حصتها بمقدار 1,1 نقطة إلى 11,6%.

رسم بياني 20 : بنية القروض الممنوحة من طرف البنوك بواسطة الدفع من الصندوق حسب أجلها (%)

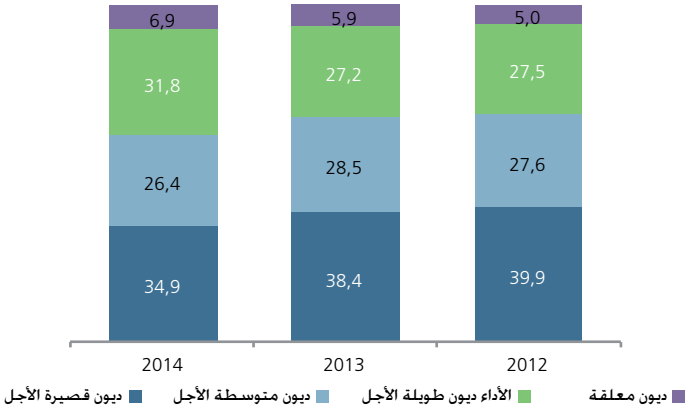

حسب الأجل، تراجع جاري القروض قصيرة الأجل بنسبة 7,5% لتبلغ 265,8 مليار درهم، ويعزى هذا التطور بالأساس إلى انخفاض تسهيلات الخزينة، إذ تراجعت حصتها في إجمالي القروض، من سنة إلى أخرى، من 38,4% إلى 34,9%.

وبفضل ارتفاع قروض السكن، تزايدت القروض طويلة الأجل بنسبة 19% لتصل إلى 242 مليار درهم، حيث نمت حصتها بمقدار 4,6 نقطة إلى 31,8%. ومن جهة أخرى، تقلص جاري القروض متوسطة الأجل بواقع 5,8% إلى 201 مليار، وذلك رغم الانتعاش الطفيف لقروض التجهيز. وبذلك، تراجع حجمها بما قدره 2,1 نقطة ليبلغ 26,4%.

واعتبارا للظرفية الاقتصادية الصعبة، تزايدت محفظة الديون المعلقة الأداء المملوكة للبنوك مجددا، حيث وصل مبلغها الجاري إلى 52,8 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 20%. وبذلك بلغت نسبة الديون المعلقة الأداء إلى 6,9%.

رسم بياني **21 :** تطور القروض المعلقة الأداء للبنوك

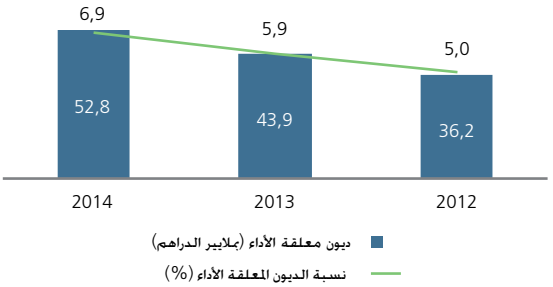

لقد شمل هذا التطور كلا من الخواص والشركات، ولاسيما الشركات العاملة في قطاعات السياحة، والإنعاش العقاري، ومواد البناء. وبذلك بلغت نسبة الديون المعلقة الأداء 6,8% بالنسبة للأسر و8,7% بالنسبة للشركات غير المالية، كل القطاعات مجتمعة.

رسم بياني **22 :** تطور محافظ السندات حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدرهم)

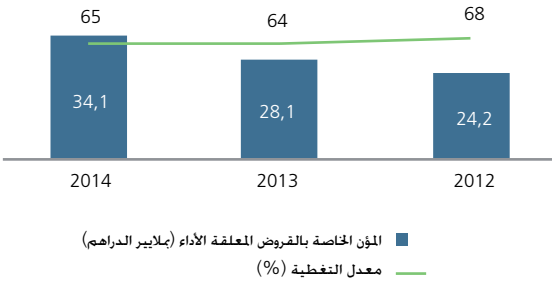

تزايدت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بواسطة المؤونات بمقدار نقطة واحدة لتبلغ 65% ما بين 2013 و2014. ويشمل هذا المتوسط نسبة 15% بالنسبة للديون ما قبل المشكوك في تحصيلها و46% بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها و74% بالنسبة للديون المتعثرة.

ومن أجل تغطية المخاطر المرتبطة بالظرفية الاقتصادية، واصلت البنوك تكوين مؤونات عامة، وصل مبلغها الإجمالي، في متم دجنبر 2014، إلى أكثر من 6 ملايير درهم.

3.1.1.1 – انخفضت محفظة سندات الخزينة، المقيدة في أصول البنوك، بفعل تأثير تراجع السندات المقترضة.

في نهاية سنة 2014، وصل المبلغ الإجمالي لمحفظة السندات التي تملكها البنوك 229,9 مليار درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 2,7% بعد ارتفاعه بواقع 12,2% سنة من قبل. وشكلت حصتها، من حيث المبلغ الصافي، حوالي 21% من مجموع استخدامات البنوك، مقابل 21,5% في السنة السابقة. وهذا الانخفاض راجع إلى تقلص السندات المقترضة من طرف البنوك، وبقاء السندات المملوكة بشكل ذاتي مستقرة.

جدول 4 : تطور محفظة سندات البنوك

(مبلغ جاري بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
سندات التداول	102 394	111 904	98 974	-11,6
سندات التوظيف	47 202	47 203	55 211	17,0
سندات الاستثمار	29 131	43 634	41 320	-5,3
سندات المساهمة و استخدامات مماثلة	31 985	33 575	34 376	2,4
مجموع محفظة السندات	210 712	236 316	229 881	-2,7

ويظهر التحليل وفق المحاسبة القصدية أن محفظة سندات التداول تقلصت بنسبة 11,6% بعد ارتفاعها بواقع 9,3% في السنة السابقة، وذلك ارتباطا بتدني السندات المقترضة من قبل البنوك نتيجة تراجع اللجوء إلى العملة الائتمانية.

وفي نفس الاتجاه، سجلت محفظة الاستثمار انخفاضا بنسبة 5,3% لتبلغ 41,3 مليار درهم، 90% منها تتكون من سندات الخزينة.

وبالمقابل، ارتفع المبلغ الجاري لمحفظة التوظيف بنسبة 17% حيث وصل إلى 55,2 مليار درهم، ارتباطا بنمو محفظة سندات الخزينة بنسبة 14,7% إلى 33,8 مليار وسندات الملكية بواقع 59,5% إلى 11,4 مليار، أساسا على شكل صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. بينما سجلت باقي سندات الدين انخفاضا بنسبة 5,6% لتبلغ حوالي 10 ملايير درهم.

ويبين تحليل محفظة السندات حسب طبيعتها القانونية أن سندات الخزينة بلغت حوالي 117 مليار درهم، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 14,5% بعد ارتفاعها بنسبة 30% سنة 2013. وقد شكلت سندات الخزينة 50% من المحفظة الإجمالية و 10,5% من استخدامات البنوك، مقابل 12,4% في السنة المنصرمة. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تقلص سندات الخزينة المقترضة بنسبة 93% نتيجة تراجع اللجوء إلى تسبيقات البنك المركزي بسبب تحسن وضعية السيولة البنكية.

رسم بياني **23 :** تطور محافظ السندات حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدرهم)

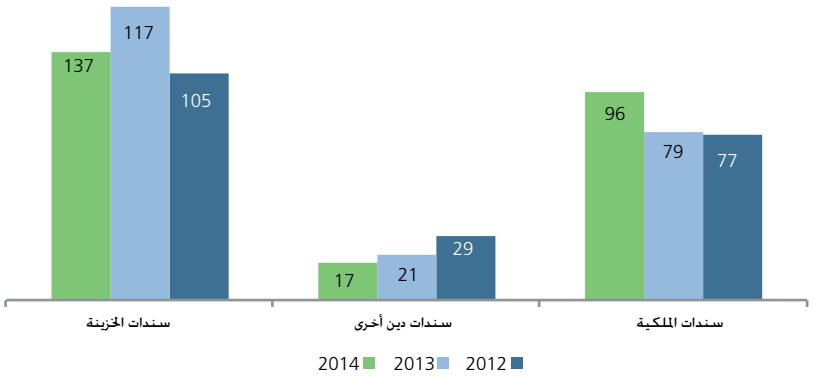

في ما يتعلق بمحفظة باقي سندات الدين، التي تتكون أساسا من سندات اقتراض في حدود 48% ومن سندات دين أخرى قابلة للتداول في حدود 44%، فقد تدنت بنسبة 18,4% بعد تراجعها بواقع 27% سنة 2013.

وسجلت سندات الملكية التي تملكها البنوك، بالنسبة لجميع المحافظ، نموا بنسبة 22,5%، مقابل 2,4% سنة 2013، مما يعكس توجها أكبر لتوظيفات البنوك نحو سندات صناديق التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. وتزايدت حصتها في المحفظة الإجمالية بواقع 9 نقط إلى 42%.

أما محفظة سندات المساهمة، فنمت بنسبة 2,4% لتصل إلى 34,4 مليار، ثلاثة أرباعها تقريبا في المقاولات التابعة. وهذا التطور راجع بالخصوص إلى تدني المساهمات في مؤسسات الائتمان بالخارج بنسبة 5,6% إلى 13,8 مليار، أي حوالي 43% من هذه المحفظة و14,2% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

رسم بياني **24 :** توزيع محفظة مساهمة البنوك حسب نوعية الطرف المقابل **(%)**

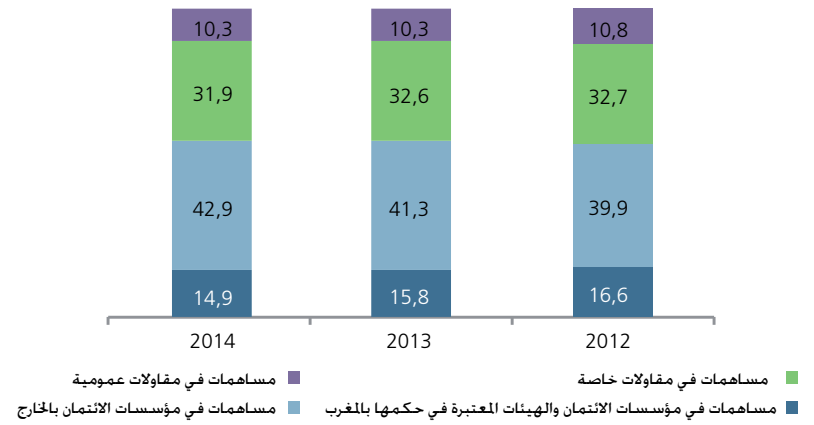

ارتفع جاري المؤن عن انخفاض محفظة السندات، التي يخصص حوالي 93% منها لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة، بنسبة 7% ليبلغ 2,3 مليار درهم.

2.1.1 – تميز تطور الموارد بانتعاش ملحوظ للودائع المحصلة لدى الزبائن

تحسنت ظروف إعادة تمويل البنوك بشكل واضح خلال سنة 2014 وتقلصت الضغوط على خزائن البنوك، نتيجة للانتعاش الواضح للودائع المحصلة لدى الزبائن. وبالموازاة مع ذلك، واصلت الأموال الذاتية للبنوك تحسنها، فيما تراجعت الاقتراضات السندية الصادرة عن هذه المؤسسات.

جدول 5 : تطور موارد البنوك (نشاط البنوك بالمغرب)

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون مستحقة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**119 592**	**129 882**	**108 418**	**-16,5**
ودائع الزبناء	**696 640**	**722 253**	**769 770**	**6,6**
سندات اقتراض	**89 566**	**89 844**	**87 963**	**-2,1**
سندات الدين الصادرة	66 841	66 590	63 374	-4,8
ديون ثانوية	22 725	23 254	24 589	5,7
الأموال الذاتية	**88 147**	**94 232**	**97 801**	**3,8**
النتيجة الصافية	**9 890**	**9 914**	**10 011**	**1,0**
خصوم أخرى	**36 813**	**48 987**	**29 339**	**-40,1**
مجموع الخصوم	1 040 648	1 095 112	1 103 302	0,7

أدى تطور الموارد البنكية إلى تغير بنيتها، حيث تحسنت حصة الودائع المحصلة لدى الزبائن بمقدار 3,8 نقطة لتبلغ 69,8% والأموال الذاتية بما قدره 0,3 نقطة لتصل إلى 8,9%. وبالمقابل، تقلصت حصة الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بواقع 2,1% إلى 9,8% وحصة الاقتراضات السندية بمقدار 0,2 نقطة إلى 8%.

رسم بياني **25 :** بنية خصوم البنوك **(%)**

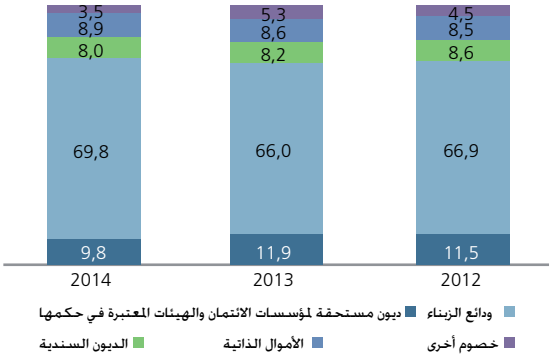

سجلت موارد البنوك من العملة الأجنبية التي يحوزها غير المقيمين ارتفاعا بنسبة 4,3% خلال سنة 2014. وبقيت حصتها محصورة في حوالي 2%.

1.2.1.1 – انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بشكل كبير بسبب تراجع القروض لدى البنك المركزي

سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها انخفاضا بنسبة 16,5% لتبلغ 108,4 مليار درهم، بعد ارتفاعها بواقع 8,6% سنة من قبل، بفعل تأثير التراجع الواضح للجوء البنوك إلى تسبيقات بنك المغرب.

وتقلصت الديون المحررة بالدرهم، التي وصل مبلغها الجاري إلى 69,8 مليار، بنسبة 28,1%. بينما ارتفعت الديون بالعملة الأجنبية، التي تمثل حوالي 36% من إجمالي الديون، بحوالي 18%. والجزء الأساسي من هذا الارتفاع ناجم عن اقتراضات البنوك المبرمة لدى فروعها الحرة.

رسم بياني **26 :** توزيع ديون البنوك المستحقة لمؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل **(%)**

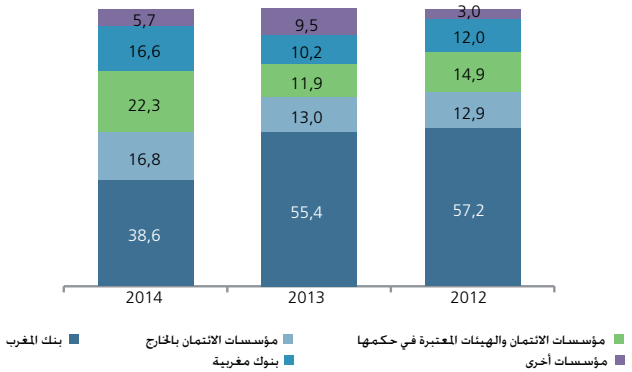

في سنة 2014، أدى تحسن السيولة البنكية إلى تراجع تسبيقات البنك المركزي. فبعد أن ارتفع المبلغ الجاري لهذه التسبيقات بنسبة 5% سنة 2013، تقلص بواقع 42% ليبلغ 42 مليار درهم، مما يقلص حصته في الموارد البنكية من 7% إلى 4%.

ويتألف هذا المبلغ الجاري من تسبيقات لأجل 7 أيام في حدود 23 مليار درهم، أي بانخفاض بحوالي النصف مقارنة مع سنة 2013. ومن قروض مضمونة مخصصة لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بما يقارب 19 مليار، مقابل 6 ملايير درهم في السنة السابقة.

وارتفعت الديون ما بين البنوك بنسبة 36% إلى 18 مليار درهم، نتيجة لارتفاع قروض الخزينة بنسبة 29% والقروض المالية بواقع 33% والقيم المقدمة للاستحفاظ بنسبة 49%. أما القروض لدى مؤسسات الائتمان بالخارج، فارتفعت بنسبة 7,8% لتصل إلى 18,2 مليار درهم.

2.2.1.1 – الأداء الجيد للموارد المحصلة لدى الزبائن ناتج بالأساس عن ارتفاع ودائع الخواص المقيمين

شهدت الودائع المحصلة لدى الزبائن، التي بلغت 770 مليار درهم، ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2014، بالمقارنة مع السنوات الأربع الأخيرة. فقد سجلت نسبة نمو بلغت 6,6%، مقابل 3,7% في السنة السابقة و3,6% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012. مما أسفر عن متوسط معامل استخدام، أي نسبة القروض إلى الودائع، قدره 99%، بزيادة بمقدار 5 نقط مقارنة بسنة 2013.

ويرجع سبب هذا الارتفاع، بشكل جزئي، إلى استرجاع المغرب للأموال المملوكة في الخارج من طرف المقيمين المغاربة في إطار عملية المساهمة الإبرائية التي قررتها الحكومة.

وبلغت الودائع بالدرهم 754 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 5,8% مقابل 3,8% سنة 2013. وارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية، التي لم تتجاوز حصتها 2%، بنسبة 63% مقابل انخفاضها بواقع 5,8% في السنة الماضية.

ويعكس الارتفاع الإجمالي للودائع تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 6,9% لتصل إلى 446,3 مليار درهم والودائع على شكل حسابات توفير بواقع 8,1% لتبلغ 129,8 مليار. كما تحسنت الودائع لأجل بنسبة 5,9% إلى 170,8 مليار، بعد أن ارتفعت بنسبة 0,4% فقط في السنة الماضية، بسبب النمو الكبير لسندات الصندوق بمقدار 14,2% وبدرجة أقل، للحسابات لأجل بنسبة 2,7%. أما باقي الودائع، المكونة من قيم مقدمة للاستحفاظ في حدود 35%، والتي كانت قد ارتفعت بنسبة 3,6% سنة 2013، فقد تراجعت بنسبة 2,2% إلى 22,9 مليار درهم في متم سنة 2014.

رسم بياني 27 : تطور حصص مختلف فئات الودائع (%)

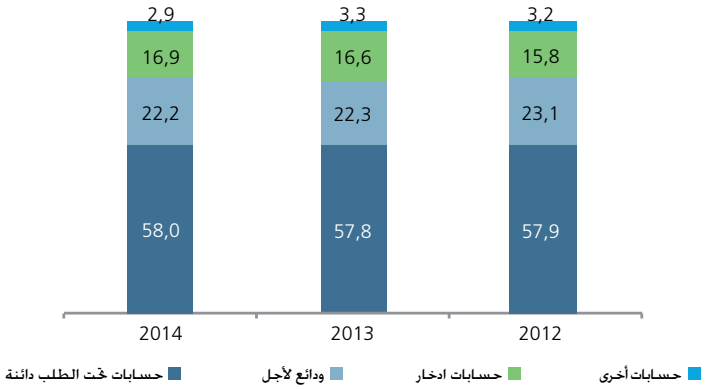

بقيت بنية الودائع مستقرة إجمالا بالمقارنة مع سنة 2013. حيث بلغت الودائع تحت الطلب 58% وحسابات التوفير 16,9% والودائع لأجل 22,2%.

سجلت ودائع الخواص المقيمين، التي تمثل حوالي 50% من إجمالي الودائع، تزايدا واضحا بلغت نسبته 7,5% لتصل إلى 381 مليار درهم، مقابل 5,4%. وبلغ هذا النمو 7,2% بالنسبة للودائع تحت الطلب، و12% بالنسبة للودائع لأجل، و7,8% بالنسبة لحسابات التوفير. كما تزايدت ودائع الخواص بالعملة الأجنبية بأكثر من الضعف لتبلغ 7,4 مليار، مقابل ارتفاعها بنسبة 16,5% سنة من قبل.

رسم بياني 28 : بنية الودائع حسب فئات القطاعات المؤسساتية (%)

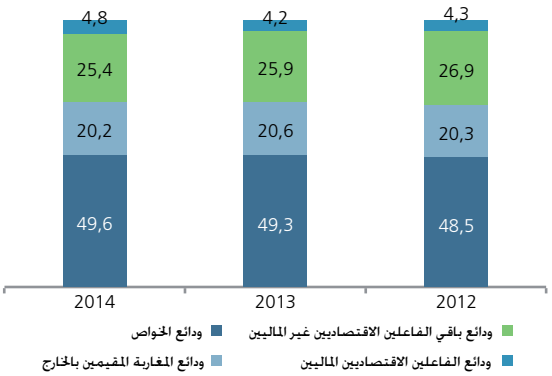

بموازاة ذلك، شهدت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج، التي بلغت حصتها 20,2%، نموا بنسبة 4,4% لتصل إلى 154,8 مليار درهم، مقابل ارتفاعها بواقع 5,1% في السنة السابقة. وتزايدت ودائعهم تحت الطلب بواقع 4,5%، مقابل 3,1% بالنسبة للودائع لأجل و11,1% بالنسبة لحسابات التوفير.

وبعد بقائها مستقرة خلال سنة 2013، سجلت ودائع باقي الوحدات غير المالية[2] انتعاشا بلغت نسبته 4,6% لتصل إلى 195 مليار، ويشمل هذا التطور ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 4,3% والودائع لأجل بنسبة 6%.

أما الوحدات المالية، المتكونة أساسا من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات التأمين، فبلغ مجموع ودائعها أكثر من 37 مليار درهم، محققة نسبة نمو أكبر من تلك المسجلة في السنة السابقة، أي 23,1% عوض 1,1%.

وبشكل منفصل، فإن ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، التي تتكون من 62% من الودائع لأجل، حققت ارتفاعا بنسبة 22,8% لتصل إلى 18,6 مليار درهم، مقابل 9,8% سنة 2013. وبعد تقلصها بواقع 21,2% سنة 2013، تزايدت ودائع شركات التأمين، التي تمثل 12% من الموارد المحصلة لدى الفاعلين الماليين، بنسبة 13,2% إلى 4,5 مليار، 62% منها على شكل ودائع تحت الطلب و29% على شكل ودائع لأجل و9% على شكل ودائع أخرى.

3.2.1.1 – تراجع لجوء البنوك إلى سوق الديون الخاصة بشكل عام

بعد انخفاض طفيف خلال سنة 2013، ارتفع جاري الديون السندية بنسبة 2,1% إلى حوالي 88 مليار درهم، نتيجة لتقلص جاري شهادات الإيداع الصادرة بواقع 6,8% إلى 55,7 مليار وتراجع باقي سندات الدين الصادرة بنسبة 11,9% إلى 1,7 مليار، ارتباطا باستخماد السندات السابقة الصادرة عن البنوك العمومية. غير أن هذا الانخفاض تم تعويضه جزئيا بارتفاع الديون الثانوية بنسبة 5,7% إلى 24,6 مليار وسندات الاقتراض الصادرة بمقدار 21,2% إلى 6 مليار، مما يعكس توجه البنوك نحو مواصلة تطوير مواردها القارة، من أجل ارتكاز أفضل للاستخدامات لأجل متوسط وطويل.

رسم بياني **29** : تطور الدين السندي (بملايير الدراهم)

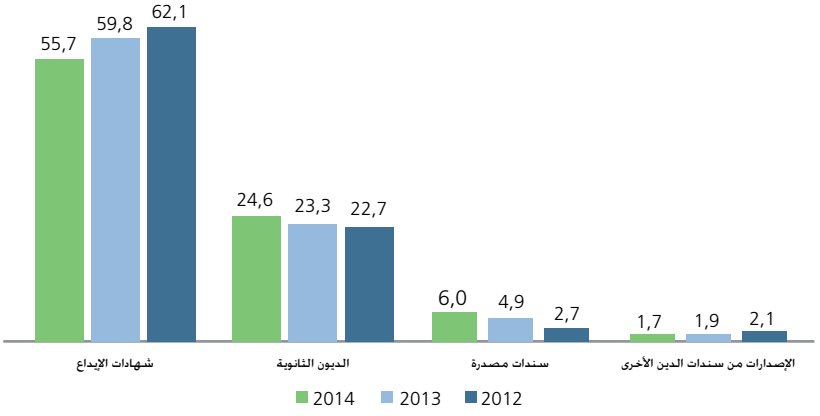

2 تتكون الوحدات غير المالية الأخرى من المقاولات الخاصة ومن القطاع العمومي

تبقى حوالي 69% من شهادات الإيداع مملوكة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، و18% منها من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها و4% من طرف شركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي.

رسم بياني 30 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع حسب نوع المكتتبين (%)

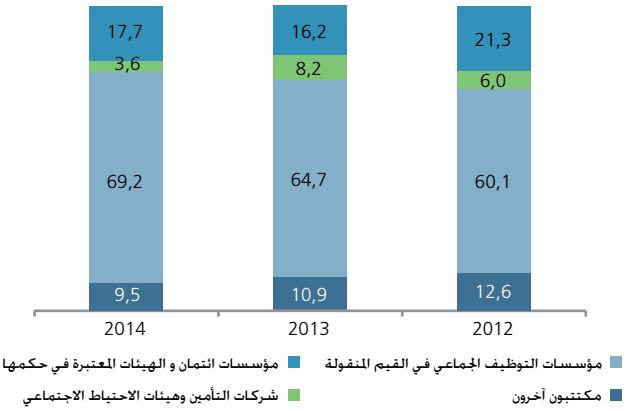

4.2.1.1 – واصلت الأموال الذاتية للبنوك تزايدها

ارتباطا بالمتطلبات القانونية الجديدة، تواصل ارتفاع الأموال الذاتية للبنوك بنسبة 3,8% لتصل إلى 97,8 مليار درهم. وباحتساب نسبتها إلى مجموع الأصول، مثل مبلغها 8,9%، مقابل 8,6% سنة 2013.

رسم بياني 31 : تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك

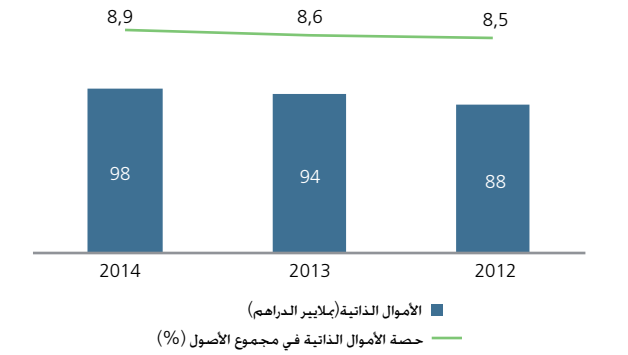

3.1.1 – ارتفعت الالتزامات خارج الحصيلة للبنوك ارتباطا بنمو التزامات التمويل المتوصل بها والالتزامات المتعلقة بأدوات المنتجات المشتقة

تتكون مخاطر البنوك خارج الحصيلة أساسا من الالتزامات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، وكذا الالتزامات المتعلقة بعمليات الصرف وبالمنتجات المشتقة.

بعد ارتفاعها بنسبة 3,9% في السنة الماضية، سجلت الالتزامات بالتمويل الممنوحة تراجعا بنسبة 5% لتصل إلى 75,3 مليار درهم، نتيجة لتقلص الالتزامات الممنوحة لفائدة الزبائن بنسبة 6,1% إلى 72,1 مليار، على شكل اعتمادات مؤكدة. أما الالتزامات الممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والتي تمثل حوالي 4% من المجموع، فتزايدت بواقع 28,1%.

وظلت الالتزامات بالضمان الممنوحة، التي بلغت 119 مليار درهم، شبه مستقرة مقارنة بسنة 2013. ومن ضمن هذا المجموع، ارتفعت الالتزامات الممنوحة بأمر من مؤسسات الائتمان بما قدره 3,7% لتصل إلى 37,7 مليار، مما يعكس نمو القروض المستندية للتصدير المؤكدة بنسبة 79%، بينما تقلصت الالتزامات بأمر من الزبائن بنسبة 1,9% إلى 81,3 مليار.

وبالنسبة للتعهدات المستلمة، فقد نمت بنسبة 7,7% إلى 63,6 مليار درهم، 60,5 مليار منها على شكل تعهدات بالضمان. كما تزايدت الالتزامات المستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 5,7% لتبلغ 56,3 مليار، مقابل نمو الالتزامات المستلمة من الزبائن بنسبة 26,6% إلى 7,3 مليار.

وفي ما يتعلق بالالتزامات بالعملة الأجنبية، تراجعت عمليات الصرف بالناجز بنسبة 40% إلى 9,6 مليار درهم. كما سجل نفس التطور بالنسبة للصرف لأجل، بانخفاض قدره 9,9% إلى 118 مليار.

وبالمقابل، واصلت الالتزامات المتعلقة بالمنتجات المشتقة منحاها التصاعدي خلال سنة 2014. حيث حققت مبلغا تقريبيا قدره 66,4 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 24,5% مقابل 28,7% سنة 2013. ومثلت قيمة العقود حوالي 68% من الأموال الذاتية المحاسبية و6% من مجموع أصول البنوك. ويعزى هذا التطور في نفس الوقت إلى انخفاض الالتزامات المتعلقة بأدوات سعر الصرف وأدوات سعر الفائدة بنسبة 24% إلى 20,6 مليار وبنسبة 8,2% إلى 13,6 مليار، على التوالي، وإلى الارتفاع القوي للالتزامات المتعلقة بالأدوات الأخرى والتي تضاعفت ثلاث مرات تقريبا لتصل إلى 32,2 مليار، نتيجة للنمو الذي شهدته عمليات بيع السندات لأجل لحساب الزبائن التي أنجزتها بعض البنوك خلال سنة 2014.

2.1 – تمكنت البنوك من الحفاظ بشكل عام على مستوى مرض من المردودية، رغم تباطؤ نشاطها وارتفاع كلفة المخاطر مجددا.

بالرغم من تباطؤ نشاط الائتمان، استطاعت البنوك أن تحقق برسم سنة 2014 نتائج مرضية على العموم، مدفوعة بالنمو القوي للعائد الصافي البنكي، رغم الارتفاع المسجل من جديد في كلفة المخاطر وتكاليف الإجمالية للاستغلال .

رسم بياني **32** : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)

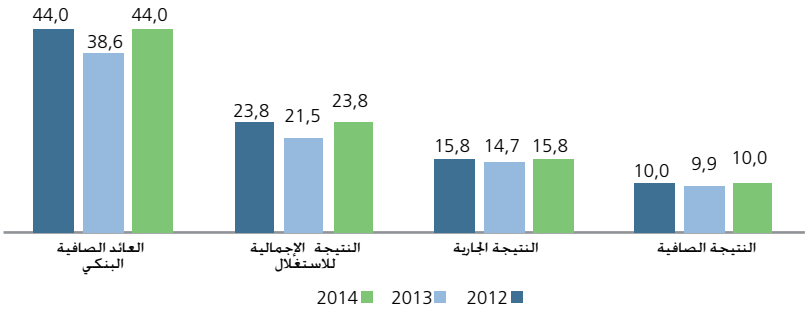

1.2.1 – سجل العائد الصافي البنكي ارتفاعا ملموسا نتيجة للنمو القوي لأنشطة السوق

بلغ العائد الصافي البنكي 44 مليار درهم، محققا ارتفاعا بنسبة 9,3%، عوض 4,5% في السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن إلى الأداء الجيد لعمليات السوق، وبنسبة أقل، إلى ارتفاع هامش الفائدة وكذا هامش العمولات.

رسم بياني **33** : بنية العائد الصافي البنكي (%)

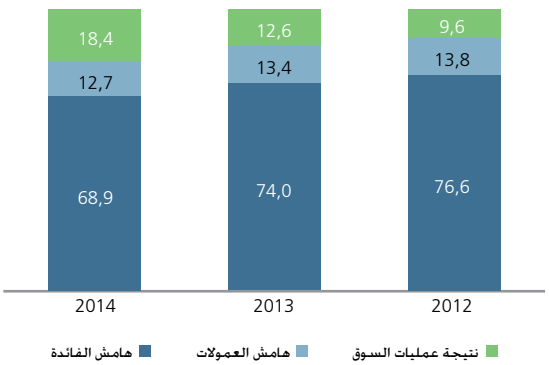

في سياق الانخفاض المتزامن لمتوسط سعر الفائدة على القروض ومتوسط كلفة الودائع، ارتفع هامش الفائدة، الذي بلغ 29,4 مليار درهم، بنسبة 2,9%، مقابل 1% سنة 2013. إلا أن حصته في العائد الصافي البنكي تراجعت بحوالي 5 نقط إلى 69% بعد انخفاضها بمقدار 2,6 نقطة سنة 2013.

وبعد تقلصه بنسبة 1% سنة 2013، سجل العائد الصافي للعمليات مع الزبائن ارتفاعا بواقع 2,6% إلى 28,8 مليار درهم، بسبب نمو الفوائد المحصلة على القروض بنسبة 2,3% إلى 39,6 مليار، بدرجة أكبر من نمو الفوائد المؤداة عن الودائع بنسبة 1,5% إلى 10,8 مليار.

وانخفض العائد الصافي للفوائد على العمليات مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الذي تبلغ حصته 3% من المجموع، بنسبة 1,7% ليصل إلى 806 مليون درهم، مما يعكس ارتفاع الفوائد المحصلة على القروض ما بين البنوك (+13,7%) ارتباطا بحجمها المتزايد، وتراجع الفوائد المؤداة على القروض (-3%) نتيجة لتقلص تسبيقات بنك المغرب.

وبخصوص العمليات على السندات، فقد أسفرت عن عائد صاف سلبي للفوائد بمبلغ 168 مليون درهم، مقابل 268 مليون سنة 2013، نتيجة بالخصوص لارتفاع تكاليف الفائدة على سندات الدين الصادرة بنسبة 4,7% إلى حوالي 3 ملايير درهم.

ومن جانب آخر، بلغ هامش العمولات 5,6 مليار درهم، محققا ارتفاعا بنسبة 3,5% مقابل 1,2% سنة من قبل. فقد سجلت العمولات المحصلة على تقديم الخدمات 5,8 مليار، متزايدة بنسبة 4,5%، بعد نموها بواقع 2,2% في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور ارتفاع كل من العمولات على تسيير الحسابات بواقع 1,7% إلى 1,2 مليار، والعمولات على وسائل الأداء بنسبة 3,3% إلى 2,1 مليار، والعمولات على تقديم خدمات القروض بنسبة 10,5% إلى 474 مليون والعمولات على سندات التسيير والإيداع بنسبة 3,2% إلى 351 مليون درهم.

وبالمقابل، انخفضت العمولات على الخدمات المرتبطة بمبيعات منتجات التأمين والخدمات المرتبطة بأنشطة الاستشارة والمساعدة بنسبة 9,4% إلى 185 مليون، وبنسبة 45,5% إلى 66 مليون درهم، على التوالي.

وبعد ارتفاعه بنسبة 36,5% سنة 2013، سجل عائد عمليات السوق نموا أقوى بنسبة 59,4% إلى 8,1 مليار درهم بسبب التأثير الإيجابي لانخفاض نسب الفائدة في سوق السندات، ولاسيما بالنسبة للسندات القصيرة الأجل. وقد تم تحقيق أربعة أخماس المداخيل الناجمة عن هذه العمليات من طرف ثلاثة بنوك.

ويعزى نمو عائد عمليات السوق أساسا إلى ارتفاع عوائد سندات التداول التي تضاعفت تقريبا لتصل إلى مبلغ 6,4 مليار درهم. وتم تحقيق الجزء الأساسي من هذه الأرباح في محفظة سندات الخزينة، وبدرجة أقل، محفظة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة السندية التي تشكل سندات الخزينة مكونها الأكبر. وتتعلق نسبة 82% من هذه النتائج بأرباح غير محققة، مما يعكس تثمين قيمة المحافظ المعنية.

أما المداخيل الناجمة عن العمليات على سندات التوظيف، التي تمثل حوالي 8% من مجموع عوائد عمليات السوق، فقد انتقلت من 99 مليون إلى 680 مليون من سنة إلى أخرى بفضل فوائض القيمة عن تفويت السندات التي حققتها البنوك. وبالنسبة للأرباح الصافية لعمليات الصرف، فبقيت مستقرة عند 1,6 مليار، فيما انتقل العائد الصافي لعمليات المنتجات المشتقة من مبلغ إيجابي قدره 144 مليون إلى عائد سلبي بمبلغ 623 مليون درهم، ينتج الجزء الأكبر منها عن تدني عوائد عمليات البيع لأجل الخاصة بالسندات نتيجة لتراجع السندات المسجل سنة 2014.

2.2.1 – تأثر نمو النتيجة الصافية بارتفاع كلفة المخاطر والتكاليف غير الجارية

بلغت التكاليف الإجمالية للاستغلال 20,3 مليار درهم، متزايدة بنسبة 5,4% مقابل 5% سنة 2013. ويرجع هذا التطور بالخصوص إلى ارتفاع نفقات المستخدمين بواقع 3,7% إلى 9,7 مليار، والتكاليف الخارجية بمقدار 8% إلى 7,8 مليار والضرائب والرسوم بنسبة 6,5% إلى 478 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، تزايدت مخصصات الاستخماد ومخصصات مؤن الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة بنسبة 6,8% لتبلغ 2,1 مليار درهم.

وبفضل النمو الجيد للعائد الصافي البنكي، حسنت البنوك من معامل الاستغلال3 الخاص بها بواقع 1,6 نقطة ليصل إلى 46,1%. وفي هذا السياق، سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعا بنسبة 10,6% إلى 23,8 مليار درهم، مقابل 5,5% سنة 2013.

رسم بياني **34** : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال و المعامل المتوسط للاستغلال الخاص بالبنوك

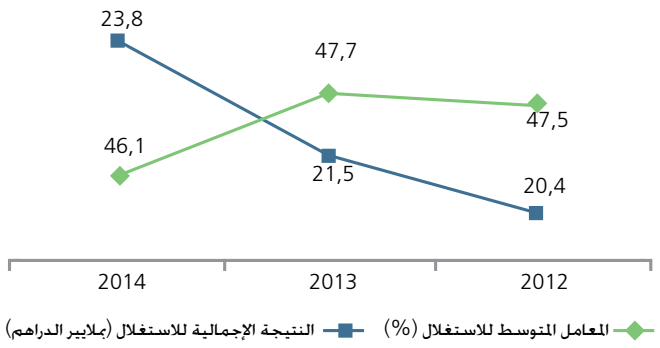

واصلت الصعوبات المسجلة على مستوى بعض قطاعات النشاط تأثيرها السلبي على كلفة المخاطر. فقد بلغت كلفة المخاطر، التي تقاس بالمخصصات الصافية للاستردادات برسم المؤن، 8 ملايير درهم، متزايدة بنسبة 7,4% بعد ارتفاعها بواقع 29% سنة 2013، وهي السنة التي تم خلالها إعادة معالجة كلفة المخاطر من أجل إدراج مخصصات استثنائية للمؤونات عن المخاطر العامة، بمبلغ 972 مليون درهم، وهو المبلغ الذي يرد على مستوى النتيجة غير

3 يعادل نسبة المصاريف العامة إلى الناتج الصافي البنكي

الجارية. وباستثناء هذا التأثير، من المحتمل أن تكون كلفة المخاطر قد بلغت 23,6%. ونسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال، بلغت كلفة المخاطر 33,5% مقابل 34,3% في السنة الماضية.

رسم بياني 35 : نسبة تكلفة المخاطر إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال الخاص بالبنوك

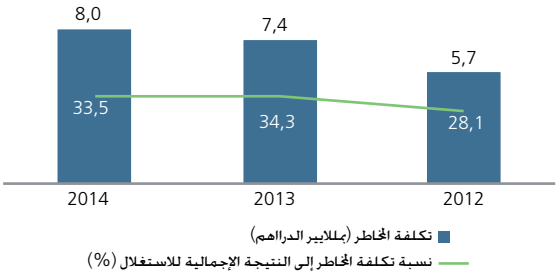

رسم بياني 36 : تكلفة المخاطر تتنسبة إلى جحاارريي اللقروض (%)

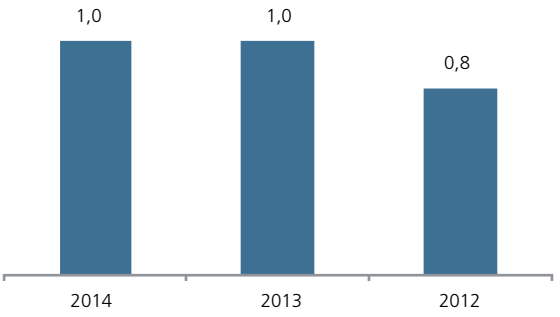

وأخذا بالاعتبار هذه التطورات، تحسنت النتيجة الجارية بنسبة 5% إلى 15,8 مليار درهم، مقابل 2,7% سنة 2013. وانتقلت النتيجة غير الجارية، التي ظلت سلبية، من 492 إلى 479 مليون درهم.

وإجمالا، تزايدت النتيجة الصافية الرابحة المتراكمة للبنوك بنسبة 1% إلى 10 ملايير درهم، بعد أن ظلت مستقرة خلال سنة 2013، مما جعل مردودية الأصول تبقى مستقرة في حوالي 1%. ومردودية الأموال الذاتية تبلغ 10,2% مقابل 10,6%. وهذا التطور مرتبط أيضا بتعزز الأموال الذاتية للبنوك.

رسم بياني 37 : تطور مردودية أصول البنوك ROA (%)

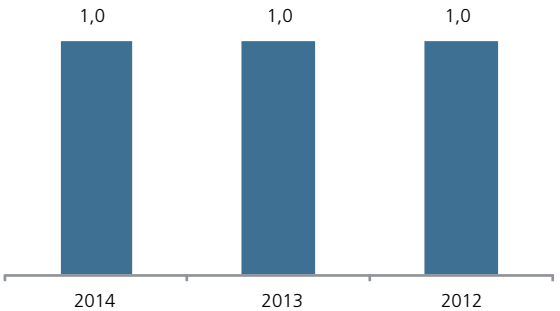

رسم بياني 38 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك ROE (%)

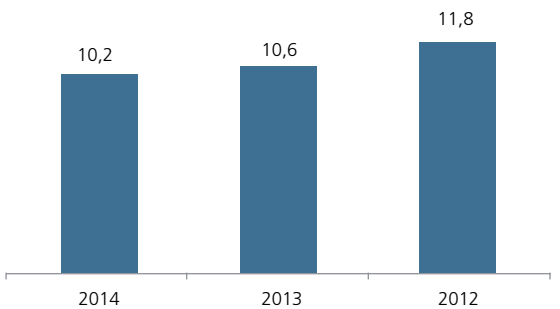

3.2.1 – انتعش الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك بينما بقي الهامش الإجمالي للعمليات مع الزبائن شبه مستقر

بلغ متوسط عائد استخدامات البنوك 5,49%، مسجلا ارتفاعا قدره 30 نقطة أساس، نتيجة بالخصوص لارتفاع الأرباح الصافية على عمليات السندات. وفي ما يتعلق بمتوسط كلفة الموارد4، فقد تقلص بمقدار 4 نقط أساس إلى 1,94%. واعتبارا لهذه التطورات، ارتفع الهامش الإجمالي للوساطة بما قدره 34 نقطة أساس ليصل إلى 3,55%.

رسم بياني **39** : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)

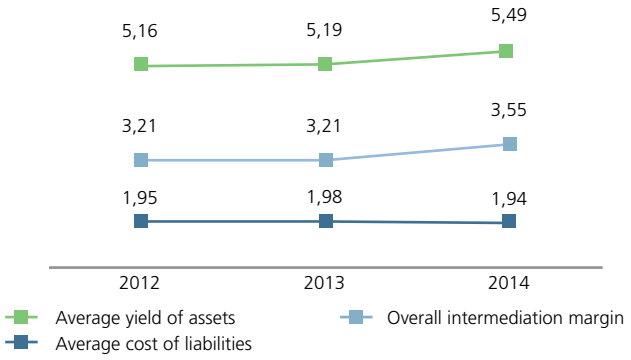

وبخصوص الهامش على العمليات مع الزبائن، فقد ارتفع بواقع 3 نقط أساس إلى 4,05%. بفعل التأثير المزدوج لارتفاع متوسط كلفة الودائع بمقدار 4 نقط إلى 1,46% ونسبة مردودية القروض بواقع نقطة أساس واحدة إلى 5,5%.

رسم بياني **40** : تطور الهامش الإجمالي على العمليات مع الزبائن (%)

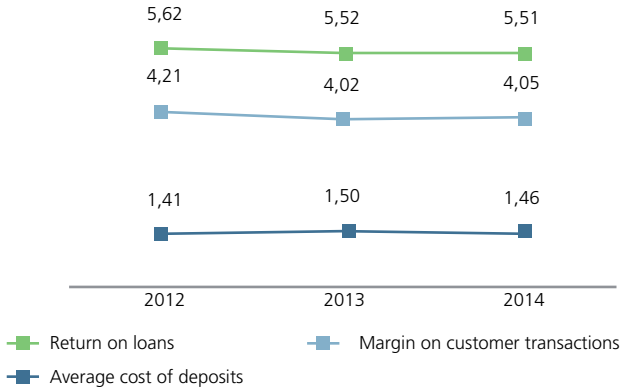

4 يشمل عائد الاستخدامات وكلفة الموارد العمليات مع الزبناء، والعمليات مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والعمليات على السندات

تحسن الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد الصافي البنكي إلى متوسط الاستخدامات، بمقدار 22 نقطة أساس إلى 4,03%. غير أنه تم امتصاصه بالنفقات العامة في حدود 1,86% مقابل 1,82% في السنة الماضية وبكلفة المخاطر في حدود 0,73% مقابل 0,74% سنة 2013.

رسم بياني **41** : تطور الهامش البنكي الإجمالي على العمليات مع الزبائن **(%)**

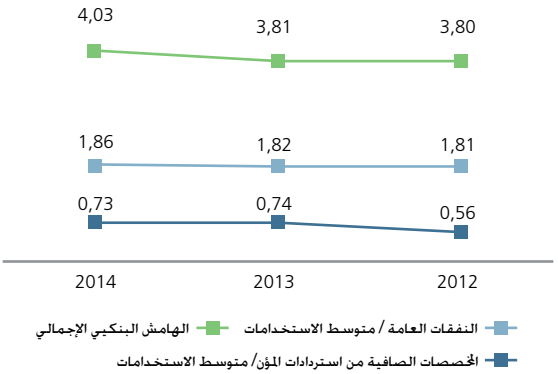

2 – نشاط شركات التمويل ومردوديتها

1.2 – شهدت استخدامات شركات التمويل تطورات متباينة حسب اختصاصاتها

في متم سنة 2014، انخفض عدد شركات التمويل بواقع شركة واحدة ليصل إلى 34 مؤسسة موزعة ما بين 16 شركة لقروض الاستهلاك و6 شركات للقرض الإيجاري وشركتين للقرض العقاري وشركتين للضمان وشركتين لشراء وتحصيل الديون و3 شركات لتدبير وسائل الأداء وشركة واحدة متخصصة في التمويل البديل، وشركة أخرى لتمويل الفاعلين في مجال القروض الصغرى وأخرى متخصصة في تمويل صغار الفلاحين.

وقد كان لانخفاض عدد شركات قروض الاستهلاك بواقع شركة واحدة خلال سنة 2014 تأثير سلبي على تطور مؤشرات نشاط القطاع ومردوديته، ولكن أيضا على مؤشرات شركات التمويل بمختلف فئاتها. ومن أجل الحد من هذا التأثير، يستعرض هذا الفصل التطورات حسبما هي محددة داخل نطاق ثابت، على أساس إعادة معالجة المعطيات الخاصة بسنة 2013. وترد الحصيلة وبيان أرصدة التدبير الكلية لقطاع شركات التمويل وقطاع شركات قروض الاستهلاك ضمن الملحقات دون إعادة معالجة المعطيات.

ارتفع مجموع أصول شركات التمويل سنة 2014 بنسبة 5% إلى 99,2 مليار درهم، بعد أن ظل مستقرا خلال سنة 2013. وسجل الجاري الإجمالي للقروض الممنوحة للزبائن عبر الأداء من الصندوق، الذي يمثل حصة 97% من الاستخدامات، تزايدا بنسبة 2,7% إلى حوالي 96 مليار درهم. ومن جهة أخرى، ارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها من 2,3 إلى 4,5 مليار، ارتباطا بعملية توظيف لأجل قامت بها إحدى شركات الضمان.

جدول 6 : تطور استخدامات شركات التمويل

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2013 معدل	2014	التغير 2013 معدل/2014 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 025	2 340	2 283	4 518	97,9
ديون على الزبناء	89 242	90 150	86 724	88 766	2,4
محفظة السندات	805	796	796	862	8,4
قيم مستعقرة	1 418	1 396	1 388	1 374	-1
أصول أخرى	3 847	3 337	2 299	3 653	10,7
مجموع الأصول	98 337	98 019	94 490	99 173	5,0

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

وبسبب انخفاض عدد شركات قروض الاستهلاك، تراجعت حصة نشاطها الكلية بمقدار 4 نقط إلى 43%، لفائدة باقي شركات التمويل التي تزايدت أهميتها بنسبة 14%. وتقلصت حصة شركات القروض الإيجارية بما قدره نقطة واحدة إلى حوالي 43%.

رسم بياني 42 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%)

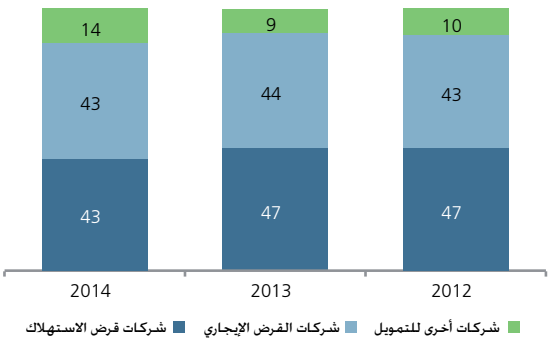

تميز تطور نشاط شركات التمويل بأوضاع متباينة. وفي ظل استمرار التباطؤ المسجل منذ سنة 2009، شهد نشاط شركات قروض الاستهلاك، الذي يقاس بواسطة مجموع الحصيلة، ارتفاعا بنسبة 0,8% سنة 2014 ليبلغ 43 مليار درهم.

جدول 7 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2013 معدل	2014	التغيّر 2014/2013 معدل (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	530	606	549	501	-8,6
ديون على الزبناء	42 115	42 612	39 186	39 259	0,2
بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء	9 629	9 621	9 521	10 255	7,7
محفظة السندات	46	56	56	22	-60,3
قيم مستعقرة	826	812	804	779	-3,1
أصول أخرى	2 321	2 130	2 092	2 457	17,4
مجموع الأصول	45 838	46 216	42 687	43 018	0,8

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

ويتألف أكثر من 92% من استخدامات قروض الاستهلاك من قروض للزبائن. ووصل إجمالي مبلغها الجاري، في متم سنة 2014، إلى 43,6 مليار درهم، أي بارتفاع طفيف بنسبة 0,6%، وهي نسبة مشابهة لتلك المسجلة سنة 2013. وضمن هذا المجموع، تزايدت عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 7,7% لتبلغ أكثر من 10 ملايير درهم، نتيجة لارتفاع مبيعات السيارات.

وحققت شركات القروض الإيجارية مجموع أصول بلغ 43 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 1% بعد أن ظلت مستقرة إلى متم سنة 2013. وارتفع إجمالي مبلغها الجاري بنسبة 1,6% إلى 44,3 مليار درهم.

جدول 8 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغيّر 2014/2013 (%)
مستعقرات برسم القرض الإيجاري	41 434	41 431	41 888	1,1
ديون أخرى على الزبناء	104	75	78	4,5
محفظة السندات	30	30	24	-20,2
أصول أخرى	944	1 082	1 041	-3,8
مجموع الأصول	42 512	42 618	43 031	1,0

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن

تتكون عمليات القرض الإيجاري من القرض الإيجاري المنقول والعقاري. ومن حيث المبلغ الجاري، تراجعت عمليات القرض الإيجاري المنقول، التي تمثل 64% من المجموع، بحوالي 2,3%، بعد تقلصه بنسبة 3% سنة 2013. فيما واصلت عمليات القرض الإيجاري العقاري منحاها التصاعدي، محققة ارتفاعا بواقع 7,8% مقابل 6,6% في السنة

الماضية.

رسم بياني **43 :** تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري المنقول والعقاري (بملايين الدراهم)

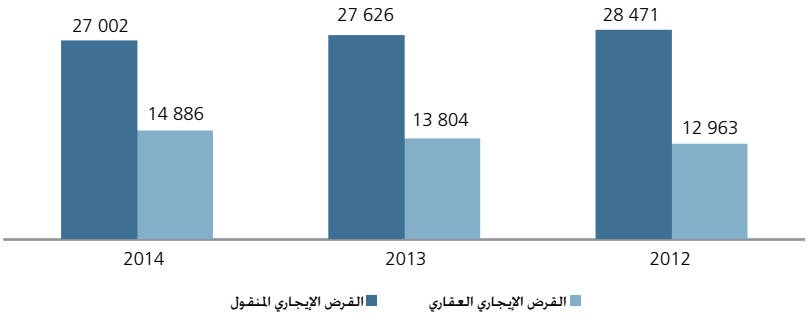

من حيث الإنتاج[5]، وزعت شركات القرض الإيجاري خلال سنة 2014، مبلغا يناهز 13 مليار درهم، أي تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2013. ويتعلق هذا المبلغ بـ 13.973 ملفا، أي بزيادة ملموسة قدرها 7,6%. وخصص حوالي 76% من هذا الإنتاج للقرض الإيجاري المنقول.

رسم بياني **44 :** توزيع إنتاج القروض الإيجارية المنقولة حسب نوع التجهيز (%)

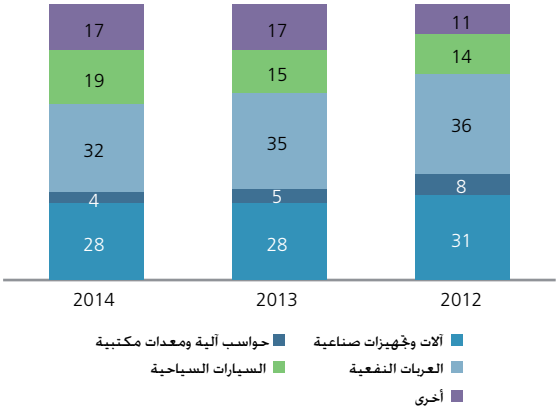

رسم بياني **45 :** توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة (%)

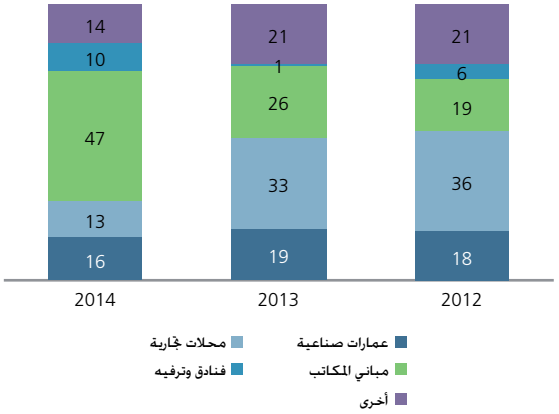

وسجل إنتاج القرض الإيجاري المنقول، الذي بلغ 9,7 مليار درهم، انخفاضا جديدا بنسبة 5,5%، بعد تقلصه بنسبة 7,5% سنة 2013. ويعكس هذا التطور تراجع تمويل العربات النفعية (14%-)، والآلات والتجهيزات الصناعية (5%-)، والحواسيب والمعدات المكتبية (24%-)، والأشغال العمومية والبناء (20%-). وفي المقابل، ارتفع تمويل السيارات السياحية بنسبة 23%.

5 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل

ويظهر تحليل القروض حسب مدتها الأولية هيمنة القروض متوسطة الأجل التي بلغت حصتها 80% من مجموع الإنتاج، أي بانخفاض بمقدار نقطة واحدة مقارنة بسنة 2013.

ويتبين من خلال تحليل هذا الإنتاج حسب القطاعات أن التمويلات المخصصة للقطاعات الصناعية تراجعت بنسبة 26% إلى 2,3 مليار درهم، وهم هذا التقلص بالأساس القروض الممنوحة للصناعات المعدنية. ومثلت هذه التمويلات حوالي 23% من مجموع الإنتاج. كما هم هذا الانخفاض قطاع النقل الذي تراجع مبلغه الجاري بنسبة 5% إلى 1,7 مليار، مقابل ارتفاعه بواقع 7% سنة من قبل، ما ينقل حصته إلى 18%.

وبالعكس، شهدت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية نموا بنسبة 10% إلى 1,5 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 19%، مما يرفع حصتها في مجموع الإنتاج إلى 16%. وبقيت القروض الموجهة لقطاع التجارة مستقرة عند 1,7 مليار درهم، مقابل تراجعها بنسبة 20% سنة 2013، حيث بلغت حصتها 17%.

وارتفع إنتاج القرض الإيجاري العقاري بنسبة 24%، ليبلغ 3,2 مليار درهم، واستفاد من هذا التطور تمويل مباني المكاتب (+129%) والفنادق والترفيه التي انتقلت من 17,7 إلى 306,2 مليون درهم، بعد انخفاضها بواقع 88%، قبل سنة. وقد مثل حوالي 97% من هذه التمويلات القروض طويلة الأجل.

ارتفع المبلغ الجاري للقروض المعلقة الأداء لشركات التمويل بنسبة 9% سنة 2014 إلى 9,9 مليار درهم، ما يمثل معدل مخاطر قدره 10,3%. وتزايد المبلغ الجاري للقروض المعلقة لشركات قروض الاستهلاك بنسبة 8% إلى 5,8 مليار درهم، أي بمعدل مخاطر قدره 12,4% سنة 2013. وبالنسبة لشركات القرض الإيجاري، شهد المبلغ الجاري للقروض المعلقة الأداء الخاصة بها نموا بحوالي 11% إلى 3,8 مليار درهم، ما يعني ارتفاع معدل المخاطر الخاص بها بمقدار 0,7 نقطة إلى 8,5%، ارتباطا بالظرفية الاقتصادية.

رسم بياني **46** : تطور معدل المخاطر حسب نوع شركات قروض التمويل **(%)**

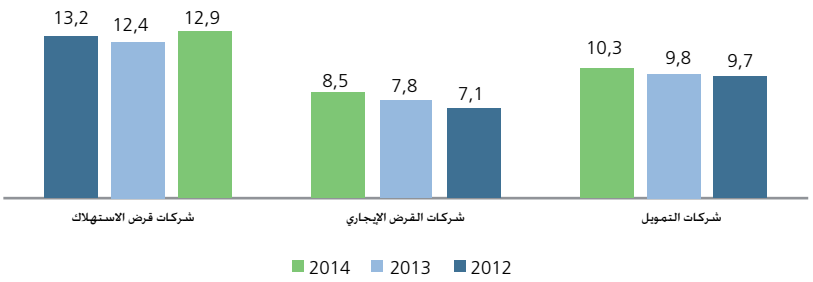

بلغ معدل تغطية القروض المعلقة الأداء 74% بالنسبة لشركات التمويل، متراجعا بمقدار 4 نقط مقارنة بالسنة الماضية. حيث انخفض بما قدره 5 نقط إلى 78% بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك وارتفع بنقطة واحدة إلى 68% بالنسبة لشركات القرض الإيجاري.

رسم بياني **47** : تطور معدل التغطية حسب نوع شركات قروض التمويل **(%)**

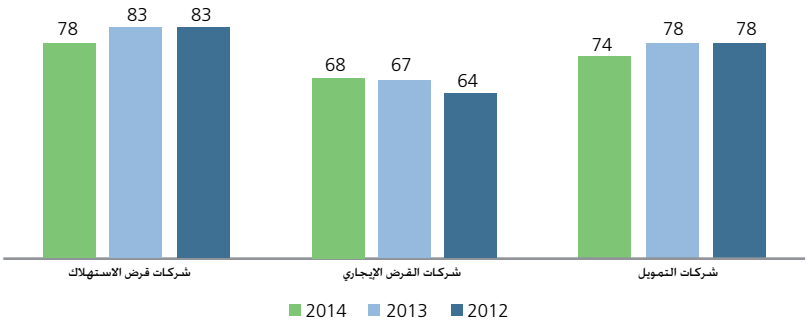

2.2 – ارتفعت الاستدانة البنكية الخاصة بشركات التمويل على حساب سندات الدين الصادرة

ضمن نطاق مستقر، اتسمت موارد شركات التمويل، خلال سنة 2014، بارتفاع الاستدانة البنكية بنسبة 5,6%. والديون على الزبائن بواقع 6,1% والأموال الذاتية بنسبة 3,8%. وفي المقابل، تراجعت سندات الدين الصادرة بنسبة 5,1%.

جدول 9 : تطور موارد شركات التمويل

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2013 معدل	2014	النغيل 2013 معدل/2014 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	52 129	57 365	54 205	57 222	**5,6**
ديون تجاه الزبناء	6 568	7 001	6 980	7 406	**6,1**
سندات الدين الصادرة	21 735	15 966	15 966	15 159	**-5,1**
الأموال الذاتية	8 602	9 253	9 112	9 460	**3,8**
النتيجة الصافية	1 453	1 433	1 466	1 504	**2,6**
خصوم أخرى	7 850	7 001	6 761	8 422	**24,6**
مجموع الخصوم	98 337	98 019	94 490	99 173	5,0

وتبقى الديون البنكية مهيمنة على بنية موارد شركات التمويل بحصة 58%، متبوعة بسندات الدين الصادرة، بحصة 15% وبالأموال الذاتية التي مثلت 9% من الموارد، لتظل دون تغيير مقارنة بالسنتين الأخيرتين.

رسم بياني 48 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%)

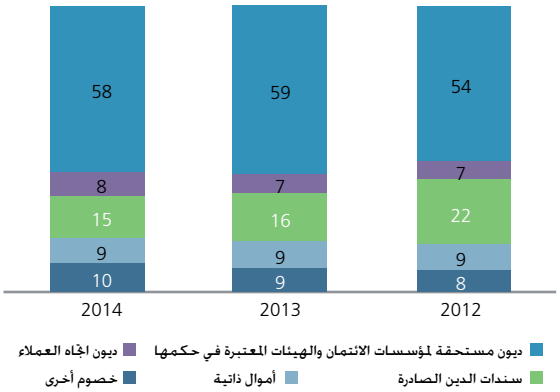

تبقى مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من أهم المستثمرين في السندات الصادرة عن شركات التمويل، بحصة قدرها 79%، فيما تتوزع الحصة المتبقية بين مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (19%) والشركات غير المالية (2%).

جدول 10 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2013 معدل	2014	التغير 2013 معدل/2014 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	22 445	25 482	22 322	19 646	-12,0
ديون تجاه الزبناء	4 653	4 825	4 804	5 464	13,7
سندات الدين الصادرة	10 251	6 758	6 758	7 865	16,4
الأموال الذاتية	4 760	5 257	5 116	5 262	2,9
النتيجة الصافية	876	750	782	845	8,0
خصوم أخرى	2 853	3 144	2 905	3 936	35,5
مجموع الخصوم	45 838	46 216	42 687	43 018	0,8

بلغت الديون البنكية الخاصة بشركات قروض الاستهلاك، التي تمثل 46% من الموارد، 19,6 مليار درهم، متراجعة بنسبة 12% مقارنة بسنة 2013. وتزايد المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة بنسبة 16,4% إلى 7,9 مليار، لترتفع حصتها إلى 18%. وارتفعت الأموال الذاتية لهذه الشركات بنسبة 2,9% إلى 5,3 مليار درهم، ما يمثل 12% من الموارد، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل خلال سنة 2013.

جدول 11 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	25 041	27 513	29 726	8,0
ديون تجاه الزبناء	734	799	596	-25,3
سندات الدين الصادرة	11 924	9 208	7 294	-20,8
الأموال الذاتية	2 509	2 597	2 718	4,7
النتيجة الصافية	290	285	294	3,2
خصوم أخرى	2 014	2 216	2 403	8,4
مجموع الخصوم	42 512	42 618	43 031	1,0

وارتفعت الديون البنكية الخاصة بشركات القرض الإيجاري، التي تمثل قرابة 69% من الموارد، بنسبة 8% لتصل إلى حوالي 30 مليار درهم، مقابل 10% سنة 2013. وفي المقابل، تقلص المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة بنسبة 21% إلى 7,3 مليار. وتزايدت أموالها الذاتية المحاسبية بحوالي 5% إلى 2,7 مليار، ما يعني استقرار حصتها في 6%.

3.2 – سجل تطور مردودية شركات التمويل وضعيات متباينة

تزايدت النتيجة الصافية لشركات التمويل خلال السنة المالية 2014 بنسبة 2,6% لتبلغ 1,5 مليار درهم، بعد انخفاضها بواقع 1% في السنة المنصرمة. وهذا الانتعاش ناتج عن ارتفاع هوامش الربح التي حققتها بشكل خاص شركات قروض الاستهلاك والضمان.

رسم بياني 49 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل(بملايين الدراهم)

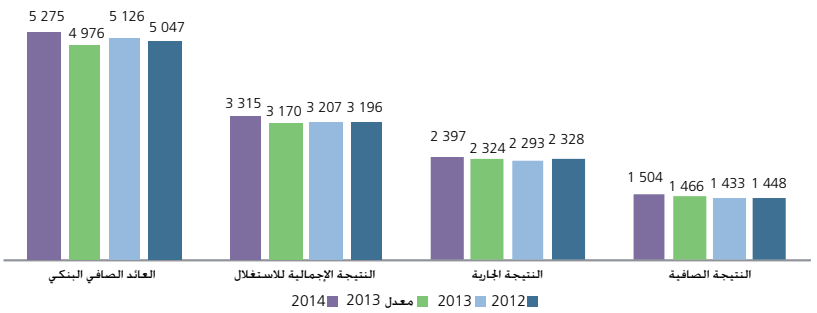

ارتفع الناتج الصافي البنكي الخاص بشركات التمويل، الذي بلغ 5,3 مليار درهم، بنسبة 6% مقابل 1,6% في السنة السابقة. ويعكس هذا التطور نمو هامش العمولات بنسبة 16% إلى 1,3 مليار درهم، نتيجة لتزايد نشاط التدبير المنجز لفائدة البنوك من طرف شركات قروض الاستهلاك، من جهة؛ ومن جهة أخرى، ارتفاع نتيجة عمليات القرض الإيجاري بواقع 1% إلى 3,3 مليار درهم. وفي المقابل، عرف هامش الفائدة انخفاضا بنسبة 11,6% إلى 549 مليون درهم.

وتزايدت النفقات العامة للاستغلال بنسبة 6,6% إلى 2 مليار درهم، لتفرز متوسط معامل استغلال قدره 39%، متحسنا بمقدار نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2013. وارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال، التي بلغت 3,3 مليار، بحوالي 4,6%، مقابل 0,3% قبل سنة. وقد تم امتصاصها بواسطة كلفة المخاطر، المتعلقة بالمخصصات الصافية من استردادات المؤن، في حدود 28%، أي دون تغيير مقارنة بسنة 2013.

وبلغت مردودية الأصول 1,5%، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2013، فيما انتقلت مردودية الأموال الذاتية من 15,5% إلى 15,9%.

رسم بياني **50 :** تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

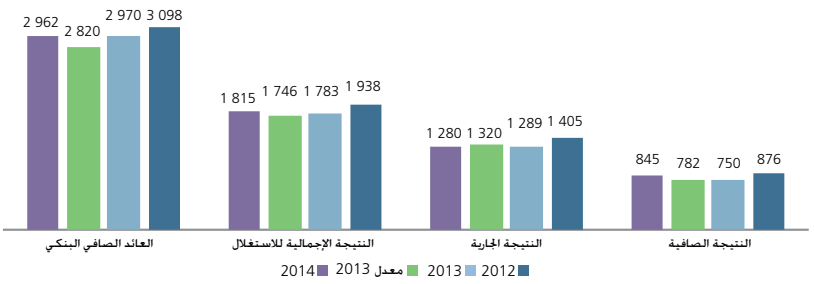

حققت شركات قروض الاستهلاك عائدا صافيا بنكيا قدره 3 ملايير درهم، مسجلة ارتفاعا نسبته 5%، بعد تزايدها بواقع 4,1% سنة 2013. وهذا التحسن ناتج عن ارتفاع نتيجة عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 15% إلى 382 مليون، مقابل تقلصها بنسبة 23% في السنة الماضية. وهامش العمولات بنسبة 24,7% إلى 555 مليون، مما يعكس تطور أنشطة تقديم الخدمات التي تقوم بها بعض الشركات. إلا أنه تم تخفيف هذه الارتفاعات بفعل تقلص هامش الفائدة، الذي يعتبر المكون الأساسي للعائد الصافي البنكي، بنسبة 1,7% إلى 1,9 مليار درهم، ارتباطا بتباطؤ النشاط.

وارتفعت النفقات العامة للاستغلال بنسبة 4,7% إلى 1,2 مليار درهم، ما أفرز متوسط معامل استغلال قدره 40%، بزيادة نقطتين مقارنة بسنة 2013. وترتب عن ذلك ارتفاع النتيجة الإجمالية للاستغلال بواقع 4% إلى 1,8 مليار، بعد تراجعها في السنة الماضية.

وتزايدت كلفة المخاطر بنسبة 25,7% إلى 535 مليون درهم، ما يمثل حوالي 30% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، عوض 28% في السنة السابقة. أما النتيجة غير الجارية، فقد انتقلت من عجز بمقدار 108 مليون إلى فائض بقيمة 7,6 مليون، حيث تميزت سنة 2013 بإدراج مخصصات عن المؤن برسم التقويم الضريبي.

وأخذا في الاعتبار هذه التطورات، بلغت النتيجة الصافية التي حققتها شركات قروض الاستهلاك 845,2 مليون درهم، متزايدة بنسبة 8% مقابل انخفاضها بنسبة 14,4% في السنة الماضية. وهكذا، بلغت مردودية الأصول 2% عوض 1,6% سنة من قبل، وتحسنت مردودية الاموال الذاتية بمقدار 1,8 نقطة إلى 16,1%.

رسم بياني **51 :** تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

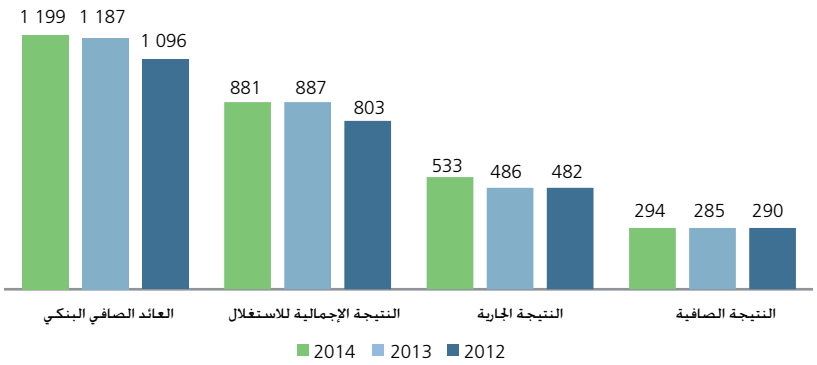

نتيجة لارتفاع هامش الفائدة6 بحوالي 1% ليبلغ 1,2 مليار، تزايد العائد الصافي البنكي لشركات القرض الإيجاري بنفس القدر، إلى 1,2 مليار درهم مقابل 8,4% سنة 2013.

وبعد نمو النفقات العامة للاستغلال بنسبة 3% سنة 2013، تزايدت بنسبة 5,7% إلى 321 مليون درهم، وبذلك بلغ معامل متوسط الاستغلال 27%، متراجعا بمقدار نقطة واحدة مقارنة بالسنة الماضية، كما تقلصت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 0,7% إلى 881 مليون درهم.

وشهدت كلفة المخاطر، التي بلغت 348 مليون درهم، تراجعا بواقع 13%، بعد ارتفاعها بنسبة 25% سنة 2013. وامتصت 40% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 45% سنة 2013.

6 بما في ذلك نتيجة عمليات القرض الإيجاري

وبناء عليه، ارتفعت النتيجة الصافية الإجمالية لشركات القرض الإيجاري بنسبة 3,2% إلى 294 مليون، بعد تراجعها بنسبة 1,7% سنة 2013. وظلت مردودية الأصول ومردودية الأموال الذاتية مستقرة، من سنة لأخرى، في 0,7% و11% على التوالي.

3 – نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

يبلغ عدد البنوك الحرة بالمغرب ستة بنوك، تعود ملكيتها إلى بنوك محلية وتخضع لمقتضيات القانون رقم 90-58 وبعض مقتضيات القانون البنكي لسنة 2006.

وبصدور القانون البنكي رقم 12-103 في بداية سنة 2015، تم توسيع صلاحيات بنك المغرب لتشمل منح الاعتمادات للبنوك الحرة وسحبها، والقواعد الاحترازية المتعلقة بها وكذا نظام العقوبات.

ويمكن للبنوك الحرة أيضا أن تزاول، بشكل حصري، بعض العمليات المنجزة من طرف البنوك التشاركية شريطة الترخيص لها من قبل بنك المغرب، بعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان.

مع نهاية سنة 2014، بلغ مجموع أصول البنوك الحرة، التي يتم تقييمها بما يقابلها بالدرهم، حوالي 42 مليار، بزيادة قدرها 10,2% مقابل 7,1% في نهاية سنة 2013. وبالنسبة للاستخدامات، تزايدت القروض الممنوحة لشركات الائتمان بحوالي 23% إلى 22,8 مليار درهم، مقابل 9,9%. وبعد ارتفاع محفظة السندات بنسبة 80,7% سنة 2013، تزايدت مجددا بنسبة 23,6% إلى 3,5 مليار، 48% منها على شكل سندات دين.

جدول 12 : تطور استخدامات البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	16 892	18 556	22 801	22,9
ديون على الزبناء	16 669	16 298	15 118	-7,2
محفظة السندات	1 573	2 844	3 515	23,6
أصول أخرى	221	173	294	69,5

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وفي المقابل، انخفض المبلغ الجاري للديون على الزبائن بنسبة 7,2% إلى 15 مليار درهم، بعد تراجعه بنسبة 2,2% في السنة المنصرمة، وذلك نتيجة لتراجع قروض التجهيز مجددا بنسبة 20,3% بعد تدنيها بنسبة 4,3% في نهاية سنة 2013.

رسم بياني 52 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%)

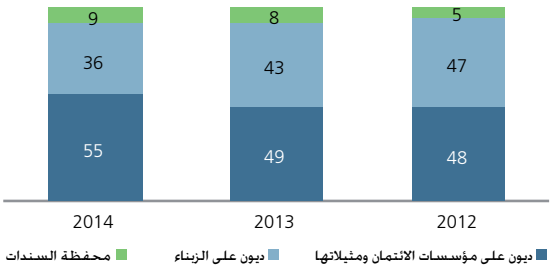

وأخذا في الاعتبار هذه التطورات، عرفت بنية الاستخدامات تغيرات ملحوظة سنة 2014. فقد تقلصت حصة الديون على الزبناء، حيث انتقلت، من سنة لأخرى، من 43 إلى 36% لفائدة حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها التي تعززت بمقدار 6 نقط إلى 55%، فيما بقيت حصة محفظة السندات مستقرة عند 9%.

وفي ما يتعلق بالديون المعلقة الأداء، التي تمثل حصتها 0,4% فقط من القروض، تراجع مبلغها الإجمالي بنسبة 26% إلى 61 مليون درهم.

وتميزت موارد البنوك الحرة بارتفاع الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 8,2% إلى 35,7 مليار درهم، وودائع الزبائن بنسبة 17,4% إلى 4,7 مليار، بعد ارتفاعها في سنة 2013 بواقع 2,8% و65% على التوالي.

جدول 13 : تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	32 068	32 961	35 660	8,2
ودائع الزبناء	2 433	4 017	4 717	17,4
الأموال الذاتية المحاسبية	451	440	541	23,1
خصوم أخرى	403	453	810	78,5

بلغت الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك الحرة مع نهاية سنة 2014، 541 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 23,1% مقارنة مع سنة 2013. وتبقى حصتها في مجموع الموارد ضعيفة، إذ تتحمل الشركات الأم المخاطر المحيطة بالبنوك الحرة.

رسم بياني **53** : بنية موارد البنوك الحرة (%)

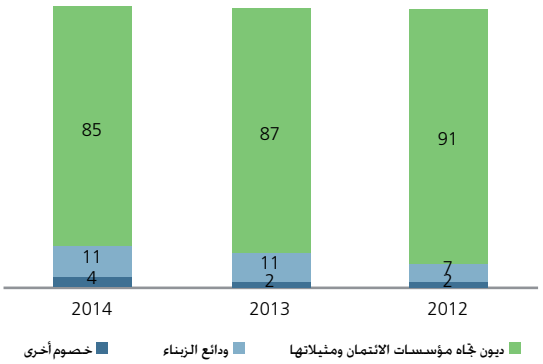

تظل بنية موارد البنوك الحرة متسمة بالحجم المتزايد للديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. فقد مثلت هذه الديون 85% من الموارد، غير أنها تراجعت بمقدار نقطتين مقارنة مع السنة الماضية.

انخفضت الالتزامات بالتمويل الممنوحة من طرف البنوك الحرة ولاسيما لفائدة شركاتها الأم بنسبة 11% إلى 331 مليون درهم، مقابل ارتفاعها بنسبة 19% في السنة المنصرمة. كما تراجعت الالتزامات بالضمان بنسبة 48% بعد تزايدها بنسبة 48% إلى حوالي 1,2 مليار درهم، أكثر من 68% منها ممنوحة بأمر من الزبائن. أما الالتزامات بالضمان المستلمة، فبلغت 14,2 مليار، متزايدة بنسبة 4% مقابل 3% قبل سنة.

رسم بياني **54** : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)

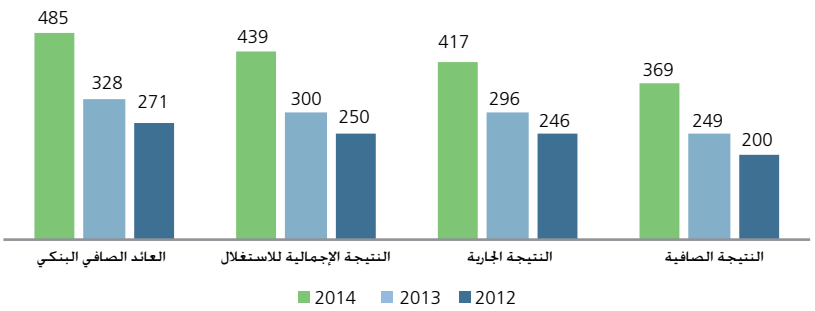

في نهاية سنة 2014، بلغ العائد الصافي البنكي للبنوك الحرة 485 مليون درهم، بزيادة قدرها 48%، بعد 24% سنة 2013، وذلك نتيجة بالأساس لنمو هامش الفائدة بنسبة 58% إلى 413 مليون. وبلغت نتيجتها الصافية 369 مليون درهم، بارتفاع قدره 48%، بعد 24% سنة 2013.

4 – نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

شهد قطاع جمعيات القروض الصغرى، الذي يتكون من 13 جمعية، خلال سنة 2014، نموا ملموسا وعمل على تحسين عرضه من خلال عقد شراكات مع المؤسسات البنكية وشركات تحويل الأموال.

وإذا كان عدد مستخدمي جمعيات القروض الصغرى قد ظل مستقرا في أكثر قليلا من 6.000 شخص، فقد عززت شبكتها بنسبة 4% إلى 1.536 شباك وزبائنها النشيطين بنسبة 5% إلى 863.071 مستفيدا، نصفهم تقريبا من النساء.

جدول 14 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	557	657	834	27,0
ديون على الزبناء	4 351	4 685	5 260	12,3
قيم مستعقرة	169	228	214	-6,3
أصول أخرى	279	129	153	18,3
مجموع الأصول	5 356	5 699	6 461	13,4

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

بعد ارتفاعها بنسبة 6% في السنة الماضية، سجلت القروض الممنوحة للزبناء من طرف شركات القروض الصغرى نموا جديدا بنسبة 11,5% ليصل مبلغها الجاري الإجمالي إلى 5,5 مليار درهم، وبذلك تحسن متوسط مبلغ الائتمان، من سنة لأخرى، بنسبة 6% إلى أزيد من 6.000 درهم. ويتم توزيع حوالي 92% من القروض من طرف ثلاث جمعيات.

وحسب نوع القروض، يتبين أن 89% منها عبارة عن قروض مسلمة للمقاولات الصغرى، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2013، و63% منها قروض فردية (61% سنة 2013). وتركزت نسبة 67% من القروض في المناطق الحضرية، بارتفاع قدره نقطة واحدة مقارنة مع السنة المنصرمة.

وأدت مختلف التدابير المتخذة من قبل جمعيات القروض الصغرى في مجال تدبير المخاطر إلى استمرار تراجع الديون المعلقة الأداء. فقد انخفضت هذه الديون مجددا بنسبة 4% إلى ما يفوق 200 مليون درهم بقليل، أي بمعدل مخاطر قدره 3,7% مقابل 4,3% في السنة السابقة. وبلغت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بواسطة المؤن 86%، مقابل 90% سنة 2013.

جدول 15 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 334	3 353	3 793	13,1
الأموال الذاتية المماثلة	1 666	1 897	2 067	9,0
خصوم أخرى	356	449	601	33,6
مجموع الخصوم	5 356	5 699	6 461	13,4

وارتباطا بانتعاش نشاطها، ارتفعت ديون جمعيات القروض الصغرى تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 13% إلى 3,7 مليار درهم، نتيجة لتزايد استدانتها من المقرضين الأجانب بنسبة 52% ليصل مبلغها الجاري إلى أكثر من 800 مليون درهم. وبلغت نسبة استدانتها حوالي ضعف أموالها الذاتية.

وتمثل الاستدانة البنكية 59% من موارد جمعيات القروض الصغرى. وتحوز البنوك المحلية حوالي 79% من هذه الاستدانة بينما تعود 21% منها إلى مؤسسات أجنبية. وقد استفادت 3 جمعيات كبرى من حوالي 91% من هذه الاستدانة.

رسم بياني 55 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بجمعيات القروض الصغرى (بملايين الدراهم)

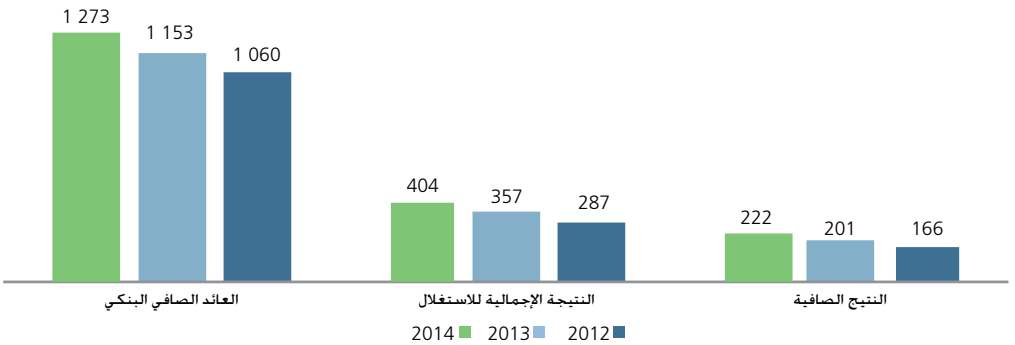

وإجمالا، أنهى قطاع جمعيات القروض الصغرى السنة المالية 2014 بتحقيق نتيجة صافية بلغت 220 مليون درهم، أي بزيادة بنسبة 10,4% مقابل 21% في السنة المنصرمة.

5 – نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها

يتم تحليل النشاط والمردودية على أساس مجمع انطلاقا من بيانات مالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية من طرف ثماني مجموعات بنكية7 تملك أكثر من 88% من الأصول على أساس فردي. ويمكن هذا التحليل من إدراج مجموع الأنشطة المزاولة في مختلف المهن (البنك والتأمين وتدبير الأصول وغيرها) وبمختلف المناطق الجغرافية، بما في ذلك الفروع التي تملكها في الخارج.

في نهاية سنة 2014، حققت المجموعات البنكية الثمانية نتائج مرضية إجمالا، داخل محيط اقتصادي أقل ملاءمة مقارنة بالسنة الماضية. وهكذا، تحسنت نتائجها بفضل التأثير المزدوج لنمو العائدات ولاسيما تلك الناجمة عن عمليات السوق، وللتحكم في تكاليف الاستغلال، علما أن تكلفة المخاطر واصلت نموها وإن بشكل أبطأ مقارنة مع السنة المالية السابقة.

وبالمقابل، شهدت مساهمة الفروع الإفريقية، خلال السنتين الماضيتين، مرحلة تحسن سواء من حيث التواجد أو إعادة هيكلة الفروع الموجودة، كما تظهر ذلك وتيرة شراء أو إحداث فروع جديدة في الخارج، التي تباطأت خلال الفترة قيد الدراسة.

1.5 – عرف نشاط المجموعات البنكية نموا متواضعا وحسب نفس التوجه المسجل سنة 2013

في نهاية سنة 2014، سجل نشاط المجموعات البنكية الثمانية، الذي يقاس بمجموع أصولها، ارتفاعا بنسبة 4% إلى 1.208 مليار درهم، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل في السنة السابقة. وقد ترافق تباطؤ القروض والديون على الزبناء بانخفاض حصتهما في مجموع الأصول بمقدار 1,4 نقطة إلى 66,4% من سنة لأخرى. وبالعكس، ارتفعت حصة كل من الأصول المالية المتوفرة للبيع، والأصول بالقيمة العادلة حسب النتيجة والتوظيفات المملوكة إلى حين استحقاقها، بنسبة 7,2% و8,8% و4,1% على التوالي. كما عرفت حصة القروض والديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعا طفيفا بمقدار 0,2 نقطة إلى 5,1%.

7 التجاري وفابنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، البنك الشعبي للمغرب، الشركة العامة المغرب، مصرف المغرب، البنك المغربي للتجارة والصناعة، القرض العقاري والسياحي وصندوق الإيداع والتدبير رأسمال.

رسم بياني 56 : بنية استخدامات البنوك على أساس (%) مجمع

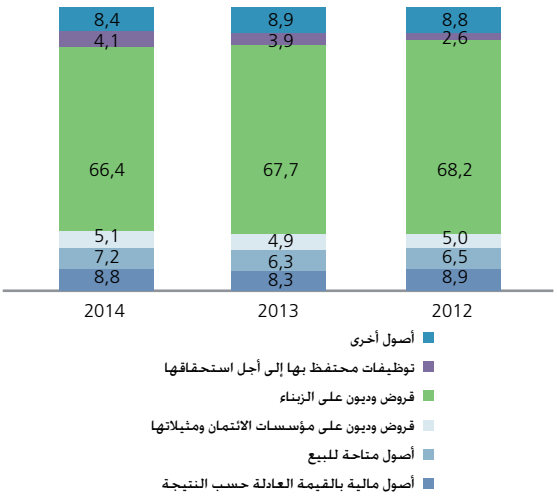

رسم بياني 57 : بنية موارد البنوك على أساس مجمع (%)

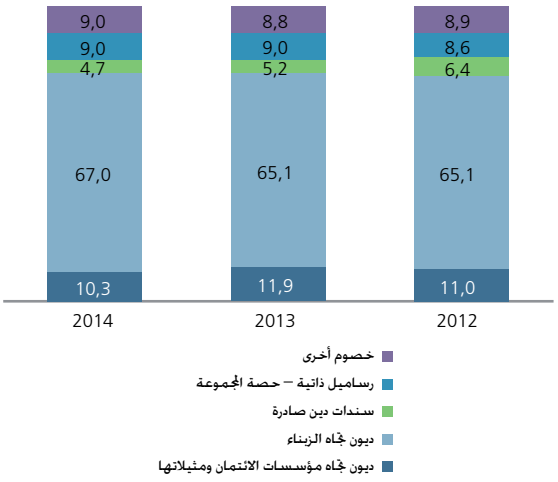

بفعل تأثير أدائها الجيد في السوق المحلية، تحسنت حصة الودائع المحصلة لدى الزبائن بواقع نقطتين إلى 67%، بينما بقيت حصة الرساميل الذاتية – حصة المجموعة مستقرة عند 9%. وفي المقابل، عرفت حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان وحصة سندات الدين الصادرة انخفاضا، إذ انتقلت من 11,9% إلى 10,3% ومن 5,2% إلى 4,7% على التوالي، ما بين 2013 و2014.

1.1.5 – أدى نشاط السندات إلى ارتفاع نمو استخدامات المجموعات البنكية

جدول 16 : تطور استخدامات البنوك – على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	99 481	96 589	106 284	10,0
أصول مالية متوفرة للبيع	72 043	72 631	87 320	20,2
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	55 743	56 716	61 353	8,2
قروض وديون على الزبناء (7)	759 839	786 644	802 057	2,0
توظيفات مملوكة إلى حين أجل استحقاقها (8)	28 493	44 823	50 006	11,6
أصول أخرى	98 127	104 218	101 252	-2,8
مجموع الأصول	1 113 726	1 161 621	1 208 272	4,0

تميز تطور استخدامات المجموعات البنكية بتباطؤ القروض والديون على الزبناء، التي وصل مبلغها الجاري إلى 802 مليار درهم، بزيادة 2% فقط، بعد 3,5% في السنة الماضية، بفعل تاثير تراجع القروض الممنوحة للزبناء الماليين.

ومن جهة أخرى، انتعشت القروض والديون على مؤسسات الائتمان، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 8,2%.

إلى 61,4 مليار درهم، بعد تزايدها بواقع 1,7% سنة 2013، بسبب ارتفاع القروض ما بين البنوك.

بلغ جاري الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة، التي تتضمن الأدوات المالية المملوكة لغرض التداول، 106,3 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 10%، بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 2,9% سنة 2013. ويعزى هذا التطور إلى تزايد السندات السيادية التي يملكها المغرب، وبنسبة أقل، إلى ارتفاع السندات التي تملكها فروع الشركات بإفريقيا. وبلغت الأصول المالية المتوفرة للبيع، التي تمثل حوالي 7% من الاستخدامات، 87,3 مليار، محققة نموا قدره 20,2%، بعد ارتفاعها بواقع 0,8% فقط سنة 2013. وبالنسبة للتوظيفات المملوكة إلى حين أجل استحقاقها[8]، فقد نمت بنسبة 11,6% لتصل إلى 50 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 57,3% سنة 2013.

2.1.5 – استفاد نمو موارد المجموعات البنكية من تزايد ودائع الزبناء

جدول 17 : تطور موارد البنوك – على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)	2012	2013	2014	التغير 2014/2013 (%)
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 024	3 797	4 900	29,0
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	122 990	137 723	124 329	-9,7
ديون تجاه الزبناء	724 916	756 293	810 129	7,1
سندات الدين الصادرة	71 294	60 706	56 343	-7,2
الرساميل الذاتية – حصة المجموعة	96 119	104 124	108 892	4,6
ومن ضمنها النتيجة الصافية	10 112	9 455	10 368	9,7
خصوم أخرى	97 383	98 978	103 679	4,7
مجموع الخصوم	1 113 726	1 161 621	1 208 272	4,0

شمل نمو موارد المجموعات البنكية الثمانية تطورات متباينة. فقد سجلت الودائع المحصلة لدى الزبائن ارتفاعا بنسبة 7,1% إلى 810 مليار درهم، بعد 4,3% في السنة الماضية. وهذا التطور راجع إلى الانتعاش الجيد للودائع في السوق المحلية. وبفضل وضع جزء من نتائجها ضمن الاحتياطيات، ارتفع حجم الرساميل–حصة المجموعة للمجموعات البنكية الثمانية بنسبة 4,6%، مقابل 8,3% سنة 2013.

وبفضل نمو ودائع الزبناء، لاسيما غير المؤدى عنها، وفي ظل ظرفية تتسم بتباطؤ النشاط الائتماني، قلصت المجموعات البنكية الثمانية من لجوءها إلى سوق سندات الدين. فقد تراجع جاري هذه القروض، التي بلغت 56,3 مليار، بحوالي 7,2% مقارنة بالسنة السابقة.

كما تراجعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 9,7% إلى 124,3 مليار، ارتباطا بتقلص لجوء البنوك إلى الاقتراض لدى البنك المركزي.

8 يتم تقييم التوظيفات المحتفظ بها إلى غاية أجل استحقاقها على أساس الكلفة المستخدمة من خلال استخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي

3.1.5 – استفادت مساهمة مختلف المهن في النشاط المجمع أساسا من الأداء الجيد للأنشطة غير البنكية

يشمل النشاط المجمع للمجموعات البنكية المهن المرتبطة بالنشاط البنكي المحلي والنشاط البنكي المزاول في الخارج، ومهن التأمين وتدبير الأصول وكذا التمويلات الخاصة.

ويظهر التحليل حسب المهن، أن النشاط البنكي لازال يساهم بحوالي 92% في النشاط المجمع، مقابل 5% بالنسبة للتمويلات الخاصة، و1% بالنسبة لمهن تدبير الأصول و2% بالنسبة للتأمينات.

رسم بياني **58 :** مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية **(%)**

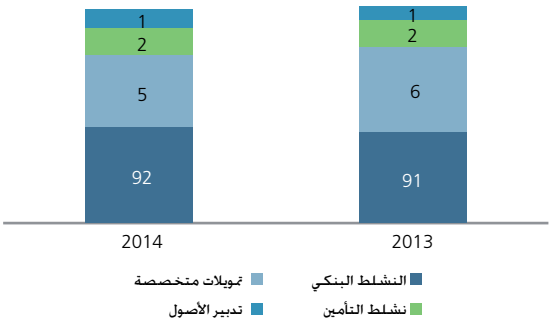

4.1.5 – استمرت مساهمة فروع الشركات بإفريقيا في نشاط المجموعات البنكية الثلاث في الارتفاع من حيث القروض، بينما بقيت مستقرة من حيث الودائع

مع نهاية سنة 2014، ارتفع مجموع أصول فروع الشركات بإفريقيا وأوروبا بنسبة 9,3% مقارنة بسنة 2013، ليبلغ 185 مليار درهم، أي حوالي ضعف المستوى المسجل سنة 2009. وقد أنجز حوالي 81% من هذا الحجم في دول إفريقيا جنوب الصحراء. وفي المقابل، عرف نشاط الفروع المتواجدة بأوروبا انخفاضا بحوالي 4,2%، بعد 10,2% سنة 2013.

ومن جانب آخر، نمت القروض بنسبة 13,5% إلى 112 مليار درهم، بعد 17,4% وتزايدت الودائع بواقع 9,7% إلى 137,4 مليار، مقابل 12,5% سنة 2013.

رسم بياني **59 :** مساهمة الفروع المتواجدة في الخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاثة الكبرى (%)

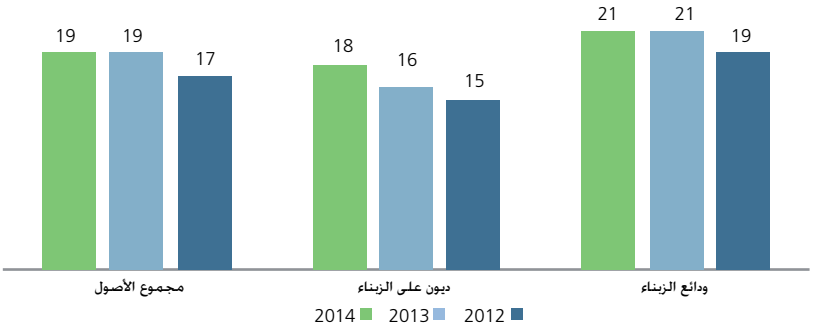

هكذا، بلغت مساهمة فروع الشركات بالخارج 19% بالنسبة لمجموع الأصول المجمعة، أي دون تغيير مقارنة بسنة 2013. وبلغت هذه الحصة 18% بالنسبة للديون على الزبائن و21% بالنسبة للودائع المحصلة.

5.1.5 – ارتفعت الديون المعلقة الأداء المملوكة للمجموعات البنكية مجددا، في ظل ظرفية ما تزال صعبة

مازالت المجموعات البنكية تعاني من آثار تدهور الظرفية الاقتصادية الذي أدى إلى تزايد الديون المعلقة الأداء. فقد ارتفع المبلغ الجاري لهذه الديون خلال سنة 2014 بنسبة 13,9% إلى 66 مليار درهم، بعد 18,8% سنة من قبل. وارتفعت نسبة المخاطر إلى 7,7% مقابل 7,1% سنة 2013. وتمت تغطية الديون المعلقة الأداء بواسطة المؤن في حدود 68%، أي بتحسن قدره نقطتان.

رسم بياني **60 :** تطور الديون المعلقة الأداء و نسبة المخاطر - على أساس مجمع

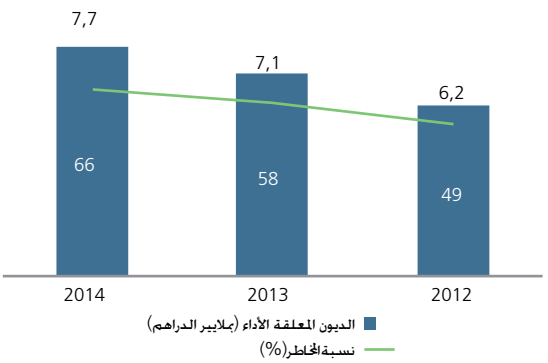

رسم بياني **61 :** تطور المؤن و نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء - على أساس مجمع

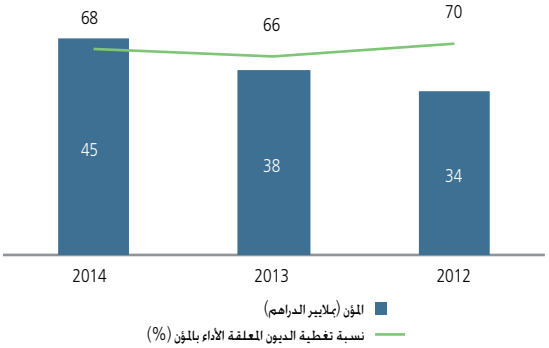

بالنسبة لفروع الشركات المتواجدة بإفريقيا، بلغ جاري ديونها المعلقة الأداء 10,5 مليار درهم، أي بنسبة مخاطر قدرها 9,2%، مقابل 10,6% سنة من قبل. وقد تمت تغطية هذه الديون بواسطة المؤن في حدود 69% مقابل 63%.

2.5 – ارتفعت النتيجة الصافية للمجموعات البنكية بشكل واضح، بفضل المساهمة الجيدة للأنشطة غير البنكية

يعتمد تحليل المردودية على أساس مجمع على دراسة حسابات النتيجة التي أعدتها المجموعات البنكية الثمانية.

خلال سنة 2014، مكن الأداء الجيد لكل من أنشطة السوق وأنشطة المهن غير البنكية من تعويض ضعف عائدات عمليات الوساطة البنكية. ومكنت هذه التطورات، إلى جانب التحكم في التكاليف العامة للاستغلال، المجموعات البنكية الثمانية من تعزيز أرباحها.

وتتم دراسة النتيجة على أساس مجمع من خلال تطور الأرصدة الوسيطة الرئيسية للتدبير

رسم بياني **62** : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايين الدراهم)

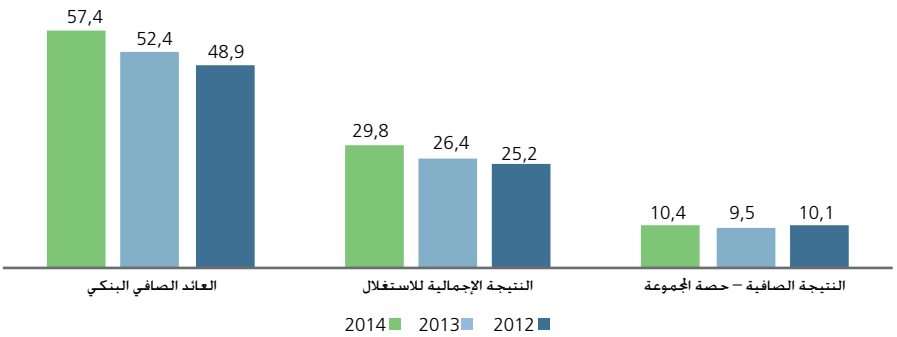

شهد العائد الصافي البنكي، الذي بلغ 57,4 مليار درهم، نموا بنسبة 9,6%، بعد ارتفاعه بواقع 7% في السنة الماضية. وهذا النمو راجع بنسبة كبيرة إلى تحسن نتيجة عمليات السوق، التي استفادت منها البنوك وشركات التأمين التابعة للمجموعات البنكية على حد سواء، وكذا إلى تحسن هامش الفائدة.

وبالفعل، تزايد هامش الفائدة، الذي سبق أن ارتفع بنسبة 4,7% سنة 2013، بواقع 6,4% إلى 37,8 مليار درهم، بفعل التأثير المتزامن لارتفاع عائدات الفائدة بنسبة 4,4% وتباطؤ تكاليف الفائدة بنسبة 1%. ويعزى هذا التطور الأخير إلى انخفاض التكاليف على العمليات مع البنك المركزي الناجم عن تدني تسبيقاته خلال سنة 2014. ومن جهة أخرى، ارتفع هامش العمولات المكون أساسا من العمولات المحصلة على تقديم الخدمات، بنسبة 4,5% إلى 9,6 مليار درهم بعد 10,4% في السنة المنصرمة.

ومن جانب آخر، نمت نتيجة عمليات السوق بنسبة 38,4% إلى 8,4 مليار، بعد 20,7% سنة 2013، بسبب ارتفاع أرباح الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة بنسبة 53,2%، مستفيدة من الظروف المواتية لأسعار الفائدة السيادية في الأسواق. أما النتيجة على الأصول المالية المتوفرة للبيع، فانخفضت بنسبة 25,7%.

وبلغت التكاليف العامة للاستغلال 27,5 مليار درهم، اي بارتفاع قدره 6,2%، مقابل 9,1% سنة 2013. وبالنظر إلى هذا التطور، تحسن متوسط معامل الاستغلال بمقدار 1,5 نقطة إلى 48% كما نمت النتيجة الإجمالية للاستغلال بواقع 12,9% إلى 29,8 مليار درهم.

وراكمت تكلفة المخاطر مبلغ 10,8 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 40,5%، بعد 38,3% سنة 2013. ويعزى هذا التطور إلى تزايد الديون التي تم تخفيض قيمتها وتحسن تغطية الديون بالمؤن. ومثلت تكلفة المخاطر 36,4% من النتيجة الإجمالية للاستغال مقابل 29,2% في السنة المنصرمة.

وفي المجمل، أنهت المجموعات البنكية الثمانية سنة 2014 بنتيجة صافية قدرها 10,4 مليار درهم، مسجلة نموا بنسبة 9,7%، بعد التراجع بواقع 6,5% المسجل سنة 2013. مما أفرز مردودية للأصول بلغت حوالي 1% فيما بلغت نسبة مردودية الأموال الذاتية 9,5%. ولا يشمل هذا التوجه التصاعدي كل المجموعات البنكية، حيث تراجعت نتائج ثلاثة بنوك خلال سنة 2014.

ويظهر توزيع النتيجة – حصة المجموعة حسب المهن أن النشاط البنكي يمثل حصة الأسد، أي حوالي 81%، مقابل 10% بالنسبة للتمويلات المتخصصة، و5% بالنسبة لأنشطة تدبير الأصول و4% بالنسبة لأنشطة التأمين.

رسم بياني **63 :** مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية - حصة المجموعة **IV**الخاصة بالمجموعات البنكية **(%)**

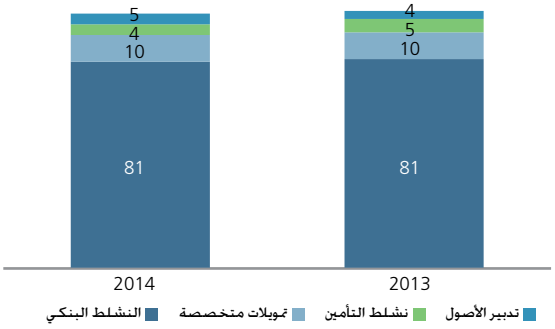

أفرز النشاط على الصعيد الدولي عائدا صافيا بنكيا قدره 13,2 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 15,4%، وقد تحقق حوالي 93% من هذا العائد بإفريقيا. وساهم النشاط على الصعيد الدولي في العائد الصافي البنكي للمجموعات المهنية بنسبة 29%، أي بارتفاع قدره نقطة واحدة مقارنة مع السنة الماضية. وفي النتيجة الصافية – حصة المجموعة في حدود 16%، ما يمثل تراجعا بمقدار 5 نقط مقارنة بسنة 2013، نظرا لتعزيز المؤن برسم النشاط العابر للحدود.

رسم بياني 64 : مساهمة الفروع في الخارج في أهم البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاثة الكبرى (%)

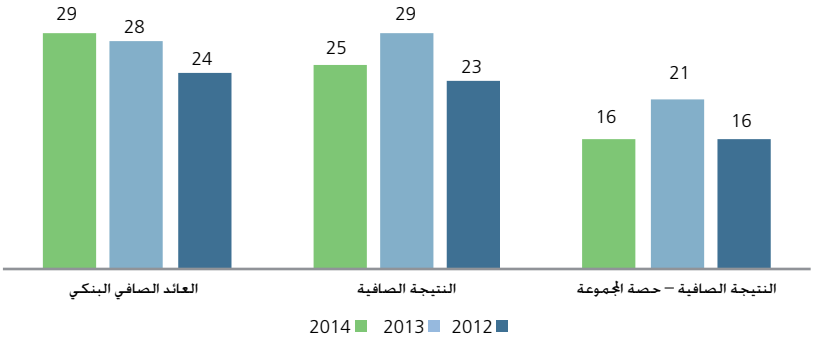

الباب الثالث

المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب

خلال سنة 2014، تزايدت المخاطر المحيطة بالنظام البنكي، في سياق يتسم بضعف النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى شركائنا الاقتصاديين الرئيسيين. وفي هذا الصدد، وعلى غرار السنوات الماضية، واصل بنك المغرب تتبعه عن كثب لتطور الديون البنكية للأسر وللشركات غير المالية. فقد تأثرت قدرة هذين الفاعلين الاقتصاديين على التسديد سلبا بسبب ظرفية الاقتصادية.

وبالرغم من ذلك، حافظت ملاءة البنوك على متانتها بشكل عام، بفضل تعزيز أموالها الذاتية والتحكم في المخاطر، مما يؤكد قدرة البنوك على امتصاص الصدمات المحتملة.

وبالنسبة للسيولة، خفت الضغوط نسبيا على الخزائن البنكية بفضل الأداء الجيد للودائع المحصلة لدى الزبائن. كما استفادت عملية إعادة تمويل البنوك خلال سنة 2014 من ظروف تيسيرية أكثر، حيث خفض مجلس بنك المغرب سعر فائدته الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس، مرتين خلال النصف الثاني من سنة 2014، ليصل إلى 2,50% وهو أدنى مستوى له على الإطلاق.

1 – تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من وجهة نظر احترازية

واصلت البنوك الرفع من أموالها الذاتية الاحترازية، حتى تستجيب للمعايير الجديدة المنصوص عليها حسب قواعد بازل 3، والتي دخلت حيز التنفيذ بالمغرب خلال سنة 2014. وحققت متوسط نسبة ملاءة أعلى من الحد الأدنى القانوني المحدد من طرف بنك المغرب.

وعزز هذا الإصلاح الجديد المتطلبات من الأموال الذاتية الاحترازية سواء من حيث الكيف أو الكم. إذ أصبح واجبا على مؤسسات الائتمان أن تتوفر، على أساس فردي أو مجمع، على أموال ذاتية أساسية تعادل على الأقل 8% من المخاطر المرجحة، وأموال ذاتية من الفئة 1 تبلغ 9% على الأقل، وأموال ذاتية من الفئتين 1 و2 تبلغ 12% على الأقل.

إطار 1 : الوسائل التي تدخل في خانة الأموال الذاتية الاحترازية

1. الأموال الذاتية من الفئة 1 :

1.1 تتألف الأموال الذاتية الأساسية من رأسمال الشركة أو المخصص الذي تصدره المؤسسة، والاحتياطيات، والأرباح وبعض أدوات الأموال الذاتية الخاصة بالمجموعات التعاضدية.

1.1 وتتألف الأموال الذاتية الثانوية من الأدوات المستدامة التي يمكن أن تتضمن خيارالتسديد بمبادرة حصرية للمقترض والتي يمكن ممارستها وفق شروط معينة.

2. الأموال الذاتية من الفئة 2 :

تتضمن أدوات الدين التي لا تقل مدتها الأصلية عن 5 سنوات، وفارق إعادة التقييم، وحصة فوارق القيمة غير المحققة على سندات التوظيف، والدعم، وأموال الضمان الخاصة، والمؤن برسم المخاطر العامة، والمبالغ الموجبة الناجمة عن معالجة الخسارات المرتقبة والاحتياطيات غير المحققة الإيجابية لعمليات القرض الإيجاري أو الكراء مع خيار الشراء.

3. التدابير الانتقالية :

في إطار تطبيق المتطلبات والقيود الجديدة المتعلقة بالأموال الذاتية، تم تحديد المقتضيات الانتقالية التي همت المعالجات التالية :

- عمليات خصم المساهمات ومعالجة الإعفاءات ذات الصلة، انطلاقا من الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1؛
- خصم معالجة مصاريف التأسيس والأصول غير المجسدة بما فيها مخصصات البرامج والبراءات المعلوماتية، انطلاقا من الأموال الذاتية ؛
- مخصصات تغطية الخسائر المرتقبة ؛
- خصم مبلغ حصة الأقلية من الأموال الذاتية.

وسيتم تطبيق هذه المعالجات بشكل تدريجي على شكل مستويات قدرها 20% في السنة ابتداء من سنة 2014 لبلوغ نسبة 100% سنة 2019.

ومن جهة أخرى، فإن أدوات الأموال الذاتية التي لم تعد تستجيب لمعايير الإدماج ضمن الأموال الذاتية الثانوية من الفئة 1 أو الأموال الذاتية من الفئة 2 بتاريخ دخول المقتضيات الجديدة حيز التنفيذ، سيتم إقصاؤها تدريجيا، داخل فترة تمتد لـ 10 سنوات.

نتيجة لدخول التعريف الجديد للأموال الذاتية حيز التنفيذ، يتم تحليل تطور ملاءة البنوك، المبين أدناه، انطلاقا من البيانات المستقاة من القوائم الاحترازية الجديدة المعدة على أساس فردي. ويعتبر تطور الأموال الذاتية مرتبطا جزئيا بهذا التغيير، ومكونات ملاءة البنوك على أساس مجمع مبينة في الإطار 2 بعده.

1.1 – تطور المخاطر الصافية المرجحة

في متم سنة 2014، بلغت المخاطر الصافية المرجحة الخاصة بالقطاع البنكي 805 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 7,7%، بعد انخفاضها بنسبة 1,7% في السنة الماضية. وتتكون المخاطر الصافية المرجحة من مخاطر الائتمان في حدود 85%، ومخاطر السوق في حدود 6%، ومخاطر التشغيل في حدود 9%.

رسم بياني **65 :** تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة)بملايير الدراهم

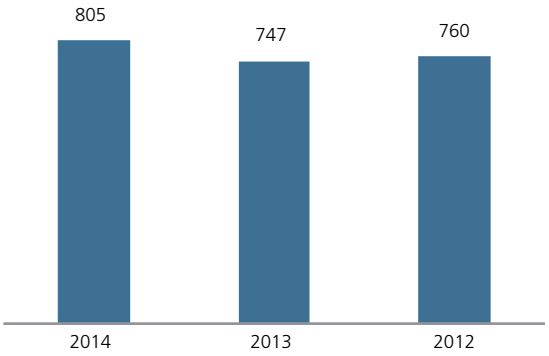

1.1.1 – مخاطر الائتمان

تمثل الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر الائتمان، التي يتم حسابها حسب المقاربات «المعيارية» لبازل 2 ، التعرضات المرجحة برسم مخاطر الائتمان – الحصيلة وخارج الحصيلة – والتي يتم حسابها بعد تطبيق تقنيات التخفيف من المخاطر. وبلغت الأصول الصافية المرجحة 667 مليار درهم، بزيادة قدرها 5%، مقابل انخفاض بواقع 2% سنة 2013، وهذا التطور مرتبط بالقواعد الجديدة لبازل 3، لكن أيضا بتعديلات ترجيحات بعض المقابلات.

رسم بياني **66 :** تطور التعرضات المرجحة برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم)

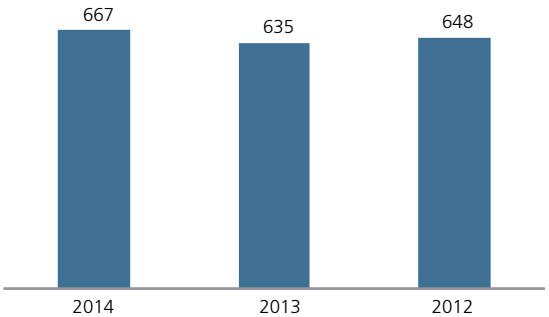

2.1.1 – مخاطر السوق

راكمت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق، مع نهاية سنة 2014، حوالي 48 مليار درهم، متزايدة بنسبة 15,7% مقابل انخفاضها بنسبة 10,1% في السنة السابقة. ويعود هذا التغير إلى ارتفاع جاري محفظة التداول، الذي أدى إلى متطلبات إضافية برسم المخاطر الخاصة والعامة المتعلقة بسعر الفائدة.

رسم بياني **67** : تطور التعرضات المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم)

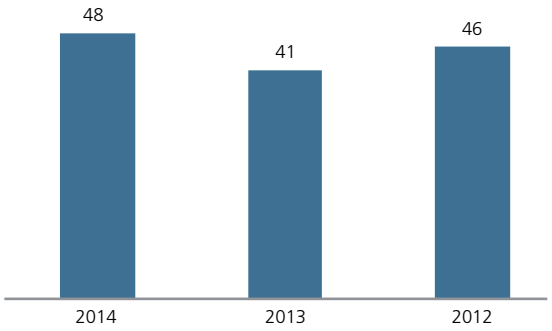

3.1.1 – مخاطر التشغيل

يتم حساب التعرضات برسم مخاطر التشغيل من قبل معظم البنوك باعتماد مقاربة المؤشر الأساسي[9]. وقد بلغت هذه التعرضات 75 مليار، متزايدة بنسبة 6,7%، ارتباطا بتطور العائد الصافي البنكي.

رسم بياني **68** : تطور التعرضات المرجحة برسم المخاطر التشغيلية (بملايين الدراهم)

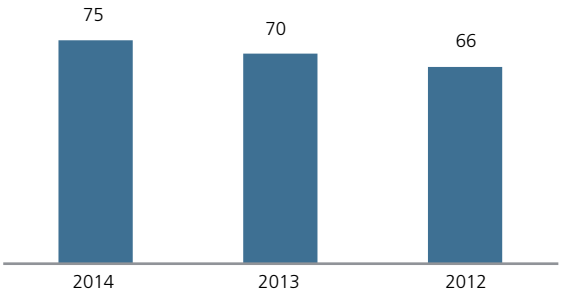

9 وفقا لهذه المقاربة، يعادل المتطلب من الأموال الذاتية 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي، المحتسب على أساس 3 سنوات.

2.1 – تطور الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك

بلغ مجموع الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك في متم سنة 2014، 111 مليار درهم، بارتفاع بحوالي 11 مليار مقارنة مع سنة 2013. وتعزى هذه التطورات بالأساس إلى ارتفاع النتيجة المستثمرة على مستوى الأموال الذاتية الأساسية، ولكن أيضا إلى المقتضيات التنظيمية الجديدة.

وتتوزع الأموال الذاتية الاحترازية ما بين الأموال الذاتية من الفئة 1 بمبلغ قدره 96 مليار درهم، تشكل حوالي 98% منها الأموال الذاتية الأساسية، والاموال الذاتية من الفئة 2 بمبلغ قدره 15 مليار درهم.

رسم بياني **69 :** تطور الرأسمال التنظيمي و نسبة الملاءة - على أساس فردي

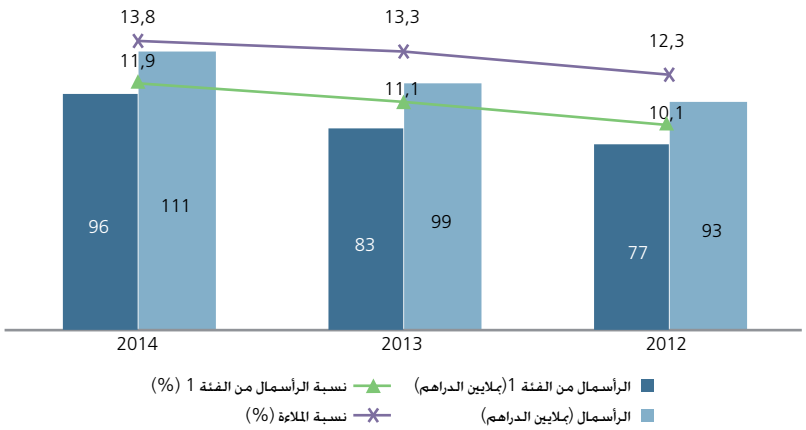

بتاريخ 31 دجنبر 2014، بلغ متوسط نسبة الملاءة، الذي يمثل نسبة حجم الأموال الذاتية إلى مجموع الأصول الصافية المرجحة، 13,8%، وهو مستوى أعلى من الحد الأدنى لـ 12% الذي تنص عليه المقتضيات التنظيمية الاحترازية الجاري بها العمل. وقد ارتفعت هذه النسبة بحوالي 50% مقارنة بسنة 2013.

وبلغت نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 11,9% مقابل حد أدنى قانوني قدره 9%. أما متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية «Core Tier 1»، الذي يتكون بسطه فقط من الأموال الذاتية المخصصة لامتصاص الخسائر في إطار استمرارية الاستغلال، فبلغ 11,6% مقابل حد أدنى قدره 8%.

إطار 2 : ملاءة البنوك على أساس مجمع

على أساس مجمع، سجلت الأموال الذاتية الاحترازية والأموال الذاتية من الفئة 1 للبنوك ارتفاعا بنسبة 4,4% إلى 138 مليار درهم وبنسبة 11% إلى 119 مليار، على التوالي. وبلغت المخاطر المرجحة 1.041 مليار، بزيادة قدرها 6% مقارنة بسنة 2013.

ونتيجة لذلك، بلغ متوسط نسبة الملاءة 13,3%، متراجعا بمقدار 0,2 نقطة. ووصل متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11,4%، مقابل 10,9% في السنة الماضية.

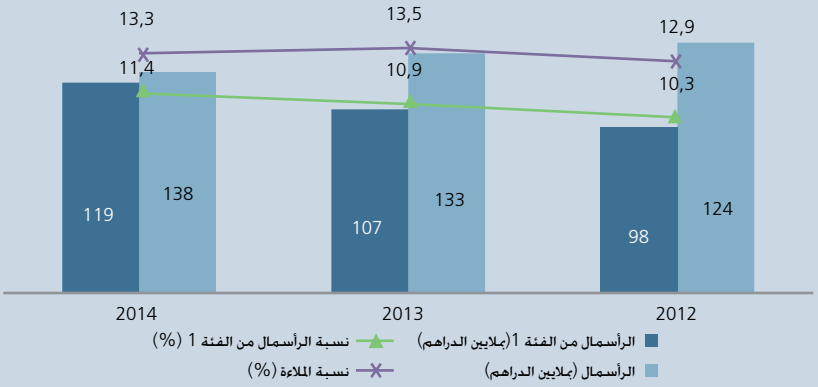

2 – تطور مخاطر السيولة

1.2 – ارتكاز استخدامات البنوك ومواردها

خلال سنة 2014، عرفت وضعية البنوك تحسنا واضحا، نتيجة لنمو احتياطيات البلد من العملة الصعبة، والانخفاض الجديد للاحتياطي النقدي، وتوطين السيولات المملوكة في الخارج من طرف المغاربة المقيمين في إطار عملية المساهمة الإبرائية التي قررتها الحكومة والتي كان لها تاثير إيجابي على ودائع الزبائن. ومن جهة أخرى، تراجعت عملية إعادة التمويل لدى البنك المركزي بنسبة 42%، وهمت، بالنسبة لحوالي نصف مبلغها، الآلية الجديدة التي تم إحداثها لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ونظرا لتطور الودائع بنسبة 6,6% والقروض بنسبة 2%، تحسن معامل الاستخدام بمقدار 5 نقط إلى 99%. وبعد تعديله بواسطة شهادات الإيداع، بلغ هذا المعامل 93%، مقابل 96% سنة 2013.

رسم بياني **70 :** تطور الودائع، القروض و معامل ومعامل استخدام البنوك

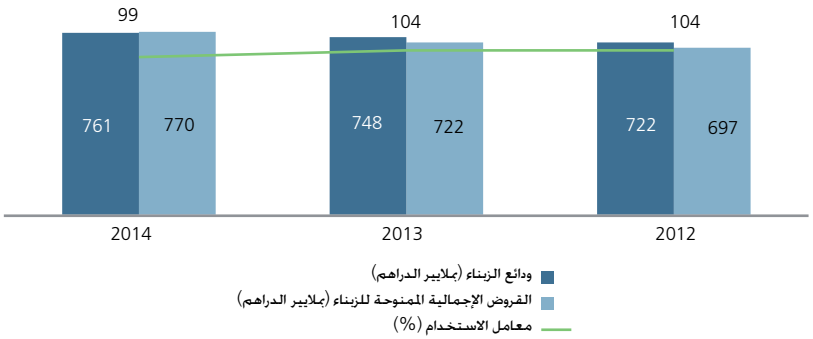

وهكذا استفادت البنوك من تحسن الفجوة التجارية، التي تقاس بالفارق بين الديون والقروض الممنوحة للزبائن. فخلال سنة 2014، ارتفعت هذه الفجوة الإيجابية من 16 مليار إلى 47 مليار، مما دفع البنوك إلى التقليل من اللجوء إلى تسبيقات بنك المغرب. ومع نهاية سنة 2014، تراجعت تدخلات بنك المغرب برسم تسبيقاته لأجل 7 أيام، إلى حوالي 23 مليار درهم، أي بانخفاض بحوالي 29 مليار مقارنة بسنة 2013. ويعود سبب هذا التراجع إلى تحسن مؤشرات السيولة الخاصة بالبنوك، لكن أيضا إلى إعادة توجيه جزء من هذه التسبيقات نحو القروض المضمونة بديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي راكمت، في نهاية سنة 2014، حوالي 19 مليار، مقابل 6 ملايير درهم في السنة المنصرمة.

وحسب أجل الاستحقاق، تشكل الاستخدامات قصيرة الأجل 47% من استخدامات البنوك، بينما تمثل الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل 53% منها. أما الموارد، فتتكون من الموارد دون أجل استحقاق في حدود 56%، والموارد قصيرة الأجل في حدود 26%، والموارد المتوسطة والطويلة الأجل في حدود 18%.

رسم بياني **71 :** المبلغ الجاري للتسبيقات لمدة **7** أيام وللقروض المضمونة لبنك المغرب

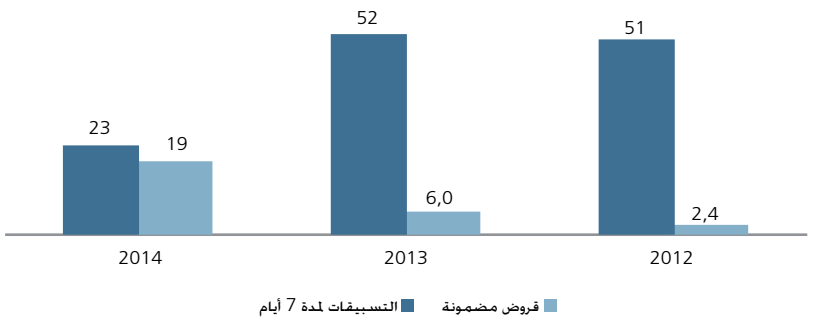

وبالموازاة مع ذلك، واصلت الوضعية الصافية للبنوك في سوق اتفاقيات إعادة الشراء انخفاضها، وأفرزت رصيدا صافيا سلبيا قدره 597 مليون درهم، بفعل التأثير المزدوج لتراجع الاستحفاظات المستلمة من الزبائن.

وفي ما يتعلق بمحفظة سندات الخزينة، فانخفضت بنسبة 14,5% إلى حوالي 117 مليار درهم، ارتباطا بتقلص السندات المقترضة من طرف البنوك، بينما ظلت السندات المملوكة بشكل ذاتي مستقرة. ويأتي هذا التطور في سياق تراجع احتياجات البنوك إلى ضمانات قابلة للتعبئة. وفي المقابل، ارتفع جاري سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم العقارية بنسبة 38% إلى حوالي 60 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، تدنى جاري الديون السندية الصادرة عن البنوك بنسبة 2,1%، بعد بقائها مستقرة سنة 2013. فقد تراجع جاري سندات الديون الصادرة، والتي تتكون في حدود 88% من شهادات الإيداع، بنسبة 5% إلى 63,4 مليار درهم. ويظهر التحليل حسب أجل الاستحقاق أن 34% من سندات الديون الصادرة يقل أجل استحقاقها عن سنة واحدة، مقابل 43% سنة 2013. وتمثل السندات التي يتراوح أجل استحقاقها بين سنة واحدة وسنتين 18% من مجموع الإصدارات (21% سنة 2013)، والباقي، أي 48% من مجموع السندات، يفوق أجل استحقاقها سنتين.

وبالنسبة للديون الثانوية، ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 5,7% إلى 24,6 مليار درهم.

2.2 – الأصول السائلة للبنوك

خلال سنة 2014، واصلت البنوك تعزيز أصولها السائلة والقابلة للتحقيق، من أجل الاستجابة للمتطلبات الاحترازية في هذا الباب. وتمكن هذه الأصول السائلة، التي تتكون بالخصوص من القيم المودعة في الصندوق والودائع لدى بنك المغرب والعمليات ما بين البنوك وسندات الخزينة وشهادات الإيداع، البنوك من مواجهة أي صدمة محتملة في السيولة.

وقد بلغت هذه الأصول، مع متم سنة 2014، 147 مليار، متزايدة بنسبة 6,9%، بعد 24,6% سنة 2013. ووصلت حصتها في مجموع الاستخدامات إلى 13,3%، مقابل 12,5% في السنة الماضية.

رسم بياني 72 : تطور الأصول السائلة والقابلة للبيع في أمد قصير

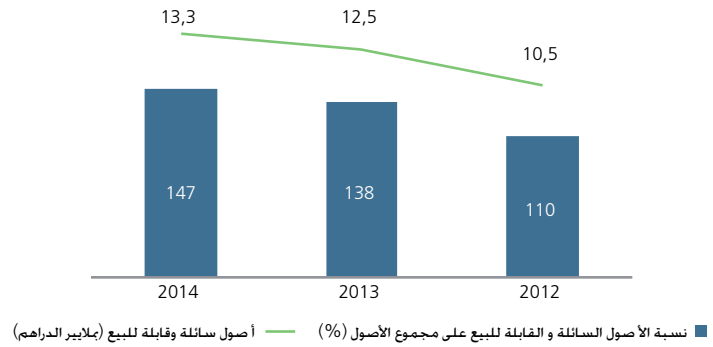

بلغ المعامل المتوسط لسيولة البنوك، الذي يتم حسابه وفقا للقانون المعمول به، والذي يُعرَّف باعتباره نسبة عناصر الأصول السائلة إلى عناصر الخصوم المستحقة خلال فترة شهر واحد، حوالي 110%، وهو مستوى أعلى من الحد الأدنى القانوني، وهو 100%.

ومن جانب آخر، بلغ معدل السيولة على المدى القصير، المطبق وفقا لمعايير بازل 3، 130% مع نهاية شهر دجنبر 2014، وهو مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب. ويفرض هذا المعدل الذي سيدخل حيز التنفيذ في شهر يوليوز 2015، على البنوك التوفر على ما يكفي من الأصول السائلة ذات الجودة العالية التي تمكنها من تجاوز أزمة سيولة خطيرة قد تمتد لـ 30 يوما.

ويتألف البسط من الأصول السائلة عالية الجودة، من المستوى 1 ومن المستوى 2، بينما يعكس المقام المدفوعات الصافية برسم الخزينة، والمتعلقة بفائض المدفوعات مقارنة بتدفقات الخزينة المرتقبة في أفق 30 يوما.

3 – تطور المديونية البنكية للأسر

استكمالا للإجراءات التي بدأها بنك المغرب منذ سنة 2005 من أجل ضمان تتبع وثيق لتطور المديونية البنكية للأسر، أجرى البنك لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك استقصاءه السنوي العاشر. ويمكن هذا الاستقصاء، الذي يأتي تكملة لعملية التتبع الشهري لتطور قروض الاستهلاك وقروض السكن، من التعرف بشكل عام على نوعية المستفيدين من هذه القروض حسب معايير مختلفة. وقد شمل الاستقصاء، سنة 2014، عينة تتكون من 9 بنوك و13 شركة من شركات قروض الاستهلاك، تمثل 99% من حصص السوق من حيث قروض السكن وقروض الاستهلاك.

رسم بياني **73** : تطور المديونية البنكية للأسر

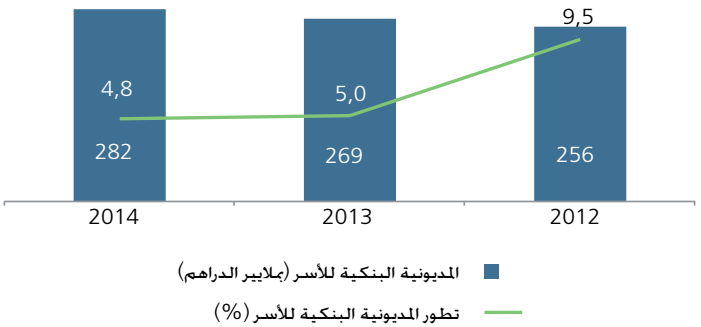

بنهاية شهر دجنبر 2014، ارتفعت المديونية البنكية للأسر، التي بلغت 282 مليار درهم، بنسبة 4,8%، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2013 (5%). ويعود هذا التطور بالأساس إلى تزايد قروض السكن، فيما عرفت قروض الاستهلاك تحسنا طفيفا. ومثلت 35% من القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان، مقابل 34% في السنة الماضية. وبحساب نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وصل مبلغها الجاري إلى 31%، مقابل 30% سنة 2013.

إطار 3 : أبرز نتائج الاستقصاء المنجز حول شروط منح القروض للأسر

صرحت البنوك المستجوبة أنها قامت خلال سنة 2014 بتخفيف معايير منح كل من قروض السكن وقروض الاستهلاك. وأوضحت أن الآفاق الإيجابية بالنسبة لسوق السكن واحتدام المنافسة داخل القطاع البنكي كانت من ضمن العوامل التي أدت إلى هذا التخفيف.

وبالنسبة لطلب الأسر للقروض، أكدت البنوك أنه بقي مستقرا، وهو تطور يعكس استقرار الطلب على قروض السكن وانخفاض الطلب على قروض الاستهلاك.

وواصل متوسط مديونية الأسر منحاه التصاعدي، وبلغ في متم شهر دجنبر 2014، 38.600 درهم، أي ضعف المستوى المسجل في بداية دجنبر من سنة 2000.

وأدى ضعف نمو قروض الاستهلاك إلى تراجع حصتها في المديونية البنكية للأسر بمقدار نقطة واحدة إلى 36%، لفائدة قروض السكن التي ارتفعت حصتها إلى 64%.

وعززت البنوك مجددا حصتها في السوق على حساب شركات قروض الاستهلاك. وأصبحت تمتلك حوالي 85% من هذه المديونية، مقابل 82% سنة 2013 و71% في بداية العشرية الأولى من الألفية الثانية.

1.3 – قروض السكن

1.1.3 – تطور خصائص قروض السكن

خلال سنة 2014، سجل إنتاج قروض السكن، الذي بلغ أكثر من 27 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 12% بعد انخفاضه بواقع 11% في السنة السابقة. ويأتي هذا الارتفاع، الذي سجل سواء على مستوى القروض الحرة أو القروض التي تدعمها الدولة، في سياق محيط يتسم بانخفاض أسعار الأصول العقارية بحوالي 1%. وواكب هذا الارتفاع تزايد عدد المستفيدين بنسبة 19% إلى أكثر من 81.000 زبون. وبلغ ارتفاع عدد المستفيدين 16% بالنسبة للقروض الحرة و27% بالنسبة للقروض التي تدعمها الدولة. ونتيجة لذلك وصل متوسط مبلغ القروض إلى 336.000 درهم، أي بانخفاض قدره 20.000 درهم، من سنة لأخرى.

رسم بياني **74 :** تطور عدد المستفيدين من قروض السكن

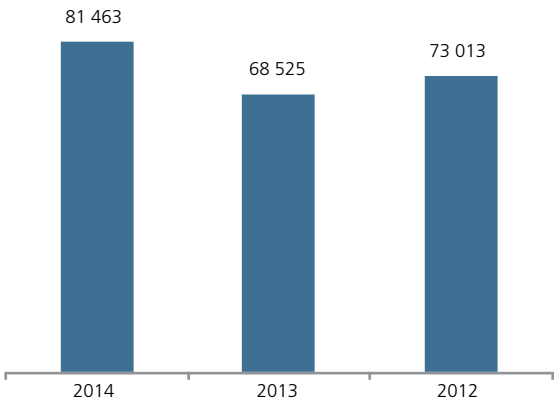

وهكذا، وصل المبلغ الجاري الإجمالي لقروض السكن إلى 181 مليار درهم، متزايدا بنسبة 6,7% مقابل 8% سنة من قبل. ومن ضمن هذا المجموع، ارتفع جاري القروض الحرة، الذي يمثل حصة 80%، بنسبة 5,2% مقابل 6%. ومن جهة أخرى، تزايد المبلغ الجاري للقروض المدعومة من طرف الدولة بحوالي 13,4% إلى 35,4 مليار درهم، 18,7 مليار منها تقريبا برسم فوغاليف[10] و فوغالوج[11]، و12,4 مليار برسم فوغارم[12]، و4,4 مليار برسم السكن الاقتصادي.

10 صندوق ضمان قروض موجهة لتمويل الولوج إلى الملكية لفائدة مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتعليم والتكوين.
11 صندوق ضمان قروض السكن لفائدة موظفي القطاع العمومي
12 صندوق ضمان لفائدة أصحاب المداخيل غير المنتظمة والبسيطة.

رسم بياني **75 :** تطور االلمممبببللغغ االلججاارريي للقروض االلسسككنن حسب ننووعع سسععرر الفائدة **(%)**

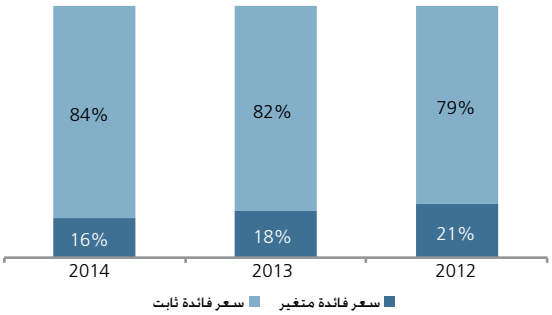

ارتفعت حصة قروض السكن الممنوحة بسعر ثابت مجددا خلال سنة 2014، لتصل إلى 95%، أي بزيادة نقطتين مقارنة مع السنة الماضية. ولازالت هذه القروض تشكل الجزء الأكبر من المبالغ الإجمالية، بحصة تصل إلى 84 %مقابل 82%. وبذلك يكون المقترضون محميين بشكل كبير من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

وانخفض متوسط سعر الفائدة المطبق على قروض السكن بمقدار 5 نقط أساس إلى 5,41%. وقد سجل هذا الانخفاض بالخصوص على مستوى القروض التي يتراوح سعر فائدتها بين 6% و8%، والتي انتقلت حصتها من 38 إلى 33% في ظرف سنة، بينما تزايدت القروض التي يتراوح سعر فائدتها ما بين 4% و6%، بما قدره 6 نقط مقارنة مع سنة 2013.

رسم بياني **76 :** تطور قروض السكن حسب أسعار الفائدة المطبقة **(%)**

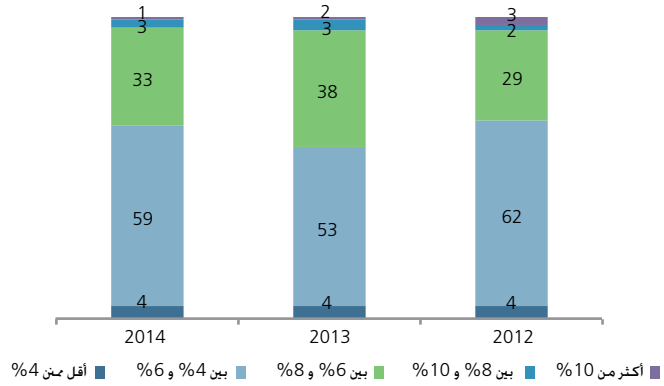

2.1.3 – نوعية وخصائص المستفيدين من قروض السكن

يتم تحليل نوعية المستفيدين حسب السن، والدخل، والوضعية الاجتماعية والمهنية، وكذا مكان الإقامة.

فحسب معيار السن، وعلى غرار السنوات الماضية، استحوذ الأشخاص البالغون من العمر أكثر من 40 سنة على حوالي 66% من المجموع الإجمالي للملفات، مقابل 28% بالنسبة للأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 30 و40

سنة. أما الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة فحازوا نسبا أقل من القروض مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى.

رسم بياني **77 :** توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن **(%)**

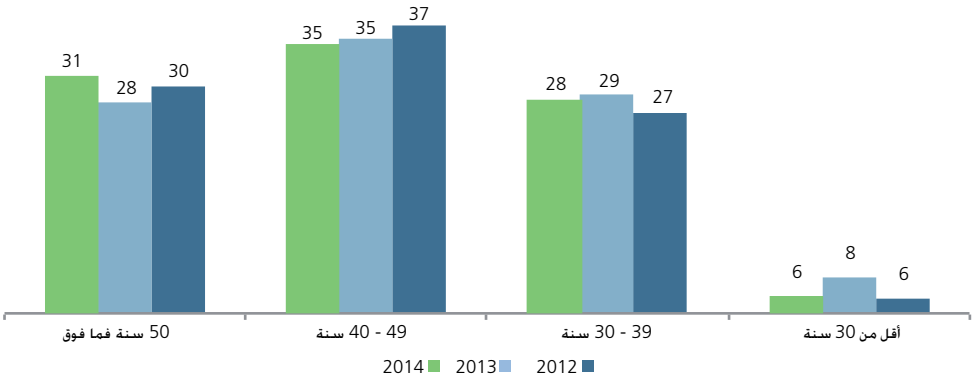

ومن حيث الدخل، حصل الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4.000 درهم على 38% من عدد ملفات القروض، اي بانخفاض قدره نقطتان مقارنة بسنة 2013. وفي المقابل، ارتفعت حصة الأشخاص من ذوي المداخيل العليا.

رسم بياني **78 :** توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل **(%)**

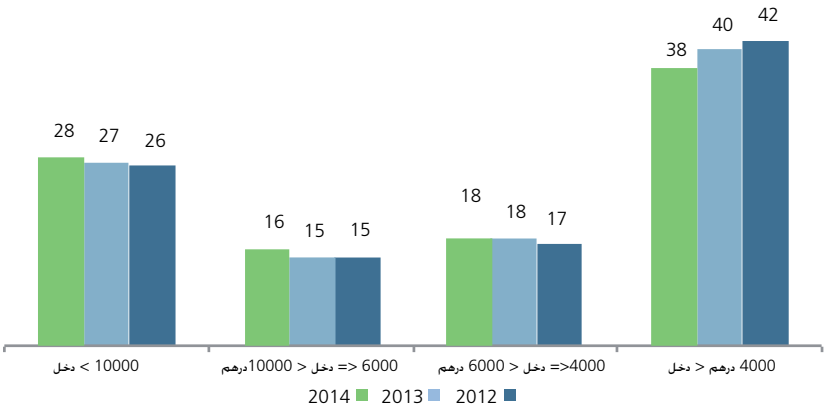

وبالنسبة للفئات الاجتماعية والاقتصادية، لا يزال المستخدمون والموظفون الأكثر لجوءا إلى القروض، إذ بلغت حصة هاتين الفئتين 51% و35% على التوالي.

ومن حيث التوزيع الجغرافي، بلغ مستوى تركز المقترضين 33% في جهة الدارالبيضاء و16% في جهة الرباط.

2.3 – قروض الاستهلاك

1.2.3 – عرفت قروض الاستهلاك انتعاشا طفيفا

بعد بقائها مستقرة خلال سنة 2013، عرفت قروض الاستهلاك تحسنا طفيفا خلال سنة 2014. حيث ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 1,9% إلى 101 مليار درهم، وهو تطور يعكس تأثير الظرفية الاقتصادية. ويمكن لمس هذا التوجه سواء على مستوى البنوك أو على مستوى شركات قروض الاستهلاك.

رسم بياني **79** : المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك

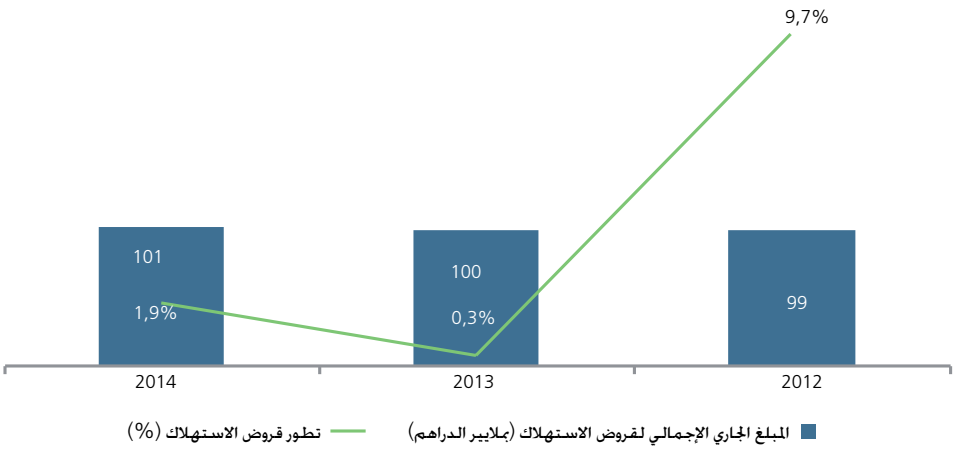

2.2.3 – نوعية وخصائص المستفيدين من قروض الاستهلاك

كما هو الشأن بالنسبة لقروض السكن، يتم تتبع نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك حسب السن، والدخل، والفئة الاجتماعية والاقتصادية، ومكان الإقامة.

فحسب السن، تزايدت نسبة انتشار قروض الاستهلاك في أوساط الأشخاص الذين يفوق عمرهم 40 سنة بواقع نقطة واحدة إلى 73% سنة 2013. وتظل هذه النسبة ضعيفة لدى المستفيدين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث بلغت 8%.

رسم بياني **80 :** توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن **(%)**

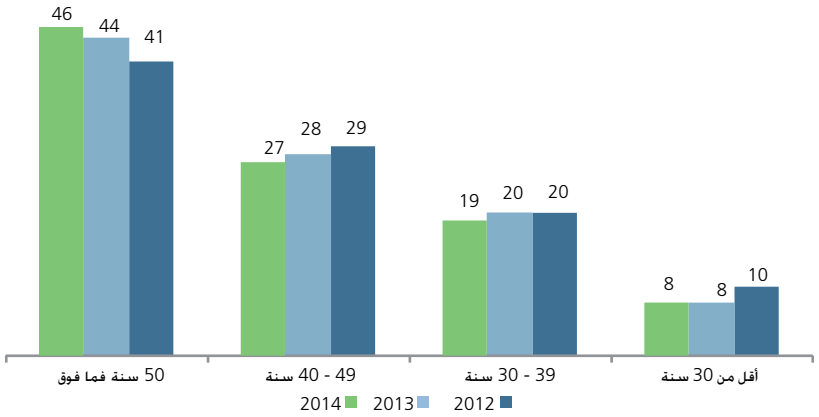

بعد عامل السن، يعتبر الدخل متغيرا مهما في تفسير مسألة اللجوء إلى قروض الاستهلاك. فحوالي 48% من ملفات قروض الاستهلاك تعود لأشخاص يتوفرون على دخل أقل من 4.000 درهم، مقابل 45% سنة 2013. وعلى العكس من ذلك، تراجعت حصة الأشخاص الذين يفوق دخلهم 10.000 درهم بمقدار نقطتين إلى 18% خلال نفس الفترة.

رسم بياني **81 :** توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل **(%)**

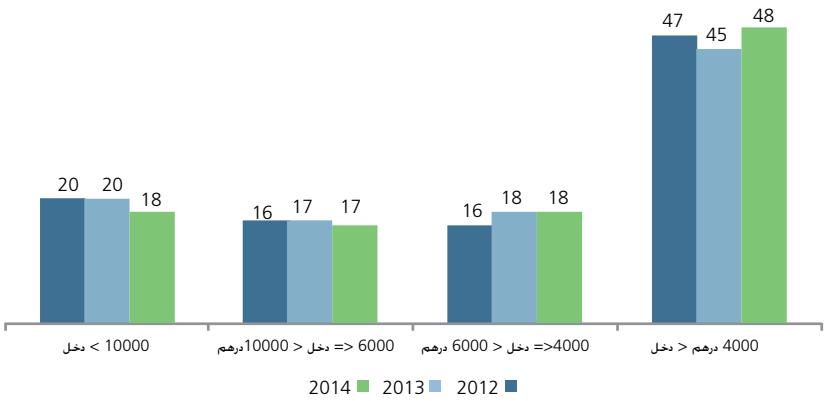

بلغت حصة المستخدمين والموظفين من قروض الاستهلاك خلال سنة 2014، 39% و37% على التوالي، مقابل 43% و35% سنة 2013.

وحسب الموقع الجغرافي، يبدو أن المستفيدين من قروض الاستهلاك ما يزالون متمركزين في التجمعات الحضرية لكل من الدارالبيضاء (26%) والرباط (18%)، مقابل 18% و17% سنة 2013.

3.3 – تدهور جودة المخاطر إزاء الأسر مجددا

خلال سنة 2014، تزايد جاري الديون المعلقة الأداء المسجلة من طرف البنوك وشركات قروض الاستهلاك إزاء الأسر بنسبة 12,2% إلى حوالي 22 مليار، مقابل 29,3% في السنة السابقة. وبذلك، ارتفعت نسبة الخطر من 7,2% إلى 7,8%. وقد كان هذا الارتفاع أقوى بالنسبة للأسر غير المقيمة، التي انتقلت نسبة ديونها المعلقة الأداء من 6,3% إلى 8,7%، ارتباطا بارتفاع نسبة البطالة في بعض بلدان استقبال المغاربة المقيمين بالخارج.

وبلغ معدل تغطية هذه الديون بالمؤن 67% مقابل 69% سنة 2013.

رسم بياني **82** : تطور معدل الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر (%)

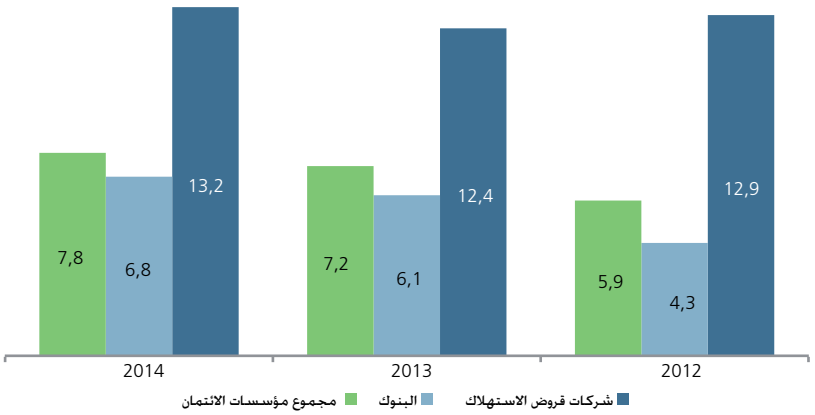

بالنسبة للبنوك، ارتفع جاري الديون المعلقة الأداء بحوالي 20% إلى 16,3 مليار، ما يمثل نسبة مخاطر قدرها 6,8%، مقابل 6,1% في نهاية سنة 2013. بينما تزايد جاري الديون المعلقة الاداء المسجلة من طرف شركات قروض الاستهلاك، بواقع 7,2% إلى 5,8 مليار درهم، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المخاطر بمقدار 0,8 نقطة إلى 13,2%.

وبذلك بلغت نسبة المخاطر6,4% بالنسبة لقروض السكن، بعد 6% في السنة الماضية، و10,4% بعد 9,3% بالنسبة لقروض الاستهلاك، ويبدو أن الأسر تعطي الأولوية، في فترة الأزمات المالية، لتسديد قروض السكن على حساب قروض الاستهلاك.

4 – تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية

خلافا للقروض الممنوحة للأسر، التي تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تطرأ على مستوى سوق العقار السكني، فإن تمويلات المقاولات تتبع بشكل عام تغيرات الظرفية الاقتصادية، مما يجعلها عرضة لتقلبات دورية. وفي هذا الإطار، أدى التحسن الطفيف لنمو القيمة المضافة غير الفلاحية إلى انتعاش القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية.

1.4 – انتعشت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية بشكل طفيف

مع متم سنة 2014، بلغ جاري القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان للمقاولات غير المالية 463 مليار درهم، ليمثل 58% من مجموع القروض، أي بزيادة قدرها حوالي 1,6%، بعد الانخفاض بواقع 0,3% المسجل في السنة السابقة. ويعزى هذا التحسن بشكل خاص إلى المقاولات العمومية التي نما مبلغها الجاري بنسبة 4,1%، وبنسبة أقل إلى مقاولات القطاع الخاص التي عرف تمويلها ارتفاعا بنسبة 1,4%.

رسم بياني **83** : جاري القروض بواسطة الدفع الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم)

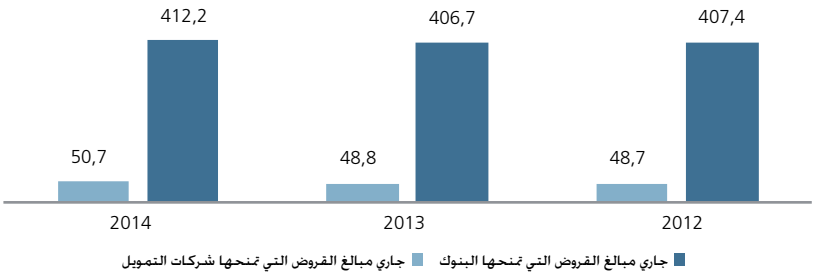

عرف المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من طرف البنوك، والتي تشكل حصة 89% من المجموع، نموا بنسبة 1,4% إلى 412 مليار درهم، بعد انخفاضه بواقع 0,2%؛ بينما ارتفع جاري القروض التي تمنحها شركات التمويل بنسبة 3,9% إلى 50,7 مليار درهم. وقد استفاد هذا التطور من تحسن ظروف العرض ومن ارتفاع الطلب، كما تبين ذلك نتائج الاستقصاء حول شروط منح القروض الذي أجراه بنك المغرب برسم السنة المالية 2014.

إطار 4 : النتائج الرئيسية للاستقصاء حول شروط منح القروض للمقاولات

أظهرت معطيات الاستقصاء الذي أنجزه بنك المغرب حول شروط منح القروض برسم السنة المالية 2014، أن ارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات يأتي في سياق يتسم بتطور إيجابي لهذه المعايير وكذا بارتفاع الطلب.

وتشير تصريحات البنوك في إطار هذا الاستقصاء إلى تسجيل تليين في شروط منح القروض للمقاولات. وهذا التليين، الذي استفادت منه المقاولات الكبرى والصغيرة والمتوسطة على حد سواء، مرتبط بالمنافسة التي يعرفها القطاع البنكي وبالآفاق الإيجابية لتطور النمو بالمغرب. وقد أدى هذا التطور من جهة إلى ارتفاع مبلغ القروض الممنوحة، ومن جهة أخرى إلى تراجع كل من مبلغ الضمانة المفروضة وهامش البنوك. وفي ما يتعلق بتمويل الإنعاش العقاري، واصلت البنوك سياستها التشديدية، وذلك أساسا بسبب المخاطر المرتبطة بهذا لقطاع.

وحسب حجم المقاولات، أشارت البنوك إلى أن تخفيف شروط منح القروض للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بدأ في مطلع سنة 2014، وخلال الفصل الأخير من سنة 2014 بالنسبة للمقاولات الكبرى.

ويحتمل أن يكون الطلب على القروض من قبل المقاولات قد ارتفع. وترى البنوك أن من المرجح أن الآفاق الإيجابية في ما يتعلق بنسبة النمو في المغرب قد ساهمت في تحسن هذا الطلب.

وبفضل تحسن ظروف التمويل، ظلت حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة مستقرة في حوالي 36% من مجموع القروض الموجهة للمقاولات غير المالية.

رسم بياني **84 :** حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة في مجموع القروض المقدمة للمقاولات **(%)**

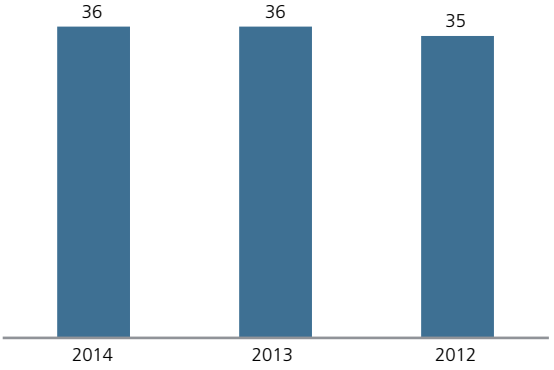

استفادت فئة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من الانخفاض الطفيف لأسعار الفائدة. وعلى وجه الخصوص، تراجع متوسط سعر الفائدة المطبق على القروض التي يقل مبلغها عن 15 مليون درهم، والذي يعتبر في صالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بمقدار 16 نقطة أساس ليصبح 7,53%.

رسم بياني **85 :** متوسط أسعار الفائدة المرجحة المطبقة على المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة **(%)**

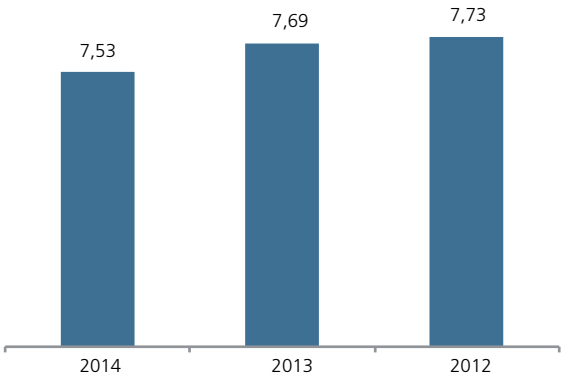

2.4 – سجلت جودة المخاطر على المقاولات غير المالية انخفاضا جديدا

واصلت الديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية منحاها التصاعدي خلال سنة 2014. فقد ارتفعت، من سنة إلى أخرى، بنسبة 19,5% ليصل مبلغها الجاري إلى 39,9 مليار درهم، وهو ما يمثل نسبة ديون معلقة الأداء قدرها 8,6%، مقابل 7,3% في السنة السابقة. وقد تمت تغطية هذه الديون المعلقة الأداء بالمؤن في حدود 66%، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2013.

رسم بياني **86 :** تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على المقاولات غير المالية **(%)**

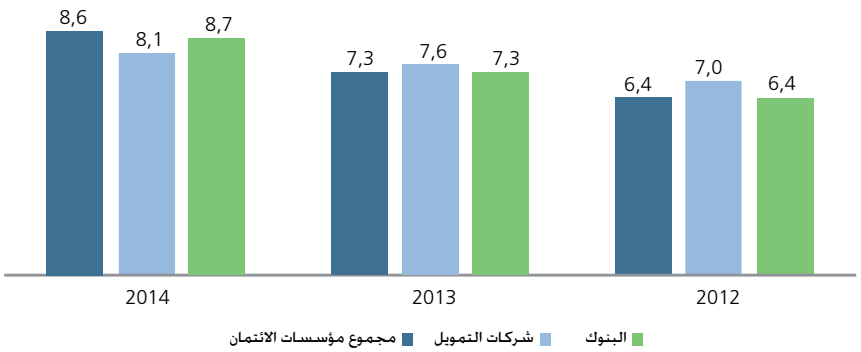

ارتفع جاري الديون المعلقة الأداء المستحقة للبنوك على المقاولات غير المالية بنسبة 20,6% إلى 35,8 مليار، أي بمعدل خطر قدره 8,7% عوض 7,3% سنة 2013. ويشمل هذا المتوسط نسبة ديون معلقة الأداء تقدر في 6% بالنسبة للمقاولات الكبرى وفي 13% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ومن جانب آخر، سجلت شركات التمويل على المقاولات غير المالية جاري قروض معلقة الأداء قدره 4,1 مليار، متزايدا بنسبة 10,1%. ومثلت هذه الديون 8,1% من مجموع الديون الممنوحة لهذه الفئة من المقاولات، مقابل 7,6% سنة 2013. وتمت تغطيتها بالمؤن في حدود 70%.

الباب الرابع

الإصلاحات القانونية والتنظيمية

بنك المغرب

بنك المغرب

تميزت سنة 2014 بمصادقة البرلمان على القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المسمى «القانون البنكي»، وانطلاق أشغال إعداد مشاريع المناشير التطبيقية للمقتضيات الرئيسية لهذا القانون. كما شهدت السنة دخول معايير بازل 3 حيز التنفيذ، برسم الأموال الذاتية والسيولة، مع تحديد المقتضيات الانتقالية التي يجب أن تواكب تطبيقها من طرف القطاع البنكي.

ومن جهة أخرى، وفي عملية استباقية بخصوص بعض مقتضيات القانون البنكي، قام بنك المغرب بمراجعة المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية الخاصة بمؤسسات الائتمان والتعليمة المتعلقة بحكامتها، على ضوء التطورات الأخيرة التي عرفتها المعايير الدولية في هذا المجال.

1 – إصلاح القانون البنكي

خضع القانون البنكي، الذي يعتبر ثمرة نقاش واسع بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، لإصلاح جديد، بعد التعديلات التي أدخلت عليه سنتي 1993 و2006. وقد صادق البرلمان على هذا الإصلاح بتاريخ 24 نونبر 2014، ونُشر بالجريدة الرسمية في 22 يناير 2015.

وحدد هذا النص المهيكل، الذي أخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية وضرورة ملاءمة التشريع المغربي مع المعايير الدولية، على الخصوص الإطار القانوني لممارسة المراقبة الاحترازية الكلية، مع تعزيز آليات حل الأزمات المتاحة لبنك المغرب. كما أرسى الأسس القانونية التي تتيح بروز فاعلين جدد وخدمات مالية جديدة، لاسيما في مجال المالية التشاركية.

1.1 – اعتماد آلية جديدة للمراقبة الاحترازية الكلية وتعزيز نظام حل الأزمات

مع صدور القانون البنكي الجديد، تم توسيع صلاحيات وتركيبة لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، الذي يحل محل لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع البنكي.

يرأس هذه اللجنة والي بنك المغرب. وستضم، بالإضافة إلى الأعضاء الذين يمثلون السلطات المنظمة للنظام المالي، وزارة الاقتصاد والمالية. وتتمثل مهامها بالخصوص في :

- تنسيق أشغال أعضائها في مجال الإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها ؛
- تنسيق مراقبة الهيئات التي تراقب الوحدات التي تشكل تجمعا ماليا ؛
- تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، وتنسيق القوانين التنظيمية المشتركة لهذه المؤسسات ؛
- تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر النظامية ؛
- السهر على تطبيق جميع الإجراءات من أجل تفادي المخاطر النظامية وتخفيف تأثيراتها؛

• تنسيق أشغال حل الأزمات التي تواجهها المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تنطوي على خطر نظامي ؛

• تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة في الخارج.

وفي ما يتعلق بمعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان، يخول القانون الجديد لبنك المغرب، في الحالات الاستعجالية وعندما تقتضي ذلك ظروف تهدد استقرار النظام البنكي، صلاحية اتخاذ إجراءات استثنائية، وخاصة :

• تعيين متصرف مؤقت بشكل مباشر؛

• اتخاذ القرار مباشرة بتطبيق أحد أو بعض إجراءات الحل التي ينص عليها القانون.

وبموازاة ذلك، ينص القانون الجديد أيضا على توسيع الخيارات والآليات القانونية لحل الأزمات، حيث منح للشركة الجديدة المكلفة بتدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع دورا في مجال تسوية الأزمات. فبالإضافة إلى مشاركة هذه المؤسسة في عملية تسوية الأزمات، بصفتها متصرفا مؤقتا، يمكنها المساهمة في رأسمال مؤسسة ائتمان أو منحها قروضا.

2.1 – إدراج فاعلين جدد وخدمات مالية جديدة

يفرد القانون فصلا خاصا للبنوك التشاركية، يتطرق فيه للمبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم هذه البنوك، ولنطاق أنشطتها والإطار المؤسسي المخصص لها، لاسيما إحداث وظيفة تتولى تحديد مخاطر عدم مطابقة عملياتها وأنشطتها لرأي المجلس العلمي الأعلى بخصوص المطابقة والوقاية منها.

وستخضع هذه البنوك لنفس مساطر الاعتماد والمراقبة، مع إدخال بعض التعديلات الضرورية من أجل التقيد بالمعايير المعمول بها في هذا المجال.

وأمام التطور الذي عرفته قنوات الأداء الإلكتروني وتنوع الفاعلين بسوق هذه الأداءات، أحدث القانون صفة «مؤسسة الأداء» بالنسبة للهيئات التي قد تكون مؤهلة، بعد الترخيص لها، لتقديم خدمات الأداء.

وأدخل القانون أيضا صفة «التجمع المالي» من أجل فهم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المالي من خلال الشركات القابضة التي تراقب في نفس الوقت البنوك والمؤسسات التابعة للأقسام الأخرى من هذا القطاع. ويُخضع القانون هذه التجمعات للمقتضيات المتعلقة بالحكامة، والقواعد المحاسبية، والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر.

وفي أفق تطور القطب المالي للدار البيضاء، وبغية سد الفراغ القانوني في مجال توفير خدمات الاستثمار)تدبير الأدوات المالية، والاستشارة والدعم في مجال تدبير الممتلكات والتدبير المالي، والهندسة المالية، وغيرها(، يحدد القانون الخدمات التي يمكن أن تقدمها البنوك أو المؤسسات المتخصصة التي تخضع لمراقبة مجلس القيم المنقولة.

ومن جانبها، ستُعزز الجمعيات المهنية بإحداث جمعية ثالثة يجب أن تنخرط فيها مؤسسات الأداء بما فيها شركات الوساطة في تحويل الأموال.

3.1 – توسيع نطاق الإشراف البنكي

يوسّع القانون البنكي الجديد صلاحيات بنك المغرب لتشمل منح الاعتماد لجمعيات القروض الصغرى والبنوك الحرة، وصياغة القوانين المحاسبية والاحترازية التي تنظمها ومعالجة الصعوبات التي تواجهها، بما في ذلك سحب الاعتماد.

4.1 – تعزيز القواعد المتعلقة بالحكامة البنكية

ينصّ القانون البنكي على ضرورة وجود أعضاء مستقلين داخل مجالس إدارة مؤسسات الائتمان. ويتضمن هذا القانون أيضا مقتضيات تخول لبنك المغرب الاعتراض على تعيين أي شخص في أجهزة إدارة مؤسسة ائتمان معينة أو أجهزة تسييرها أو تدبيرها، إذا ارتأى أن المهام التي يمارسها هذا الشخص في مؤسسات أخرى قد تحول دون قيامه بمهامه على الوجه الأكمل.

ويقضي القانون أيضا بضرورة إحداث لجان افتحاص مكلفة بتقييم آليات المراقبة الداخلية، ولجان مكلفة بتتبع عملية تحديد المخاطر وتدبيرها. ويتعين أن تنبثق هذه اللجان عن مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، عن مجلس الرقابة، وأن تضم متصرفين مستقلين.

5.1 – تعزيز حماية الزبناء

بغية المطابقة مع أفضل الممارسات الدولية، تم إسناد تدبير صندوقي ضمان الودائع اللذين ينص عليهما القانون البنكي إلى شركة تسيير تملك البنوك رأسمالها، وتخضع لمراقبة بنك المغرب.

ومن أجل تسهيل تسوية النزاعات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها بشكل أكبر، وتعزيز حماية مصالح الزبناء، يخول القانون لبنك المغرب صلاحيات واسعة. ويلزم مؤسسات الائتمان بالتوفر على منظومة داخلية لمعالجة شكايات الزبائن، كما يفرض على هذه المؤسسات الانخراط داخل منظومة الوساطة البنكية.

يقضي القانون الجديد أيضا بإحداث روابط بين مجلس المنافسة وبنك المغرب. ويتضمن أيضا مقتضيات ترمي إلى ملاءمة أحكام القانون البنكي مع القانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

2 – أهم مشاريع النصوص التطبيقية للقانون البنكي الجديد

في إطار الاستعداد لدخول القانون البنكي الجديد حيز التنفيذ، انكب بنك المغرب على صياغة النصوص التطبيقية اعتمادا على خارطة طريق تمتد للفترة 2016-2014. ففي سنة 2014، انصبت الأشغال على النصوص المنظمة للحد الأدنى من المعلومات والوثائق اللازمة لدراسة طلبات الاعتماد، والمتصرفين المستقلين، وعمليات المساهمة، ومعالجة الشكايات، والمالية التشاركية، والصندوق الجماعي لضمان الودائع وإطار معاملة البنوك ذات أهمية نظامية.

1.2 – المالية التشاركية

أعد البنك الملف النموذجي لاعتماد البنوك التشاركية، يتضمن مجموع الشروط الواجب توفرها في هؤلاء الفاعلين من أجل ممارسة نشاطهم بالمغرب. وقد تمت المصادقة على هذا الملف من قبل الأمانة العامة للحكومة.

كما أعد البنك مشروع منشور حول الخصائص التقنية لست منتجات للمالية التشاركية وكذا حول طرق تقديمها للزبائن. وقد تم بهذا الخصوص عقد سلسلة من الاجتماعات مع أعضاء المجلس العلمي الأعلى انصبت خلال سنة 2014 على دراسة منتجين اثنين من هذه المنتجات.

وأنهى البنك أيضا تحرير مشروع المنشور المتعلق بالشروط والكيفيات العامة لتحصيل ودائع الاستثمار وتوظيفها. وقد تم عرض هذا النص أيضا على مصادقة المجلس العلمي الأعلى.

وهمت أشغال تحضير النصوص أيضا المتطلبات الاحترازية للبنوك التشاركية. هكذا، تم إعداد مشروعي منشورين يتعلقان بالأموال الذاتية وبوظيفة المطابقة، وهما حاليا في طور الإتمام.

ومن جانب آخر، تم تشكيل مجموعة عمل داخل بنك المغرب من أجل إعداد اقتراحات تتعلق بوسائل تدبير السيولة والسياسة النقدية، تتلاءم وخصوصيات البنوك التشاركية.

كما أجرى البنك مناقشات مع المديرية العامة للضرائب قصد ملاءمة الإطار الجبائي للمنتجات التشاركية والصكوك. وبالموازاة، شارك البنك، إلى جانب الأمانة العامة للحكومة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، في صياغة النص الجديد المتعلق بمنتج التكافل.

وساهم البنك أيضا في الأشغال الرامية إلى تعديل الظهير المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى وإحداث لجنة شرعية للمالية التشاركية. وفي هذا الصدد، عقد البنك عدة اجتماعات مع الأمانة العامة للحكومة. ونُشر الظهير رقم 1.15.02 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى بالجريدة الرسمية، بتاريخ 9 فبراير 2015.

إطار 5 : دور المجلس العلمي الأعلى وتركيبته

تتميما للظهير الصادر في 22 أبريل 2004 والمتعلق بالمجلس العلمي الأعلى، نص الظهير رقم 1.15.02 القاضي بإعادة تنظيم هذه الهيأة على أن تحدث داخل المجلس "اللجنة الشرعية للمالية التشاركية" . وتتعلق المقتضيات الأساسية لهذا الظهير بتحديد صلاحيات هذه اللجنة، وتركيبتها، وتنظيمها، وكذا علاقتها مع السلطات التنظيمية للقطاع المالي.

تتألف اللجنة الشرعية للمالية التشاركية من 9 أعضاء مشهود لهم بالإلمام الواسع بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ومنسق للجنة. ويعين أعضاء هذه اللجنة من طرف الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى. ويمكنها، علاوة على ذلك، أن تستشير 5 خبراء دائمين على الأقل يختارون من ضمن الأشخاص الذاتيين والاعتباريين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالي القانون والمالية.

وتتمثل مهمتها في إبداء الرأي بشأن مطابقة ما يلي لأحكام الشريعة الإسلامية :

- المنتجات المالية التشاركية التي تقترحها مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها على الزبناء، وكذا نماذج العقود المتعلقة بها ؛
- المناشير التي يصدرها والي بنك المغرب، والمتعلقة بالمنتجات المالية التشاركية، والودائع الاستثمارية، والعمليات المنجزة مع صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية ؛
- عمليات االتأمين التكافلي التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين ؛
- عمليات إصدار شواهد الصكوك طبقا للتشريع الجاري به العمل أيا كانت الجهة المصدرة لها.

ويتعين على المؤسسات المالية التشاركية الراغبة في الحصول على رأي بشأن "المطابقة لأحكام الشريعة" أن تتقدم بطلباتها أمام السلطات التنظيمية للقطاع المالي التي تتولى عرض الملفات على اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى.

2.2 – النصوص المنظمة لشركة تسيير الصندوق الجماعي لضمان الودائع

جاء القانون بمقتضيات جديدة تهدف إلى تعزيز حكامة نظام ضمان الودائع وإلى تحقيق ملاءمة أكبر مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. فقد نص على أن يقوم بنك المغرب ومؤسسات الائتمان المنخرطة بتكوين شركة مساهمة تكون مكلفة، من ضمن مهام أخرى، بتدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع، الذي أحدث سنة 1996، وصندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية، الذي سيتم إحداثه بمجرد شروع هذه الفئة الجديدة من البنوك في ممارسة نشاطها.

وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب مقتضيات القانون البنكي، يمكن لهذه الشركة أن تساهم في معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان، خاصة عن طريق قيامها، إذا اقتضى الأمر، بدور المتصرف المؤقت ومساندتها، بصفة استثنائية ووقائية، لهذه المؤسسات بمنحها قروضا ثانوية أو عن طريق المساهمة في رأسمالها.

وتحمل الشركة، التي تم إنشاؤها بشكل رسمي خلال الفصل الأول من سنة 2015 بعد المصادقة على قانونها الأساسي، اسم «الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية، ش.م.» (SGFG). وتم خلال أول اجتماع عقده مجلس إدارتها تعيين مدير عام لها.

إطار 6 : مهام الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية

تتمثل مهام الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية في ما يلي :

- تدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع، وكذا صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية؛
- تحصيل الاشتراكات السنوية لدى المؤسسات المنخرطة؛
- تعويض المودعين في حال عدم توفر أموالهم؛
- المشاركة في المحافظة على استقرار النظام البنكي من خلال (1) منح قروض مالية، بصفة وقائية واستثنائية، لفائدة مؤسسات الائتمان التي تواجه صعوبات من شأنها أن تؤدي على المدى البعيد إلى عدم توفر ودائع المنخرطين الذين يواجهون بعض المصاعب، (2) المساهمة في رأسمال المؤسسات المذكورة، (3) تعيينها كمتصرف مؤقت.

تتوفر الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية على مجلس إدارة يتألف من 6 أعضاء ويرأسه والي بنك المغرب. وتتمثل مهمة هذا المجلس، الذي يضم 3 ممثلين عن مهنيي القطاع البنكي ومتصرفين مستقلين اثنين، في المصادقة بشكل خاص على القرارات المتعلقة :

- باستراتيجية الشركة ؛
- بالميزانية السنوية للشركة ؛
- بسياسة استثمار موارد الصناديق ؛
- بنظام المحاسبة الخاص بالصناديق ؛
- بالبنية التنظيمية وبالمساطر الداخلية للشركة.

ولا يتداول ممثلو مهنيي القطاع البنكي بخصوص القضايا المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان المنخرطة، والتي تبقى حصريا من اختصاص لجنة التدخل وحل الأزمات، التي يرأسها والي بنك المغرب والتي تضم في عضويتها متصرفين مستقلين اثنين من الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية، ومدير الإشراف البنكي ببنك المغرب، والمدير العام للشركة.

3.2 – إطار معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية

ينص القانون البنكي الجديد على مطالبة البنوك ذات الأهمية النظامية باحترام قواعد احترازية أكثر صرامة، وتقديم مخطط لتسوية أزمة داخلية. وفي هذا الصدد، ووفقا لتوصيات لجنة بازل المتعلقة بمعاملة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، شرع بنك المغرب في أشغال تهدف إلى دراسة القواعد التي ينبغي أن تؤطر هذه المؤسسات بالمغرب.

وفي هذا السياق، شرع بنك المغرب في إعداد مشروع منشور يتعلق بإطار معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية. ويشمل هذا النص مكونين رئيسيين اثنين : تحديد هذه البنوك والمتطلبات الاحترازية الهادفة إلى تعزيز قدرة امتصاص خسائر البنوك التي تعتبر نظامية.

إن المقاربة المستهدفة لتحديد مؤسسات الائتمان ذات الأهمية النظامية تطبق المنهجية التي تنص عليها لجنة بازل والمتعلقة بالآلية المطبقة على البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، من خلال بعض التعديلات التي تأخذ بالاعتبار خصوصيات القطاع البنكي المغربي.

ويتم اعتماد ثلاثة معايير، في هذه المرحلة، لتحديد هذه البنوك : الحجم، والترابط ودرجة التعقيد. ويقسم كل معيار إلى معيار ثانوي أو عدة معايير ثانوية يتم تقييمها من خلال المؤشرات المنتقاة.

إطار 7 : معايير تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بالمغرب

تتمثل المعايير المعتمدة، في هذه المرحلة، لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بالمغرب، في ما يلي :

- الحجم : إن الصعوبات المالية التي تعاني منها مؤسسة بنكية من شأنها أن تكون أكثر إضرارا بالاقتصاد أو بالأسواق المالية إذا كانت عمليات هذه المؤسسة تمثل حصة كبيرة من نشاط النظام. ويتم تقييم هذا المعيار حسب حجم الحصيلة المجمعة.
- الترابط : إن الصعوبات المالية التي تواجهها أي مؤسسة قد تزيد بشكل كبير من احتمال تعرض مؤسسات أخرى لصعوبات بفعل الترابط الموجود بينها. ويتم تقييم هذا المعيار من خلال المخاطر التي يمثلها البنك المعني على القطاع المالي ومديونه إزاء هذا القطاع.
- درجة التعقيد : إن التأثير النظامي للصعوبات المالية لأي بنك مرتبط بشكل إيجابي بدرجة تعقيده على العموم، على الصعيد التجاري والهيكلي والتشغيلي. ويتم قياس هذا المعيار من خلال حجم الأنشطة العابرة للحدود وأنشطة السوق.

سيتم إخضاع البنوك ذات الأهمية النظامية لمتطلبات احترازية مشددة، لاسيما من حيث نسب الأموال الذاتية. ويجري العمل حاليا من أجل تحديد هذه المتطلبات.

وبموازاة ذلك، يفترض أن تكون البنوك ذات الأهمية النظامية موضوع مراقبة مشددة أكثر، وسيتم إخضاعها لالتزامات أكثر إكراها في ما يتعلق برفع التقارير القانونية.

ومن جانب آخر، قام البنك بدراسة القواعد التي يجب أن تؤطر مخططات تسوية الأزمة الداخلية التي يتعين على البنوك تقديمها، وخاصة منها البنوك ذات الأهمية النظامية.

وتهدف مخططات تسوية الأزمة الداخلية هاته إلى حث البنوك على تحديد الموارد الجديدة التي تمكن من الرفع من مستويات الرأسمال والسيولة، وعلى توقع وتسهيل التفويت السريع للأصول أو خطوط المهن وتحديد استراتيجية تسوية في حال العجز، بما في ذلك العراقيل المحتملة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

3 – مراجعة المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان

قام بنك المغرب بمراجعة المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان بغية أخذ المعايير الدولية الحديثة في هذا المجال بعين الاعتبار، لاسيما تلك الناتجة عن المبادئ الأساسية من أجل مراقبة بنكية فعالة، والتي تمت مراجعتها من طرف لجنة بازل في شتنبر 2012. وبعد التشاور مع البنوك وشركات التمويل، وبعد عرض المنشور على العموم على الموقع الإلكتروني لبنك المغرب من أجل إبداء الرأي، تم نشره في شهر أكتوبر 2014.

ويعزز هذا المنشور المتطلبات الكيفية التي يتعين على مؤسسات الائتمان احترامها كي تتوفر على نظام مراقبة داخلية ملائم. كما ينص على ضرورة إنشاء نظام مراقبة داخلية يتلاءم مع نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات ومع أهميتها النظامية، ويعزز دور أجهزة الإدارة والتسيير في مجال تسيير المراقبة الداخلية ويؤكد على أهمية اعتماد ممارسات حكامة قوية من أجل ضمان التوفر على منظومة فعالة للمراقبة الداخلية. ويفرض المنشور على هيأة الإدارة أن تحدد درجة نفور المؤسسة من المخاطر، وتوافق على استراتيجيتها المتعلقة بالمخاطر، وتتأكد باستمرار من ملاءمة أموالها الذاتية الداخلية، وأن تتوفر على معلومات كاملة ومناسبة لتقييم المخاطر سواء منها الخاصة بالمؤسسة أو بفروعها في الداخل والخارج.

ويوضح المنشور الذي تم تحيينه بشكل أفضل المسؤوليات والكفاءات المرتبطة بوظائف المراقبة الأربع : المراقبة الدائمة، ومراقبة المطابقة، وتدبير ومراقبة المخاطر، والافتحاص الداخلي، وهي الوظائف التي ينبغي أن تكون مستقلة عن الوحدات التشغيلية موضوع المراقبة، وأن تتوفر على إمكانيات وتموضعات مناسبة. كما يتضمن المنشور أحكاما إضافية بالنسبة للافتحاص الداخلي، لاسيما بالتنصيص على ضرورة إخطار أعضاء لجنة الافتحاص فورا في حال اكتشاف أي اختلال كبير قد يكون له تأثير هام على المؤسسة.

وفي ما يتعلق بتدبير المخاطر، ينص المنشور على أحكام تتعلق بإعداد البنوك لاستراتيجية عامة ولخريطة المخاطر، كما يحدد شروط استعمال النماذج الداخلية من أجل تقييم وتحكم أفضل في هاتين المقاربتين.

وينص المنشور أيضا، برسم تدبير مخاطر الائتمان، على أحكام تتعلق بطريقة تدبير الديون الحساسة ويحدد بعض المتطلبات المتعلقة بنظام تنقيط المقابلات. كما يتمم منظومة تتبع مخاطر السيولة، عن طريق فرض تتبعها خلال اليوم. ومن جهة أخرى، يتضمن المنشور المبادئ العامة التي تنظم مخطط استمرارية النشاط، وتدبير مخاطر البلد ومخاطر التحويل، وكذا معالجة الشكايات.

ومن جانب آخر، يفرض المنشور على مؤسسات الائتمان التوفر على أنظمة معلومات واتصال فعالة، موثوق بها وملائمة، تغطي الأنشطة المهمة والمخاطر التي تتعرض لها.

4 – مراجعة التعليمة المتعلقة بالحكامة داخل مؤسسات الائتمان

تهدف مراجعة التعليمة المتعلقة بالحكامة داخل مؤسسات الائتمان إلى الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الحديثة الصادرة عن لجنة بازل، وملاءمة النص مع الأحكام الجديدة للمنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.

ومن أجل ملاءمة مقتضيات بازل الجديدة مع السياق المغربي، تم إجراء استقصاء حول ممارسات الحكامة على مستوى البنوك. وقد هم هذا الاستقصاء وضعية البنوك من حيث سياسات الأجور، والمتصرفون المستقلون، ولجان التدبير واللجان المنبثقة عن جهاز الإدارة. وفي هذا الإطار، تم إنجاز دراسة أثر حول تمثيلية المتصرفين المستقلين على مستوى أجهزة إدارة البنوك ولجانها.

وقد شكلت التعليمة الجديدة، الصادرة في أكتوبر 2014، موضوع تشاور مع الجمعية المهنية لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل بالمغرب، قبل عرضها على العموم قصد إبداء الرأي عبر الموقع الإلكتروني لبنك المغرب. وتنص التعليمة على وضع نظام حكامة يتلاءم مع نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات ومع أهميتها النظامية.

وتكمل هذه التعليمة المقتضيات المتعلقة بالبعد الجماعي للحكامة ومسؤوليات أجهزة الإدارة سواء بالنسبة للشركة الأم أو للفروع البنكية في مجال تدبير وتتبع المخاطر الهامة. وفي هذا الإطار، فإنها تعزز دور هذه الأجهزة، خاصة في مجال :

- فهم بنية المساهمين في المجموعة بشكل قبلي وبعدي ؛
- تبسيط بنيات المجموعة التي تتميز بمستوى تعقيد من شأنه إعاقة المراقبة والتحكم المناسبين للمخاطر المتعرض لها على مستوى المجموعة ؛
- التحقق من إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالوحدات المكونة للمجموعة وكذا بالمخاطر المرتبطة بها على مستوى الشركة الأم ؛
- تدبير وتتبع الأنشطة المزاولة داخل نطاقات ترابية أو بواسطة بنيات معقدة، مما يقلل من درجة الشفافية.

وفي ما يتصل بالمتصرفين المستقلين، تم التنصيص على معايير اختيارهم، مع تحديد نسبتهم داخل أجهزة الإدارة واللجان في ثلث عدد الأعضاء.

ويقضي النص أيضا بضرورة إحداث لجنة مخاطر منبثقة عن جهاز الإدارة تكون مستقلة عن لجنة الافتحاص، مع تحديد دورها وصلاحياتها.

وخصص فصل كامل المتطلبات المتعلقة بمنظومة الأجور داخل مؤسسات الائتمان التي يجب أن تتوفر على سياسة أجور تتوافق مع أهدافها على المدى الطويل.

5 – تطور القوانين التنظيمية الاحترازية والمحاسبية على الصعيد الدولي

على المستوى الاحترازي، همت الإصلاحات ومشاريع الإصلاح التي قامت بها لجنة بازل خلال سنة 2014 بالخصوص المنظومة الاحترازية من أجل قياس ومراقبة المخاطر الكبرى، والمعدل البنيوي للسيولة على المدى الطويل، ومراجعة المقاربة المعيارية برسم مخاطر الائتمان والمتطلبات في مجال التواصل المالي برسم الركن الثالث.

وعلى المستوى المحاسبي، تمثل التطور البارز المحقق في إصدار الصيغة النهائية للمعيار «IFRS 9 – الأدوات المالية».

1.5 – أهم التطورات الاحترازية على المستوى الدولي

1.1.5 – المنظومة الاحترازية لقياس ومراقبة المخاطر الكبرى

نشرت لجنة بازل، في شهر أبريل 2014، المنظومة الاحترازية لقياس ومراقبة المخاطر الكبرى التي تطبق على البنوك النشيطة على الصعيد الدولي.

وتكمل هذه المنظومة المعايير المتعلقة بالأموال الذاتية والمبنية على الخطر، حيث إن هذه المعايير لا تهدف بشكل خاص إلى حماية البنوك من الخسائر الكبيرة، الناجمة عن التخلف المفاجئ عن الأداء من قبل طرف مقابل فردي أو مجموعة من الأطراف المقابلة المترابطة فيما بينها.

وتفرض المنظومة على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطرها إزاء جميع أنواع الأطراف المقابلة، باستثناء الأطراف المقابلة السيادية. وبالنسبة لبعض الأنواع، يجري التفكير في الإعفاء من تطبيق الحد الخاص بالمخاطر الكبرى أو المخاطر التي تتطلب معالجة خاصة.

وفي إطار معالجة المخاطر إزاء الأموال، وهياكل التسنيد ومؤسسات التوظيف الجماعي، تفرض هذه المنظومة على البنوك تطبيق مبدأ الشفافية عندما تقتضي الظروف ذلك، وتقييم المخاطر الإضافية المحتملة والمرتبطة، ليس بالأصول الأساسية للبنية، ولكن بخصائصها المميزة وكذا بالأغيار الذين ترتبط بهم. وبعد تحديد هذه المخاطر، ينبغي تحديد تعرض آخر، إذا اقتضى الأمر ذلك، وأن يطبق عليه الحد الخاص بالمخاطر الكبرى.

ومن ناحية أخرى، أبقت لجنة بازل على تعريف المخاطر الكبرى عند المستوى السابق، أي 10% من الأموال الذاتية الأساسية على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين، والحد الأقصى للتعرض عند 25% من الأموال الذاتية الأساسية. وبالموازاة مع ذلك، خفضت القاعدة الجديدة الحد الأقصى للتعرض إلى 15% بالنسبة للبنوك النظامية.

واستبعدت القاعدة الجديدة تطبيق ترجيحات المخاطر التي كانت تمكن من تقليل حجم بعض التعرضات. وفرضت إعداد تقارير أكبر. وهو الأمر الذي يرمي إلى الرفع من شفافية الحصيلة.

ومنح للبنوك الدولية أجل ينتهي بتاريخ فاتح يناير 2019. من أجل ملاءمة أنشطتها مع الإصلاح.

2.1.5 – المعدل البنيوي للسيولة على المدى الطويل

من أجل تعزيز منظومة السيولة وتقليص مخاطر تمويل البنوك خلال فترة أطول. نشرت لجنة بازل. في أكتوبر 2014. النسخة النهائية لمعدل السيولة على المدى الطويل الذي يرتقب أن يدخل حيز التنفيذ في يناير 2018.

ويفرض المعدل البنيوي للسيولة على المدى الطويل على البنوك أن تمول أنشطتها بفضل موارد مستقرة بما فيه الكفاية لكي تتمكن من مواصلة أنشطتها بشكل سليم لفترة سنة واحدة في إطار سيناريو وقوع ضغوط ممتدة على فترة طويلة.

ويمثل هذا المعدل مبلغ التمويل القار المتوفر (الخصم) نسبةً إلى مبلغ التمويل القار المطلوب (الأصل). وبعبارة أخرى. ينبغي أن يكون مبلغ التمويل القار المتوفر على الأقل معادلا لمبلغ التمويل القار المطلوب. ويجب أن يساوي هذا المعدل على الأقل 100% وأن يتم التصريح به بشكل فصلي.

ويجب أن يتم تطبيق هذا المعيار على جميع البنوك الذي تزاول أنشطة على الصعيد الدولي على أساس مجمع. لكن يمكن تطبيقه أيضا على بنوك أخرى وعلى أية مجموعات ثانوية من وحدات البنوك ذات البعد العالمي. من أجل تشجيع انسجام أكبر وتحقيق المساواة في الشروط التنافسية بين البنوك الوطنية وتلك العابرة للحدود.

ومنذ إصدار نسخته الأولى في دجنبر 2010. شكل هذا المعيار. الذي يعتبر جزءا من إطار «بازل 3». موضوع عدة مناقشات وتعديلات تهدف إلى تصحيح بعض نقط الضعف التي تم تحديدها خلال فترة ملاحظة المعدل. وهي :

- معالجة غير متماثلة بإفراط لعناصر الأصل والخصم من شأنها أن تؤدي. في بعض الحالات. إلى متطلب «التحويل في الاتجاه المعاكس» ؛
- معالجة غير منسجمة للأصول التي تفوق مدتها سنة ؛
- التأثير السلبي المحتمل للمعدل على سير السوق ما بين البنوك وانتقال قرارات السياسة النقدية.

3.1.5 – مراجعة المقاربة المعيارية برسم مخاطر الائتمان

نشرت لجنة بازل في شهر مارس 2014 وثيقة تشاورية تتعلق بمراجعة المقاربة المعيارية برسم مخاطر الائتمان تهدف إلى تعزيز المنظومة الحالية.

وتتعلق هذه المراجعة بتقليص التقديرات الوطنية والتبعية إزاء التصنيفات الخارجية، وتحسين تنويع مصادر المخاطر والحساسية تجاهها، وكذا إمكانية المقارنة بين المتطلبات من حيث الأموال الذاتية التي تقيسها البنوك، وأخيرا، تعزيز الصلة بين المقاربة المعيارية ومقاربة التصنيف الداخلي.

وفي هذا الصدد، تفكر لجنة بازل في تعويض اللجوء إلى التصنيفات الخارجية، كما هو منصوص عليه في المقاربة المعيارية الحالية، باستخدام عدد محدود من معايير المخاطر القادرة على ضمان تمييز مناسب. وترتبط هذه المعايير بفئة التعرض، وهي مستوحاة من المعدلات المالية المستعملة في إطار نماذج التصنيف. وقد تم اختيارها لاعتبارها بسيطة، وحدسية ويمكن الحصول عليها بسهولة، كما أنها كفيلة بتفسير المخاطر في جميع النطاقات الترابية.

وقد أدلى بنك المغرب برأيه حول الوثيقة التشاورية وكذا بشأن التأثيرات التي يمكن ارتقابها، عن طريق الإجابة على الاستمارة التي أعدها البنك الدولي لهذه الغاية.

4.1.5 – مراجعة المتطلبات في مجال التواصل المالي

يهدف الركن الثالث لمنظومة بازل إلى تشجيع انضباط السوق من خلال متطلبات تنظيمية للتواصل، بغية إخبار الأطراف المتدخلة في السوق بخصوص ملاءمة الأموال الذاتية التنظيمية وتعرض البنوك للمخاطر.

وعلى إثر الأزمة العالمية، نشرت لجنة بازل وثيقة مراجعة تتعلق بالمتطلبات في مجال التواصل المالي، تعوض الوثيقة الصادرة سنة 2004 وتأخذ بالاعتبار التوصيات الجديدة لبازل 3.

ومن ضمن ما جاءت به هذه المراجعة، تحسين إمكانية مقارنة المعلومات وتناسقها عن طريق وضع إطارات دنيا متناسقة ومتطلبات في مجال المراقبة، والشمولية والوضوح بالنسبة للمعلومات الإضافية التي تعتبر ملائمة للسوق.

ويمكن أن تكون وتيرة رفع التقارير، حسب شكل محدد مسبقا وحسب طبيعة متطلب التواصل المعني، فصلية، أو نصف سنوية أو سنوية.

وحددت لجنة بازل تاريخ دخول هذه المتطلبات الجديدة حيز التنفيذ في نهاية سنة 2016.

2.5 – أبرز التطورات المحاسبية على الصعيد الدولي

بتاريخ 24 يوليوز 2014، وبعد الأزمة المالية، نشر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة النسخة النهائية من المعيار «IFRS 9 – الأدوات المالية»، ليحل محل المعيار «IAS 39 – الأدوات المالية : التقييد في المحاسبات والتقييم».

وعلى غرار المعيار السابق، يغطي هذا المعيار تصنيف الأدوات المالية وتقييمها، وانخفاض قيمتها ومحاسبة التغطية.

ويطبق المعيار «IFRS 9» بالنسبة للسنوات المالية التي ستبدأ انطلاقا من فاتح يناير 2018.

إطار 8 : أبرز التعديلات التي جاء بها المعيار IFRS 9

تهدف التعديلات التي جاء بها المعيار إلى تحسين عملية إخبار المستثمرين من خلال :

1 مقاربة منطقية وفريدة لتصنيف وتقييم الأصول المالية، تعكس النموذج الاقتصادي الذي يتم في إطاره حيازة هذه الأصول، وكذا نوع تدفقات الخزينة التعاقدية المرتبطة بها :

- عندما يكون الهدف من حيازة أصل مالي هو تحصيل تدفقات تعاقدية للخزينة فقط، يتم تقييم هذا الأصل بالتكلفة المستخمدة.
- عندما يكون الهدف من حيازة أصل مالي هو في نفس الوقت تحصيل تدفقات تعاقدية للخزينة واحتمالا بيع هذا الأصل المالي؛ يتم تقييم هذا الأصل بالقيمة الحقيقية التي تسجل تغيرات قيمتها على مستوى رؤوس الأموال الذاتية.
- أما الأصول المالية التي لا يتم حيازتها في إطار أي من النموذجين الاقتصاديين أعلاه، فيتم تقييمها بالقيمة الحقيقية، وتسجل تغيرات القيمة على مستوى حساب النتيجة.

2 نموذج فريد للتخفيض التدريجي، يقوم على "الخسائر المرتقبة" . خلافا لقواعد المعيار IAS 39، التي كانت مبنية على نموذج تخفيض قيمة الخسائر المحققة، ينص المعيار IFRS 9 على إحداث نموذج جديد لتخفيض القيمة، يؤدي إلى التعرف بشكل أسرع على خسائر الائتمان المتوقعة. ويشترط المعيار الجديد أن تثبت الوحدات الخسائر المتوقعة للائتمان بمجرد تقييد الأدوات المالية في المحاسبة، وأن يتم تقييد الخسائر المرتقبة في المحاسبة طوال مدة سريان القرض على أساس منتظم.

3 مقاربة معدلة بشكل ملحوظ لمحاسبة التغطية1، تتماشى بشكل أكبر مع نشاط تدبير المخاطر.

بالنسبة للمغرب، ستكون مؤسسات الائتمان الخاضعة لمعايير IFRS مطالبة بملاءمة أنشطتها مع هذا المعيار الجديد.

بنك المغرب

الباب الخامس

الإشـــراف البـنـكـيّ
والمـراقـبـة الاحـتـرازيـة الكـليـة

بنك المغرب

بنك المغرب

بالموازاة مع تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، ركز بنك المغرب مراقبة هذه المؤسسات في المقام الأول على مناطق المخاطر الناجمة عن الظرفية الاقتصادية.

وعلى مستوى الرقابة الاحترازية الجزئية، تم التركيز على تقييم جودة أصول البنوك وممارساتها المتعلقة بالحكامة وعلى مراقبة أنشطتها العابرة للحدود.

وأولى البنك أيضا عناية خاصة بتطبيق قواعد بازل 3 برسم الأموال الذاتية والسيولة على المدى القصير.

كما واصل البنك العمل على نطاق أوسع بهدف تحقيق الاستقرار المالي. وتميزت هذه السنة بالعمل على تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية وإجراء تمرين لمحاكاة الأزمة، بمساعدة البنك الدولي وبالتعاون مع السلطات المالية الأخرى.

وتم أيضا توجيه أشغال المراقبة، خلال الفصل الأخير من السنة، نحو الإعداد لمهمة تقييم القطاع المالي المغربي التي أنجزت بشكل مشترك من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في شهر أبريل 2015.

1 – الإشراف الاحترازي الجزئي

في إطار إشرافه الاحترازي الجزئي، يراقب بنك المغرب احترام مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها لمقتضيات القانون البنكي ونصوصه التطبيقية.

وفي هذا الصدد، فإن بنك المغرب مؤهل بالخصوص لمنح الاعتمادات لمؤسسات الائتمان قصد مزاولة أنشطتها، وللمصادقة على تعيين مراقبي حساباتها وعلى تعيين متصرفيها ومسيريها، ولإصدار القواعد المحاسبية والاحترازية المطبقة عليها، ومراقبة المؤسسات الخاضعة لهذه القواعد، وإصدار العقوبات في حق المؤسسات المخالفة للقوانين ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.

1.1 – الاعتمادات والترخيصات

منح بنك المغرب، خلال سنة 2014، 5 اعتمادات، بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، من أجل :

- قيام أحد البنوك بإحداث فرع متخصص في الوساطة في مجال تحويل الأموال ؛
- قيام أحد البنوك بعملية إدماج عن طريق الضم لفرعه المتمثل في شركة تمويل ؛
- إعادة هيكلة رأسمال شركة وساطة في مجال تحويل الأموال ؛
- إعادة شراء شركة وسيطة في مجال تحويل الأموال من طرف فرع أحد البنوك ؛
- توسيع نشاط شركة تمويل ليشمل شراء وتحصيل الديون.

كما رخص البنك، بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، بما يلي :

- قيام أحد البنوك الإسبانية بفتح مكتب تمثيلي له بالمغرب ؛
- قيام إحدى شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال بفتح فرع لها في السينغال ؛
- قيام أحد البنوك بفتح فرع له في الصين ؛
- قيام أحد البنوك بإنشاء فرعين متخصصين في التمويل الأصغر في كوت ديفوار ومالي ؛
- قيام 3 بنوك بفتح 7 مكاتب تمثيلية في الخارج.

ومن جهة أخرى، صادق بنك المغرب على :

25 ملفا يتعلق بتعيين مراقبي حسابات كي يزاولوا مهامهم داخل 7 بنوك، و7 شركات تمويل، و4 شركات للوساطة في مجال تحويل الأموال، و7 جمعيات للقروض الصغرى ؛

تعيين 25 متصرفا ومسيرا داخل 12 مؤسسة ائتمان وجمعيتين للقروض الصغرى.

كما رفض طلب الاعتماد من أجل إنشاء بنك متخصص في تدبير ثروات الزبناء غير المقيمين، وذلك بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

2.1 – أنشطة المراقبة

خلال سنة 2014، شملت أنشطة مراقبة بنك المغرب 83 مؤسسة13، موزعة ما بين 19 بنكا، و34 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى، و9 شركات لتحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان.

وتستند هذه الأشغال إلى الجمع بين عمليات المراقبة الدائمة المنجزة عن بعد، والمراقبة في عين المكان.

ومن خلال المراقبة الدائمة، يراقب بنك المغرب ويقيم المخاطر التي تواجهها المؤسسات، وكذا جودة منظومتها المتعلقة بالمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر. وترتكز هذه الأشغال على دراسة التقارير التنظيمية التي ترفعها إليه المؤسسات بشكل دوري، وعلى استغلال نتائج عمليات المراقبات الميدانية التي يقوم بها البنك وتقارير مراقبي حسابات المؤسسات الخاضعة للمراقبة. ويتم استكمال هذه التحاليل بواسطة لقاءات منتظمة واجتماعات دورية مع أجهزة تسيير مؤسسات الائتمان ومع المسؤولين المكلفين بمهام التدبير الإجمالي للمخاطر، والمالية، والمطابقة، وعمليات المراقبة الدورية والدائمة، حيث يتم عقد لقاءات سنوية مع مراقبي حسابات المؤسسات الخاضعة للمراقبة من أجل تقييم نتائج أعمالهم المرتبطة بمراقبة الحسابات وبمراجعة منظومات المراقبة الداخلية والمحاسبة.

13 لا يشمل هذا العدد شركة وساطة في مجال تحويل الأموال حصلت على الاعتماد مؤخرا في النصف الثاني من سنة 2014.

وتمكن نتيجة هذه الأنشطة من تحديد نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات، من خلال اعتماد منهجية تصنيف داخلي لبنك المغرب، تسمى SANEC. ويسمح هذا التقييم بتعديل قوة عمليات المراقبة الواجب تخصيصها للمؤسسات الخاضعة للمراقبة، كما أنه يؤدي إلى الشروع في عمليات وقائية أو تصحيحية إذا وصلت النقطة إلى مستويات معينة.

ويتم إخبار مسيري البنوك، أثناء انعقاد الاجتماعات الدورية، بالتقييم الإجمالي للوضعية المالية والاحترازية لهذه المؤسسات، الذي تعكسه منهجية التصنيف SANEC.

إطار 9 : مراجعة نظام المساعدة في تصنيف البنوك

اعتمد بنك المغرب، منذ سنة 2006، منهجية لتقييم نوعية المخاطر التي تخص البنوك، تؤدي إلى منح تنقيط حسب نظام SANEC. وتشمل هذه المنهجية عوامل المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات وتمكن من تقييم تعرضها لهذه المخاطر، من جهة، ومن جهة أخرى تقييم جودة الآليات المعتمدة من أجل تدبيرها. ويتم تنقيط أي مؤسسة حسب سلم تنقيط يمتد من 1، التي تعتبر أحسن نقطة، إلى 5 وهي أسوء نقطة.

واعتبارا لتطور المعايير التنظيمية والممارسات المتعلقة بالمراقبة البنكية، قام بنك المغرب بمراجعة منهجية التقييم SANEC. وتهدف هذه المراجعة إلى الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر العابرة للحدود، والمتطلبات التنظيمية الجديدة ولاسيما في مجال حكامة البنوك ومراقبتها الداخلية. كما تم إدراج معايير جديدة تتعلق بالمخاطر داخل نطاق SANEC، وتهم التواصل المالي، وواجب اليقظة ومعالجة شكايات الزبناء.

وأصبحت عملية التقييم تشمل ثمانية عشر معيارا من معايير المخاطر، الكمية والكيفية، مجمعة في ستة مجالات :

- جودة الأصول ؛
- الملاءة ؛
- السيولة وخطر سعر الفائدة الإجمالي ؛
- المردودية ؛
- الحكامة والتحكم في المخاطر ؛
- قابلية التأثر بمخاطر السوق.

كما أدخلت بعض الفروق الدقيقة في عملية التصنيف، إذ يمكن إرفاق كل نقطة بعلامة موجبة "+" أو سالبة "–" كي يكون التقييم أكثر دقة.

وفي ما يتعلق بالمراقبة الميدانية، فقد حُدد البرنامج الخاص بها برسم سنة 2014 مع الأخذ في الاعتبار نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وأهميتها النظامية، مع التركيز أكثر، على غرار السنوات الماضية، على الاستقصاءات الموضوعاتية حول جوانب المخاطر التي تم تحديدها من خلال عمليات المراقبة الدائمة. وأجريت ثلاث مهام عامة لدى بنك واحد وشركتي تمويل، بينما أنجزت ثلاث عشرة مهمة مراقبة ميدانية موضوعاتية، همت 24 مؤسسة، منها 18 بنكا و3 شركات تمويل و3 جمعيات للقروض الصغرى. وعرفت مهمتان موضوعيتان مشاركة مفتش من اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا حول موضوع مراقبة البنوك لفروعها المتواجدة في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز مهمة مراقبة بشكل مشترك بين هذه اللجنة لدى فرع لمجموعة بنكية بكوت ديفوار.

1.2.1 – مراجعة الممارسات المرتبطة بحكامة البنوك

قام بنك المغرب بإنجاز استقصاءات ميدانية لدى البنوك قصد تقييم نظام الحكامة الخاص بها، استعدادا لتنفيذ المقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة المتعلقة بهذا المجال.

وهمت عمليات المراقبة هذه دراسة تركيبة أجهزة حكامة البنوك وطريقة سيرها، ودور المتصرفين في مراقبة المخاطر ونظام رفع التقارير بشأن المخاطر إلى جهاز التسيير. كما هم التقييم أيضا وجود متصرفين مستقلين داخل هذا الجهاز.

ومن جهة أخرى، تمحورت المهام حول فعالية منظومات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية في إطار حكامة المجموعات البنكية، وكذا حول سياسات التعيين والأجور وتدبير تضارب المصالح.

وبالموازاة مع ذلك، تم عقد اجتماعات مع مسيري مؤسسات الائتمان، بخصوص تطبيق المقتضيات التنظيمية الجديدة في مجال الحكامة المنصوص عليها في النصوص المعدلة بشأن المراقبة الداخلية والحكامة.

2.2.1 – تتبع تطبيق قواعد بازل 3 المتعلقة بالأموال الذاتية والسيولة

وفقا لبنود المذكرة التقنية المتعلقة بالطرق العملية لتطبيق منشور بنك المغرب حول الأموال الذاتية طبقا لقواعد بازل 3، رفعت المؤسسات الخاضعة أولى التقارير تطبيقا للقواعد الجديدة، برسم القرار الصادر في نهاية يونيو 2014. وأجريت عمليات المراقبة من أجل التأكد من التطبيق الجيد لهذه المعايير. وأخذا في الاعتبار المقتضيات الانتقالية، بلغت معدلات ملاءة البنوك مستويات أعلى من الحد الأدنى القانوني، باستثناء بنكين اثنين تمت مطالبتهما باعتماد مخطط لتعزيز أموالهما الذاتية.

وبخصوص معامل السيولة على المدى القصير، الذي سيصبح فعليا ابتداء من فاتح يوليوز 2015، رفعت البنوك إلى بنك المغرب، انطلاقا من سنة 2014، تقارير فصلية.

وبعد دراستها من طرف بنك المغرب، شكلت هذه التقارير موضوع مناقشات مع المؤسسات البنكية من أجل تثبيتها.

3.2.1 – عمليات المراقبة المتعلقة بأبرز المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الائتمان مع التركيز أكثر على تغطية مخاطر الائتمان

خلال سنة 2014، واصل بنك المغرب تتبعه الوثيق لجودة أصول البنوك سواء على أساس فردي أو مجمع، مع إيلاء عناية خاصة لتغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن.

وعقدت لقاءات منتظمة مع المسؤولين المكلفين بتدبير المخاطر حول تطور وضعية أهم ملفات القروض. وهمت

استقصاءات موضوعاتية أجريت بعين المكان، لدى البنوك الكبرى، الدراسة المعمقة لعينات هامة من ملفات القروض الممنوحة للمقاولات. كما همت أشغال المراقبة الميدانية، خلال هذه السنة، دراسة المؤن التي تم تكوينها على سبيل تغطية الديون المعلقة الأداء وتثمين الضمانات المرتبطة بها والمقبولة على المستوى الاحترازي.

كما ركزت بعض المهام على نماذج التصنيف الداخلية المعتمدة من طرف البنوك في إطار عملية تدبير مخاطر الائتمان.

وعلى إثر عمليات المراجعة هذه، طلب بنك المغرب من البنوك القيام بتخفيض تصنيف الديون المقبولة ووضعها تحت المراقبة. كما طولبت بعض البنوك بتوفير مبالغ تكميلية للمؤن المكونة بشأن بعض الملفات، نتيجة بالخصوص لانخفاض قيمة الضمانات أو بسبب المستوى المرتفع للمخاطر المرتبطة بها.

وفي ما يتصل بخطر التركز، تمت مطالبة بعض المؤسسات بالقيام، داخل الآجال المحددة، بتسوية بعض حالات التجاوزات مقارنة مع المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر على كبار المدينين. وتم اقتطاع مبالغ التجاوزات غير المسواة من الأموال الذاتية.

ومن جانب آخر، ونظرا للارتفاع الهام للنتيجة التي أفرزتها البنوك على مستوى عمليات السوق، تم تنظيم زيارة ميدانية حول طرق تقييم محافظ التداول.

ومازال تدبير مخاطر سيولة البنوك يحظى باهتمام كبير بالرغم من تراجع الضغوط على خزائن البنوك خلال سنة 2014.

وتم الإبقاء على الاجتماعات الدورية المتواترة مع المسؤولين الماليين للبنوك من أجل تدارس مؤشرات السيولة. ومن جانب آخر، شكلت المنظومة الكيفية خلال هذه السنة موضوع استقصاء موضوعاتي ميداني لدى بعض البنوك. وركز هذا الاستقصاء على دراسة آليات قياس مخاطر السيولة ولاسيما نماذج التقييم التي أعدتها البنوك.

وخلال سنة 2014، تم استكمال عمليات المراقبة هذه بتقييم نتائج اختبارات الضغط التنظيمية التي تقوم بها البنوك من أجل تقييم متانتها إزاء مختلف الصدمات المحتملة المتعلقة بالائتمان، والسيولة، والتركز والسوق. وتشير نتائج هذه الاختبارات بشكل عام إلى مقاومة البنوك للسيناريوهات المعتمدة، وقد تمت دعوة بعض البنوك إلى اتخاذ تدابير ملائمة للحد من التأثيرات المحتملة لهذه الصدمات.

ومازالت مسألة مراقبة احترام القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف مؤسسات الائتمان، تحظى باهتمام بنك المغرب. وقد تمت هذه المراقبة من خلال دراسة الأجوبة المقدمة على الاستمارة القانونية السنوية حول واجب اليقظة والمعلومات الواردة في التقرير حول المطابقة الذي أعدته هذه المؤسسات. كما تم تنظيم زيارات ميدانية للتحقق من التنفيذ الفعلي لواجبات اليقظة لدى بعض البنوك.

وفي إطار الاتفاق الذي يربطه بوحدة معالجة المعلومات المالية، تدخل بنك المغرب من خلال مراقبة ميدانية قصد التأكد لدى إحدى المؤسسات من مطابقة منظومة التصريح إزاء هذه الوحدة.

وعلى مستوى المخاطر التشغيلية، ونتيجة للحوادث التي تم تسجيلها بالنسبة لبعض البنوك، طالب بنك المغرب بإعادة النظر في طريقة عمل بعض الأنظمة، كما تتبع تنفيذ أشغال تسوية الاختلالات المرتبطة بها.

ومن جهة أخرى، أجرى بنك المغرب عمليات مراقبة ميدانية لدى بعض المؤسسات بهدف تقييم النظام الذي تم إعداده لضمان استمرارية أنشطتها الهامة، في حال حدوث اضطرابات تشغيلية مهمة. وشملت عمليات المراقبة هذه مطابقة مخططات استمرارية النشاط، وتنظيم وسير الأنظمة المرتبطة بها، وكذا تجارب تفعيل هذه المخططات.

وختاما، همت عمليات مراقبة ميدانية التحقق من التصريحات التنظيمية وتطبيق المؤسسات للأشغال التصحيحية التي طالبهم بها بنك المغرب سابقا.

4.2.1 – مراقبة الأنشطة العابرة للحدود

بالنظر إلى تواجد المجموعات البنكية المغربية الكبرى الثلاث في الخارج، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء، أصبح الإشراف العابر للحدود يحتل مكانة تتزايد أهميتها ضمن مراقبة هذه المجموعات.

وفي هذا السياق، أضفى بنك المغرب الطابع الرسمي على سياسته الداخلية المتعلقة بالإشراف العابر للحدود، والتي تقوم على الترخيص المسبق لمشاريع التواجد في الخارج، والإشراف ومراقبة المجموعة العابرة للحدود، وتتبع الوضعية العامة للفروع بالخارج والتعاون مع سلطات المراقبة في بلدان الاستقبال.

إطار 10 : الترخيص المسبق لمشاريع التواجد في الخارج

يخضع كل مشروع إنشاء أو شراء فروع في الخارج أو تعزيز مشاركة المجموعات البنكية المغربية في بنوك أجنبية، لترخيص مسبق من طرف بنك المغرب، طبقا لمقتضيات القانون البنكي. وحسب القانون البنكي الجديد، يُشترط هذا الترخيص بشكل صريح عندما يتعلق الأمر بالمشاركة غير المباشرة في الوحدات الموجودة سلفا أو التي هي في طور الإنشاء في الخارج.

عند دراسة طلب الترخيص، يُقَيِّم بنك المغرب التنظيم التوقعي ونوعية المخاطر الخاصة بالفرع الجديد، والقيمة المضافة لهذا المشروع بالنسبة للمجموعة البنكية ولبلد الاستقبال على حد سواء. كما يدرس البنك التأثير الاحترازي لأي عملية إنشاء فروع في الخارج على المجموعة من حيث الرسملة وتطور معدل الملاءة. ويأخذ التقييم في الاعتبار أيضا جودة النظام الذي أعده البنك من أجل مراقبة فروعه بالخارج وقدرته على التدبير الملائم لكل فرع جديد.

في إطار المراقبة، توافي المجموعات البنكية بنك المغرب بمخططات العمل الثلاثية لفروعها في الخارج، والتي تبين التطور المرتقب لأهم مؤشراتها الخاصة بالنشاط والمردودية. ويطالب بنك المغرب أيضا بتقرير حول أنشطة الفروع البنكية في الخارج، يهم معطياتها المالية والاحترازية، وتقارير مراقبي الحسابات وعمليات التفتيش المنجزة من طرف الشركات الأم وسلطات المراقبة ببلد الاستقبال. وإذا اقتضى الأمر، يطالب البنك كذلك بتقرير حول تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن سلطات بلد الاستقبال.

وبالنظر إلى تزايد عدد فروع البنوك المغربية في الخارج، تم إعداد مقاربة تنقيط لهذه الفروع، تهدف إلى عقلنة عملية التتبع. ويتم الحصول على هذا التنقيط على أساس قيم المؤشرات المتعلقة بحجم الفرع داخل المجموعة، وجودة أصوله، ومردوديته، ورسملته، ومستوى مخاطر البلد وتقييم سلطات الإشراف لهذا البلد.

وفي نفس السياق، تواصلت الاجتماعات مع أجهزة تسيير البنوك بشكل منتظم، بهدف مناقشة المواضيع المتعلقة بوضعية فروعها في الخارج وبمدى تقدم مشاريع توسيع منظومات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية لتشمل كامل نطاق المجموعة في الخارج.

وفي ما يتعلق بالمراقبة في عين المكان، تم القيام بمهمة مشتركة من طرف اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا وبنك المغرب لدى فرع مجموعة بنكية في كوت ديفوار، من أجل تقييم جودة أصولها، وآلية حكامتها ونظام تدبيرها الذي أعدته شركتها الأم.

وتم إعداد المواضيع التي شملتها هذه المهمة بالتعاون مع سلطات بلد الاستقبال. وعلى إثر هذه المهمة، وفضلا عن التقرير المسلم إلى مسيري الفرع الأجنبي، سلم بنك المغرب إلى مسيري الشركة الأم النتائج التي خلصت إليها هذه المهمة.

وقام بنك المغرب أيضا بعمليات مراقبة في عين المكان لدى شركات أم في المغرب، تتعلق بفاعلية مراقبة الفروع في الخارج ومتانة آلية المجموعة في مجال الحكامة، والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر. وساهم مفتش تابع للجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في هاتين المهمتين.

كما واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع المراقبين الأجانب، وشرع في مراجعة الاتفاقيات المرتبطة بهذا الشأن كي يدرج فيها مقتضيات تتعلق بالتعاون في مجال حل الأزمات.

وعلى المستوى التشغيلي، أعد بنك المغرب مجموعة من قنوات التواصل والتعاون مع نظرائه. وفضلا عن المبادلات الظرفية بمناسبة دراسة طلبات الاعتماد، عمل بنك المغرب على إرساء علاقة منتظمة أكثر مع سلطات المراقبة التي تخضع لها وحدات تابعة لمجموعات بنكية مغربية، من خلال لقاءات متعددة الأشكال.

ومن أجل تعزيز هذا التعاون، وطبقا لتوصيات لجنة بازل ولأفضل الممارسات، نظم بنك المغرب، في شهر يونيو من سنة 2014، الاجتماع الأول لمجمع هيئات الإشراف بالنسبة لمجموعة بنكية مغربية خارج الحدود وشرع في الاستعدادات لعقد اجتماع مجاميع هيئات الإشراف بالنسبة للمجموعتين البنكيتين الأخريين في الخارج.

وقبل اجتماع المجمع، قام بنك المغرب، خلال مرحلة الإعداد للاجتماع، بتجميع معطيات التقييم من لدن سلطات الإشراف المشاركة حسب مخططات معدة مسبقا. وتم تقييم نوعية المخاطر الخاصة بوحدات المجموعة من طرف مراقبين حسب سلم من 5 نقط، يعكس الوضعية المالية والاحترازية لكل فرع وعوامل الخطر المرتبطة بنشاطه.

وعلى غرار السنوات الثلاث الأخيرة، شارك بنك المغرب في مجمع هيئات الإشراف الخاص بمجموعة بنكية أجنبية متواجدة بالمغرب. وخلال هذا اللقاء، الذي نظمته سلطة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات، تم استعراض تطور نوعية المخاطر المرتبطة بالمجموعة خلال مرحلة ما بعد الأزمة.

واعتبارا للتغييرات التي طرأت بسبب اعتماد آلية مراقبة موحدة على مستوى منطقة الأورو، تم توسيع التعاون حسب بنود الاتفاقية التي تجمع بنك المغرب بسلطة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات ليشمل أيضا البنك المركزي الأوروبي.

5.2.1 – التتبع المنتظم لتنفيذ توصيات بنك المغرب

تم إلزام المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب باتخاذ تدابير تصحيحية لمعالجة جوانب القصور التي تم رصدها خلال عمليات المراقبة في عين المكان وعن بعد. ويتم إنجاز تتبع منتظم عن بعد لتنفيذ إجراءات التسوية، داخل الآجال المحددة، على أساس التوضيحات التي تقدمها المؤسسات أو بواسطة عمليات مراقبة في عين المكان، في بعض الحالات.

وتم إصدار عقوبات تأديبية في حق بعض المؤسسات نتيجة ارتكابها مخالفات للقانون. وهمت هذه العقوبات بنكين وشركة تمويل واحدة.

2 – المراقبة الاحترازية الكلية

قاد بنك المغرب، خلال السنوات الأخيرة، عدة ورشات من أجل إعداد آلية مؤسساتية وتحليلية للمراقبة الاحترازية الكلية. وفي سنة 2014، أرست مصادقة البرلمان على القانون البنكي الصادر في بداية سنة 2015، الأساس القانوني لممارسة هذه المهمة الجديدة.

وبالموازاة مع ذلك، تواصلت الأعمال الاعتيادية للجنة الاستقرار المالي الداخلي ببنك المغرب ولجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي، التي تم تعويضها في الإطار القانوني الجديد بلجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. كما عمل بنك المغرب على تعزيز الإطار التحليلي، عن طريق دعم مراقبة المخاطر النظامية.

وعلى مستوى آلية تدبير الأزمات، أعد بنك المغرب دليلا داخليا لحل أزمات البنوك. وأجرى، بمشاركة سلطات تنظيم النظام المالي الأخرى ووزارة المالية، تمرينا ثانيا لمحاكاة الأزمات بالتعاون مع البنك الدولي.

كما انكب بنك المغرب أيضا على الأشغال التحضيرية لإسناد الصندوق الجماعي لضمان الودائع لمتعهدين خارجيين، حسبما تنص عليه مقتضيات القانون البنكي الجديد.

1.2 – انعقاد اجتماعات لجنة الاستقرار المالي ولجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي

خلال سنة 2014، عقدت لجنة الاستقرار المالي ولجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي اجتماعين برئاسة والي بنك المغرب.

وبذلك، اجتمعت السلطات المالية، تحت إشراف لجنة التنسيق، لكي تتدارس بشكل فصلي خريطة المخاطر النظامية التي تغطي القطاع البنكي، وقطاع التأمينات وكذا أسواق رؤوس الأموال، وتقيم انعكاسات التطورات الأخيرة المسجلة والمتوقعة على الصعيد الماكرو الاقتصادي النقدي، والمالي والتنظيمي على الاستقرار المالي.

وقبل اجتماع لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي، عملت لجنة الاستقرار المالي الداخلية لبنك المغرب على توضيح المؤشرات الاحترازية الكلية التي تشكل خريطة المخاطر النظامية، ودرجة المخاطر التي تمثلها بالنسبة للاستقرار المالي واختبارات الضغط التي تم إجراؤها قصد تقييم متانة المؤسسات البنكية. وبالإضافة إلى ذلك، عالجت اللجنة، خلال سنة 2014، المواضيع المتعلقة بطرق تطبيق التعليمة المرتبطة بمنح قروض عاجلة، وبالإطار التنظيمي لمعاملة البنوك ذات أهمية نظامية وبالتصديق على نشر التقرير الأول حول الاستقرار المالي.

2.2 – تعزيز الإطار التحليلي للاستقرار المالي

يستند الإطار التحليلي للاستقرار المالي إلى مكونين أساسين : خريطة إجمالية للمخاطر تتمثل في جدول مؤشرات استشرافي شامل لأهم مصادر المخاطر بالنسبة للنظام المالي، ونظام اختبار الضغط الذي يهدف إلى التقييم الكمي لهذه المخاطر في حال تحققها.

إطار 11 : خريطة المخاطر التي تتتبعها لجنة الاستقرار المالي

يتضمن تقييم النظام المالي تقييم المخاطر الناجمة عن المحيط الماكرو اقتصادي، والمؤسسات المالية والأسواق، وعن القطاع العقاري وكذا عن القطاع غير المالي، بما في ذلك المقاولات والأسر والدولة. ويتم التقييم على أساس مجموعة من مؤشرات المخاطر المتطابقة لكن أيضا الاستشرافية، التي تم تجميعها في 8 أركان اعتبرت مهمة بالنسبة للاستقرار المالي بالمغرب.

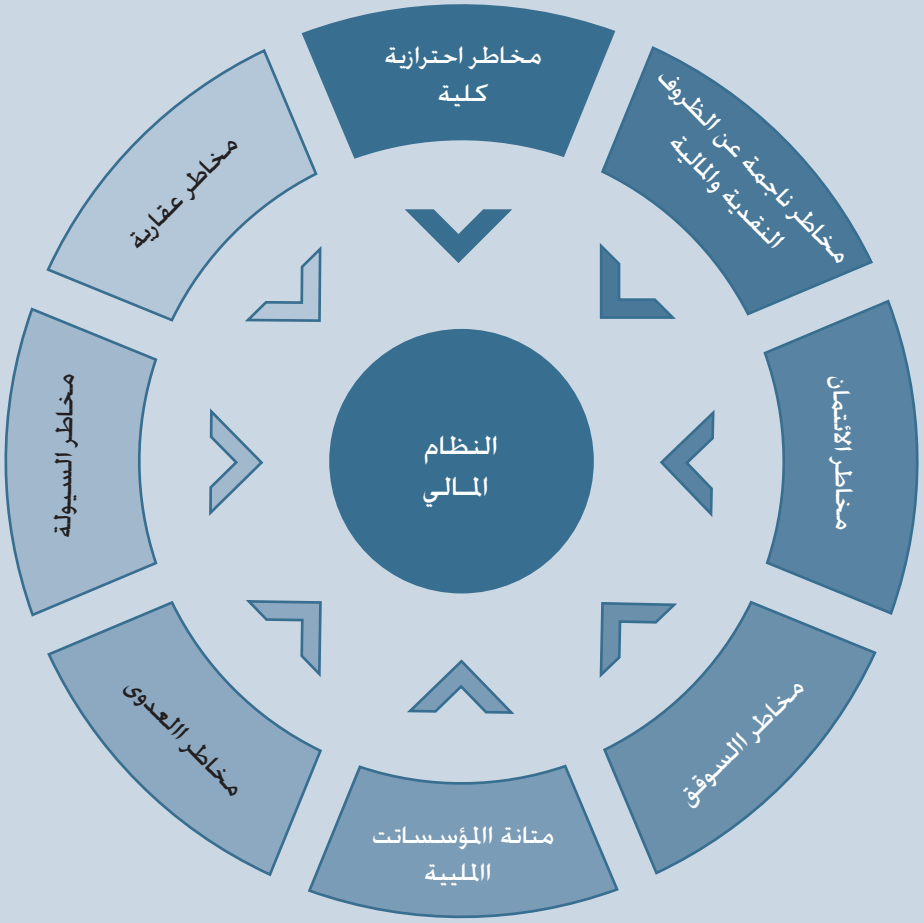

وتشكل الخريطة الشاملة للمخاطر موضوع تقييم تم تقنينه من خلال مقاربة تنقيط المؤشرات والأركان. ويمكن تعديل النقط الناجمة عن هذه المقاربات بناء على رأي خبير في المجال. وتتراوح هذه النقط داخل نطاق يمتد من 1 إلى 5 يعكس مستوى متزايدا للمخاطر.

وتم خلال هذه السنة استكمال منظومة تحليل المراقبة الاحترازية الكلية بوضع إطار لتحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، تشمل البنوك وشركات التأمين. كما تم توسيع منظومة مراقبة مديونية المقاولات، التي تتم على أساس تتبع معدلات الحصيلة الخاصة بعينة تضم أكثر من 1300 مقاولة، لتشمل أهم المقاولات العمومية.

وتم أيضا تحسين الإطار التحليلي والمعلوماتي، برسم تقييم خطر العدوى، عن طريق التقييم الكمي للعلاقات المترابطة العابرة للحدود والمباشرة بين البنوك المغربية وفروعها في الخارج. كما تم تحيين خريطة العلاقات بين البنوك وشركات التأمين، التي تعكس خطر العدوى داخل القطاع المالي على مستوى السوق المحلية.

3.2 – تعزيز إطار التنسيق بين سلطات الإشراف على القطاع المالي

أخذا بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة العالمية، نص القانون البنكي على تشكيل لجنة بين سلطات الإشراف للتنسيق ومراقبة المخاطر النظامية من أجل ضمان مراقبة المخاطر النظامية.

وتقوم هذه المراقبة على تقاسم أفضل للمعلومات بين أعضاء هذه اللجنة وكذا من طرف أعضاء لجنة الأزمات التي أحدثت بموجب اتفاقية موقعة سنة 2012 بين وزارة الاقتصاد والمالية، ووالي بنك المغرب والمدير العام لمجلس القيم المنقولة. وتم خلال سنة 2014 تعزيز التنسيق بين سلطات الإشراف على القطاع المالي عن طريق التوقيع على إطار تبادل المعطيات. ويحدد هذا الإطار المعلومات التي ينبغي تبادلها بين السلطات المذكورة في الظروف العادية، وكذا المعلومات التي يتعين تقاسمها في حال وقوع أزمات.

وتشكل هذه المنظومة إطار تبادل مستهدف يُرتقب أن يمكن سلطات الإشراف على القطاع المالي من القيام بأعمالها الرامية إلى تنظيم القطاع المالي، حيث تتبادل هذه السلطات، في الظروف العادية، جميع المعلومات والمعطيات المفيدة لممارسة مهامها وكذا لتحديد المخاطر النظامية.

وتخص المعطيات الواجب تبادلها كلا من المؤسسات المالية والأسواق المالية والبنية التحتية المالية، وتتمحور حول المعطيات الخاصة بالمخاطر المرتبطة بالتعرضات، والاحتياطات المتاحة لمواجهة الصدمات المحتملة والعلاقات بين مختلف مكونات القطاع المالي.

وتتعلق المعلومات موضوع التبادل أيضا بالمعطيات البنيوية المتعلقة بتنظيم سلطات الإشراف على القطاع المالي ونشاطها.

ويقضي إطار التبادل باقتسام المعطيات سواء على أساس كلي، على مستوى القطاع، أو على أساس فردي بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية. ويمكن أن تكون وتيرة التبادل المعتمدة إما سنوية أو نصف سنوية، بحسب ما إذا كان التبادل يتعلق بمعلومات بنيوية أو كمية. وتخضع بعض المعطيات الخاصة بالسوق لوتيرة تبادل شهرية.

ويتم حاليا تطوير قاعدة معلوماتية لتسهيل عمليات تبادل المعلومات.

وفي حالة وقوع الأزمات، يتم تحيين المعلومات التي يتم تبادلها في الظروف العادية، الكلية منها وتلك المتعلقة بالمؤسسات المالية المعنية مباشرة بالصدمة، ويتم تقاسمها من طرف سلطات الإشراف، على أساس آخر المعطيات المتوفرة. ويتم استكمالها بالمعطيات التي تمكن من تقييم تأثير الصدمة على القطاع المالي.

4.2 – إجراء تمرين ثان لمحاكاة الأزمة

بعد التمرين الأول الذي أنجز سنة 2009، شارك بنك المغرب في تمرين ثان في شهر ماي 2014، بمساعدة البنك الدولي وبمشاركة وزارة الاقتصاد والمالية، ومجلس القيم المنقولة، ومديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي. وكان الهدف من هذا التمرين هو اختبار سير الأنظمة التشغيلية والقانونية الموجودة، في ظل سيناريو وقوع أزمة، وكذا آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين سلطات الإشراف على القطاع المالي.

ونظم تمرين المحاكاة هذا على امتداد يوم كامل بدون انقطاع، واندرج في إطار القانون البنكي الجديد. وشمل سيناريو الأزمة عدة صدمات حتى يكون للأزمة بعد نظامي. وتم إعداده من طرف فريق تقني محلي يتكون من ممثلين عن بنك المغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية، ومجلس القيم المنقولة ومديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، مع فريق من البنك الدولي، على شكل أحداث متتالية همت التعرف على المشاركين أثناء يوم إجراء التمرين.

وأظهر هذا التمرين أن معالجة المعلومة، وسير مساطر ووسائل حل الأزمات، وكذا اتخاذ القرار من طرف السلطات يتم بشكل ملائم. غير أنه يرتقب إدخال بعض التحسينات في مجال تقنين التواصل العمومي في فترات الأزمات، وإعداد إطار لتسوية الأزمات العابرة للحدود.

5.2 – إسناد نظام ضمان الودائع لمتعهد خارجي

يمثل نظام ضمان الودائع أحد العوامل الأساسية التي تساهم في الاستقرار المالي، كما أنه يشكل جزءً من منظومات الحماية المالية المخصصة لضمان سلامة أموال المودعين.

وفي المغرب، أحدث الصندوق الجماعي لضمان الودائع سنة 1993، وشرع في ممارسة نشاطه سنة 1996. ويتمثل هدف هذا الصندوق في حماية مصالح المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم. ومنذ إنشائه، تولى بنك المغرب مهمة تدبيره. واستعدادا للمصادقة على القانون البنكي الجديد، قام البنك بأشغال تهدف إلى الإعداد لتطبيق المقتضيات القانونية الجديدة المتعلقة بالخصوص بإسناد تدبير هذا الصندوق لمتعهد خارجي. وتروم هذه المقتضيات ملاءمة هذا التدبير مع الممارسات الجيدة الدولية ومع المبادئ الأساسية للجنة بازل وللجمعية الدولية لضامني الودائع. كما تنص بشكل خاص على إسناد تدبير الصندوق الجماعي لضمان الودائع لشركة أنشئت حديثا لهذه الغاية. وقد انعقد أول اجتماع لمجلس إدارة هذه الشركة الجديدة في بداية سنة 2015.

6.2 – إعداد دليل داخلي لتسوية الأزمات بالبنوك

أعد بنك المغرب، طبقا للمعايير الدولية، دليلا داخليا لتسوية الأزمات بالبنوك. ويوضح هذا الدليل طرق تطبيق الإطار القانوني والاتفاقي الذي يؤطر معالجة الصعوبات البنكية وتدبير الأزمات. كما يبين التدابير الواجب تنفيذها وفقا لهذا الإطار، لاسيما في ما يتعلق بما يلي :

طرق انطلاق خيارات التسوية الممكنة، وإعدادها وتقييمها ؛

طرق التنفيذ الملموس لمراحل التسوية والخيارات الاستراتيجية الواجب أخذها في الاعتبار.

3 – أشغال التحضير لمهمة تقييم النظام المالي المنجزة بشكل مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (برنامج تقييم القطاع المالي)

طلبت السلطات المغربية من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي تنفيذ مهمة تقييم ثالثة للنظام المالي، بعد المهمتين المنجزتين في 2002 و2007. وبدأت أشغال التحضير لهذه المهمة خلال سنة 2014 وتسارعت خلال الفصل الرابع من السنة قيد الدراسة.

وتولي هذه البعثة أهمية خاصة لتقييم متانة القطاع البنكي، من خلال القيام باختبارات الضغط. ويغطي مجالها بالخصوص تقييم تطابق الإشراف البنكي مع مبادئ لجنة بازل وكذا دراسة منظومات تدبير الأزمات، والمراقبة الاحترازية الكلية والإدماج المالي.

وفي هذا الإطار، أجرت مديرية الإشراف البنكي تقييما ذاتيا للمطابقة مع المبادئ 29 لمراقبة بنكية فعالية. وتم إخبار أعضاء البعثة بنتيجة هذا العمل في نهاية شهر نونبر 2014، مرفوقة بالوثائق التي تؤكد هذا التقييم.

ومن جهة أخرى، أجاب بنك المغرب، بالتنسيق مع باقي السلطات المالية، على 3 استمارات تتعلق بمنظومة اختبار الضغط الخاصة بالبنوك، وبالوسائل والإطار الاحترازي الكلي وكذا بمنظومة تدبير الأزمات.

تمحورت اختبارات الضغط التي تشكل جانبا مركزيا من المهمة، حول مكونين اثنين :

1) تمرين يسمى "من الأعلى إلى الأسفل" (Top Down) أنجزه بشكل مشترك كل من صندوق النقد الدولي وبنك المغرب : ويستند هذا التمرين إلى سيناريو ماكرواقتصادي أساسي وسيناريوهين للصدمات بهدف قياس متانة البنوك إزاء مخاطر الائتمان والقنوات التي يمكن من خلالها لصدمات قصوى لكن محتملة أن تؤثر على استقرارها. كما أجريت اختبارات ضغط من طرف البعثة برسم مخاطر السيولة والسوق.

2) تمرين يسمى "من الأدنى إلى الأعلى" (Bottom Up) تم تنفيذه على مستوى البنوك : وتهدف اختبارات الضغط هذه المتعلقة بالحساسية إلى قياس التأثير الفوري لصدمات مخاطر الائتمان، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة على السندات السيادية، على ملاءة البنوك.

ومكنت المناقشات بين البعثة والسلطات خلال الفصل الأخير من سنة 2014 من حصر نطاق اختبارات الضغط، وعينة البنوك الخاضعة للاختبار وفرضيات الصدمات المعتمدة.

4 – التعاون الدولي

استكمالا لمبادرات الانفتاح على الخارج، شارك بنك المغرب في عدة تظاهرات نظمتها بنوك أو هيئات أجنبية. ومن جانبه، احتضن بنك المغرب عدة أحداث. وشملت أبرز المواضيع التي تمت معالجتها الإشراف البنكي، والاستقرار المالي، والإدماج المالي ومكافحة غسل الأموال.

وبدعوة من البنك المركزي لدول الاتحاد النقدي بغرب إفريقيا، قام وفد يرأسه السيد والي بنك المغرب بزيارة عمل إلى مقر البنك المضيف بدكار، في شهر يناير 2014. وخلال هذه الزيارة، تمحورت المناقشات بالأساس حول منظومة المراقبة الاحترازية الكلية، وإطار الوقاية من الأزمات وتدبيرها، وتمويل الاقتصادات، ولاسيما آليات وأدوات تقليص عدم تماثل المعلومات والدعم المالي لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة ولفائدة قطاع السكنى، وكذا الإدماج المالي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمنافسة البنكية. وعلى إثر هذه الزيارة، تم إعداد خارطة طريق تحدد أعمال التعاون المشتركة المبرمجة لسنة 2014.

ومن جهة أخرى، وعلى هامش الاجتماع الأول للجنة الاستقرار المالي، وجه بنك دول وسط إفريقيا دعوة إلى بنك المغرب من أجل عرض التجربة المغربية في مجال السياسة الاحترازية الكلية وتقييم المخاطر النظامية، أمام مسؤولي الدول الأعضاء.

وساهم بنك المغرب بمدينة أبيدجان في ورشة عمل حول اختبارات الضغط لفائدة اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا، في شهر فبراير 2014. وخلال هذه الورشة، استعرض بنك المغرب تجربته في هذا المجال من الناحية التنظيمية والتشغيلية. وتم اقتراح برنامج عمل على اللجنة البنكية من أجل وضع إطار لإجراء اختبارات الضغط داخل منطقة التدخل.

وشارك بنك المغرب أيضا في مهمة المساعدة التقنية التي نفذها البنك الدولي لفائدة البنك المركزي لتونس بهدف وضع نظام لضمان الودائع.

ومن جهة أخرى، احتضن بنك المغرب المؤتمر الخامس للمجموعة الاستشارية الجهوية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي، في شهر مارس 2014. وخصص هذا الاجتماع بالأساس لدراسة مكامن الضعف التي تؤثر على الاستقرار المالي في المنطقة، وتطورات الإصلاحات التنظيمية ومنها على الخصوص منظومة بازل 3ـ ومعاملة البنوك ذات الأهمية النظامية، والنظام البنكي الموازي وإطار الإشراف على قطاع التأمينات.

ونظم بنك المغرب أيضا، بالتعاون مع صندوق النقد العربي، الاجتماع 24 للجنة المراقبين العرب الذي عقد في دجنبر 2014 بالدارالبيضاء. وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة أهم التطورات القانونية والتنظيمية في مجال الإشراف والاستقرار المالي على مستوى البلدان العربية وكذا تأثير التغيرات التنظيمية على الاقتصادات الصاعدة والنامية.

وفي مجال الإدماج المالي، عقد مجموعة عمل الرابطة العالمية من أجل الإدماج المالي 14المعنية بمؤشرات الإدماج المالي والتي يشارك فيها بنك المغرب ويتولى تنسيق أعمالها، اجتماعا في شهر أبريل 2014 بالدارالبيضاء. وتشتغل هذه المجموعة على مشروع وضع مؤشرات للإدماج المالي معدة لتصبح المرجعية الدولية في هذا المجال.

وعلى مستوى مكافحة غسل الأموال، شارك بنك المغرب في الاجتماع العام 19 لأعضاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد بالمنامة في شهر يونيو 2014، والذي تمحور حول إعداد الدورة الثانية للتقييم المتبادل، وتشكيل لجنة مكلفة بالتقييم الوطني للمخاطر تتكون من خبراء ينتمون إلى الدول الأعضاء، وبرنامج التسوية الإرادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعملية تتبع الدول الأعضاء. وفي ختام هذا الاجتماع، تم إعادة تصنيف الدول من عملية التتبع العادي إلى التتبع الدقيق، وبالعكس15.

5 – التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد البنك المركزي، خلال سنة 2014، اجتماعات مع الجمعيات المهنية البنكية بهدف دراسة تنفيذ خرائط الطريق التي أعدتها في إطار مقاربتها للتشاور وتبادل الآراء بشأن الإصلاحات والقضايا التي تهم القطاع البنكي بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتمحورت المواضيع التي تمت مناقشتها مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب خلال هذه السنة أساسا حول تطور شروط تمويل الفاعلين الاقتصاديين، وإصلاح بازل 3، وإصلاح القانون البنكي، والإدماج المالي، وإجراءات مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وأنظمة ووسائل الأداء، والمصالح المركزية للمعلومات، ومشروع القطب المالي للدارالبيضاء، والاستعدادات لمهمة تقييم النظام المالي الذي سينفذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

14 تعتبر الرابطة العالمية من أجل الإدماج المالي أول شبكة عالمية مستقلة لتقاسم المعلومات مخصصة للإدماج المالي. وتضم صانعي القرارات من الدول الصاعدة أو النامية التي تعمل من أجل تحسين استفادة الأشخاص الأكثر فقرا من الخدمات المالية.

15 تقرر الإبقاء على الجزائر ومصر وعمان والكويت والسودان في عملية التتبع العادي، ونقل سوريا من التتبع الدقيق إلى التتبع العادي، ونقل لبنان والإمارات العربية المتحدة من التتبع العادي إلى التتبع الدقيق، والإبقاء على موريتانيا في التتبع الدقيق.

وركزت المناقشات مع الجمعية المهنية لشركات التمويل على إعادة هيكلة قطاع قروض الاستهلاك، وتحسين ممارسات الحكامة والشفافية، وحماية الزبناء وقضايا ذات طبيعة جبائية.

6 – موارد مديرية الإشراف البنكي وإمكانياتها

للاضطلاع بمهامها، تشغل مديرية الإشراف البنكي في حدود متم سنة 2014، 90 مستخدما، حوالي نصفهم مكلفون بأنشطة الإشراف الاحترازي الجزئي، و14% منهم بأنشطة القوانين التنظيمية، و20% بأنشطة الدراسات والمراقبة الاحترازية الكلية.

وتقل أعمار حوالي 57% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي عن 40 سنة، بينما تتراوح أعمار 20% منهم ما بين 40 و50 سنة، فيما يفوق عمر الباقين 50 سنة. وتعززت نسبة النساء المستخدمات لتبلغ حوالي 43%.

وعلى غرار السنوات الماضية، استفاد هؤلاء المستخدمون من برنامج تكوين يشمل مواضيع مرتبطة بتطور المعايير والأولويات الاستراتيجية للبنك. وتمحورت هذه الأنشطة التكوينية حول مواضيع تهم بازل 3، والمالية التشاركية، والإدماج المالي، والمراقبة الاحترازية الكلية، وتدبير الأزمات. واستفاد 58 مستخدما من دورات تكوين في المغرب خلال سنة 2014، وشارك 26 مستخدما في دورات تكوين في الخارج.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت مديرية الإشراف البنكي العمل من أجل تعزيز أدوات عملها. ولضمان تتبع أفضل لمهام المراقبة في عين المكان، استعملت أداة جديدة تسمى "SAGEM" تتمثل أهم المستجدات التي جاءت بها في إعداد وتحيين برنامج متعدد السنوات لمهام الافتحاص، والتدبير الإلكتروني لملفات مهام المراقبة في عين المكان والتدبير الأوتوماتيكي لتتبع التوصيات.

وتوجد قيد الإعداد أداة أخرى مخصصة لتدبير شكايات زبناء مؤسسات الائتمان وطلبات الأغيار، من أجل الشروع في استغلالها في نهاية سنة 2015.

الباب السادس

تعزيز الإدماج المالي
وحماية زبناء مؤسسات الائتمان

بنك المغرب

بنك المغرب

يعود تاريخ مبادرات المغرب في مجال تشجيع الإدماج المالي إلى سنة 2007، وتندرج هذه المبادرات في إطار استراتيجية أكثر شمولا، تهدف في نفس الوقت إلى تعميق السوق البنكية الوطنية، والتطوير المندمج للقطاع المالي في أفق سنة 2020، وتموقع المغرب كمركز مالي إقليمي.

وخلال سنة 2014، واصل بنك المغرب العمل في هذا الاتجاه، بالشراكة مع مختلف الأطراف المتدخلة العمومية منها والخاصة، مما مكن من رفع نسبة تعميم التعامل البنكي إلى مستوى قريب من الهدف المحدد للبنوك.

وطبقا لأفضل الممارسات الدولية، أجرى بنك المغرب، بالتعاون مع البنك الدولي، استقصاء حول تصور الأسر المغربية للخدمات المالية، بغية فهم مواقفها وسلوكها ومعارفها في هذا المجال، وبالتالي تحديد التدابير الضرورية والكفيلة بتعزيز القدرة المالية للسكان.

وواصل البنك العمل من أجل ترسيخ التربية المالية باعتبارها قناة لنقل سياسة الإدماج المالي. وفي هذا الإطار، شارك إلى جانب المؤسسة المغربية للتربية المالية، التي أنشئت سنة 2013، في تنظيم الدورة الثالثة من أيام المالية.

وفي ما يتعلق بحماية زبائن مؤسسات الائتمان، واصل البنك تعزيز شفافية الشروط البنكية، بالتنسيق مع مهنيي القطاع، مع ضمان إعداد وتتبع مؤشر أسعار الخدمات البنكية. وعمل أيضا على تطوير الحركية البنكية وتسهيل اختيار الزبون لمقدم الخدمة قصد تشجيع المنافسة البنكية.

وعلى مستوى تسوية الخلافات بين البنوك وزبنائها، تميزت سنة 2014 بالانطلاق الفعلي للمركز المغربي للوساطة البنكية، الذي يهدف إلى المساهمة في إرساء تطوير الإدماج المالي على أسس سليمة.

كما ظل تحسين شروط تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، في صلب اهتمامات البنك. وهكذا، واستكمالا لآلية منح البنوك لقروض لفائدة هذه المقاولات، عمل البنك، بالتنسيق مع القطاع البنكي ومع الصندوق المركزي للضمان، على إحداث صندوق لتقديم الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستدامة وضعيتها لكنها تواجه بعض المشاكل العابرة. وقد بدأ هذا الصندوق نشاطه منذ الفصل الثالث من سنة 2014.

وعلاوة على ذلك، ساهم البنك في الدورة الثالثة من الحملة الوطنية للتحسيس لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وواصل العمل، بالتعاون مع الأطراف المتدخلة، كي يكون المرصد الوطني للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة جاهزا للعمل.

1 – تطوير الحصول على الخدمات البنكية

بالموازاة مع توسيع شبكاتها الخاصة، واصلت البنوك تطوير شراكات تتعلق بتوزيع الخدمات البنكية مع وسطاء في العمليات البنكية، ولاسيما جمعيات القروض الصغرى والشركات الوسيطة في مجال تحويل الأموال. وبلغت شبكة هؤلاء الوسطاء، خلال سنة 2014، أكثر من 2546 وحدة.

وبذلك، ارتفع عدد مراكز تقديم الخدمات المالية، التي تشمل، حسب تعريف رابطة الإدماج المالي (AFI)، الشبكة البنكية، وشبكة الوسطاء في العمليات البنكية وكذا شبكة الشركات الوسيطة في تحويل الأموال، ليصل إلى 10.200 وحدة تقدم خدمات إيداع وسحب النقود. غير أن توزيع هذه المراكز متباين، إذ إنها متواجدة بشكل أكبر في المناطق الحضرية.

وفي ما يتعلق بالمنتجات، واصلت مؤسسات الائتمان سياساتها المتعلقة بالخدمات البنكية لفائدة ذوي الدخل المنخفض الموجهة أساسا للأسر ذات الدخل المنخفض، وتطوير خدمات مبتكرة تتلاءم مع احتياجات جميع فئات الزبائن.

ومن جانب آخر، أجرى بنك المغرب عمليات مراقبة للتأكد من احترام البنوك لمقتضيات التعليمة التي تحدد قائمة مكونة من 16 خدمة بنكية يتعين تقديمها للزبائن بالمجان. وبالموازاة مع ذلك، شرع مع مهنيي القطاع، في إطار لجنة بنك المغرب / المجموعة المهنية لبنوك المغرب، في التفكير في توسيع هذه القائمة لتشمل منتجات وخدمات جديدة.

وقد مكنت مختلف هذه الأنشطة وكذا إجراءات تعزيز شفافية الشروط البنكية وتواصل مؤسسات الائتمان مع زبنائها، من رفع نسبة تعميم التعامل البنكي إلى 64% مع متم سنة 2014. ومن تحسين مؤشرات الإدماج المالي التي تقيس كلا من البعد المرتبط بالحصول على الخدمات المالية ودرجة استخدام هذه الخدمات.

إطار 12 : مؤشرات الإدماج المالي

الاستفادة	عدد مراكز تقديم الخدمات المالية لكل 10.000 شخص على الصعيد الوطني	4,6 (*)
	النسبة المئوية للوحدات الإدارية التي تتوفر على مركز تقديم خدمات واحد على الأقل	%95,7
	النسبة المئوية للبالغين الذين يعيشون داخل وحدة إدارية تتوفر على مركز تقديم خدمات واحد على الأقل	%86
	النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حساب ودائع مقنن	%77
الاستخدام	عدد حسابات الودائع لكل 10.000 بالغ	7.263
	النسبة المئوية للبالغين الذين حصلوا على قرض واحد على الأقل	%34
	عدد حسابات القروض لكل 10.000 بالغ	3.432

(*) تتمثل مراكز تقديم الخدمات التي أخذت في عين الاعتبار في تلك التي تمكن من إنجاز عمليات إيداع وسحب النقود وفقا للتعريف المعتمد من طرف الرابطة العالمية من أجل الإدماج المالي. ويصل عددها إلى 6.51 مركز لكل 10.000 شخص إذا اعتمدنا مجموع شبابيك الأداء الآلية (حتى تلك التي تمكن من إنجاز عمليات سحب فقط).

2 – نتائج الدراسة المتعلقة بالقدرة المالية للسكان

استكمالا للأعمال الرامية إلى تطوير الحصول على الخدمات المالية في جانبها المتعلق بالعرض، اعتبر تقييم جانب الطلب ضروريا للتوفر على رؤية شاملة للإدماج المالي للأسر المغربية، وتحديدا لقدرتها المالية.

ويُعَرف البنك الدولي القدرة المالية بأنها قدرة كل شخص على التصرف لما فيه مصلحته المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتضم القدرة المالية المعرفة التي يملكها المستهلكون، ومواقفهم، وكفاءاتهم، وسلوكهم إزاء فهم واختيار واستخدام الخدمات المالية وإمكانية الاستفادة من الخدمات المالية التي تتلاءم مع احتياجاتهم.

هكذا، وعلى ضوء أفضل الممارسات الدولية، أجرى بنك المغرب، بالتعاون مع البنك الدولي، استقصاء حول تصور الأسر المغربية للخدمات المالية، وهو أول استقصاء من نوعه بالمغرب وببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتمثل موضوع هذا الاستقصاء في تقييم القدرة المالية للمغاربة، من خلال فهم أفضل لسلوكهم ومحفزاتهم ومعرفتهم بالقضايا المالية. وأنجز ما بين شهري شتنبر ودجنبر 2013.

إطار 13 : خاصيات عينة الأسر موضوع الاستقصاء حول تصور الخدمات المالية

أنجز الاستقصاء المتعلق بتصور الخدمات المالية لدى عينة تتكون من 3.000 بالغ يمثلون الساكنة المغربية النشيطة، تم اختيارهم على أساس المعلومات المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

ويتميز السكان المستهدفون بهذا الاستقصاء بالخاصيات الأساسية التالية :

- الموقع : يعيش ثلثا العينة في المناطق الحضرية.
- النوع : تمثل النساء 45% من العينة.
- العمر : 45% من العينة تقل أعمارهم عن 35 سنة، و35% تتراوح أعمارهم ما بين 35 و55 سنة، و20% تفوق أعمارهم 55 سنة.
- المداخيل : يتوفر 24% من العينة على مداخيل ضعيفة جدا، و23% منهم على مداخيل ضعيفة، و25% منهم على مداخيل متواضعة، و28% منهم على مداخيل مرتفعة. ويتوفر حوالي 83% من العينة على دخل قار، بينما يتوفر 17% المتبقون على مداخيل غير منتظمة.
- المستوى التعليمي : وصل 4% من العينة إلى التعليم العالي، وبلغ 46% التعليم الثانوي، وأنهى 21% المرحلة الابتدائية، فيما يمثل غير المتمدرسين حوالي ثلث هذه العينة.
- حجم الأسر : تتكون 42% من أسر العينة من 4 إلى 6 بالغين، وتتكون 50% منها من 7 أشخاص أو أكثر.

فالاستمارة التي تم اعتمادها في إطار هذا الاستقصاء هي تلك المستعملة على مستوى الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط. وبطلب من بنك المغرب، أضيفت إلى هذه الاستمارة أسئلة ترتبط على الخصوص باستخدام المنتجات المالية المطابقة للشريعة وبالتحسيس بشأن تأمين الودائع.

ومكن هذا الاستقصاء من تكملة المعطيات المحصل عليها لدى البنوك لقياس استفادة المغاربة من الخدمات المالية ودرجة استخدامهم لها، بمعلومات تتعلق بالجوانب الكفيلة بأن تؤثر على الطلب.

وتم تحليل أربعة أبعاد :

1) مستوى الإدماج المالي للمغاربة، الذي يقاس من خلال درجة استخدام الخدمات المالية بمعناها الواسع، بما فيها الخدمات البنكية ؛

2) القدرة المالية للأسر، وخاصة مستوى معرفتهم بالمفاهيم المالية الأساسية، وبالمؤسسات المالية وبالمنتجات والخدمات المقترحة ؛

3) العلاقة بين الإدماج المالي والقدرة المالية ؛

4) حماية المستهلكين، وبشكل خاص درجة ثقة الأسر في النظام المالي.

ومكنت هذه المعلومات من رصد بعض النواقص وتحديد محاور التحسين بالنسبة لمختلف الأطراف المتدخلة، والتي من شأنها أن تجعل تدخلاتهم أكثر فعالية وأن تفيد أشغال إعداد استراتيجية وطنية للإدماج المالي.

وتم تنظيم ورشة لتحصيل نتائج هذا الاستقصاء، الذي يوجد ملخصه في الإطار 14 بعده، من طرف بنك المغرب والبنك الدولي، بتاريخ 28 نونبر 2014، بحضور الفاعلين العموميين والخواص المعنيين.

إطار 14 : نتيجة الاستقصاء حول القدرة المالية للأسر المنجز بين شتنبر ودجنبر 2013

1 البعد المتعلق بالإدماج المالي للأسر

يستخدم حوالي 41% من البالغين المستجوبين منتجا أو خدمة مالية رسمية، وهو مستوى أعلى من المتوسط المسجل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (18%). غير أن هذه النتيجة تشمل تباينات شديدة بين مختلف فئات السكان.

الإدماج المالي الخاص بالأسر عينة (3.000)

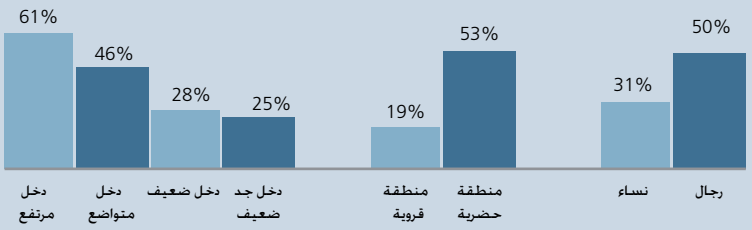

المصدر : البنك الدولي

يستخدم الرجال المنتجات المالية أكثر من النساء (50% و31% على التوالي) ويستفيد 61% من البالغين الذين يتوفرون على مداخيل كبيرة من الإدماج المالي، مقابل 25% فقط من أولئك الذين يتوفرون على دخل ضعيف جدا. ومن جهة أخرى، فإن سكان المدن مؤهلون أكثر للإدماج المالي (53%) مقارنة مع سكان القرى (19%).

ويؤكد 53% من المستجوبين أنه سبق لهم أن استخدموا منتجات بنكية؛ وتعتبر حسابات الودائع المنتج الأكثر استعمالا (28%). غير أن هذه النسبة تتراجع إلى 21% لدى النساء وإلى 10% بالنسبة لسكان القرى وللأشخاص الذين يتوفرون على دخل ضعيف جدا. ويصرح أكثر من 10% بقليل من البالغين المستجوبين أنهم يتوفرن على قرض لدى أحد البنوك أو إحدى شركات قروض الاستهلاك. وتصرح نفس النسبة أنها تستخدم خدمات تحويل الأموال، وأقل من 3% أنهم يتوفرون على قرض رهني أو منتج خاص بالتقاعد.

وتغطي مؤسسات التمويل الأصغر حوالي 5% من البالغين. غير أن 68% من المستجوبين يصرحون أنهم معتادون على الخدمات المقترحة من طرف هذه المؤسسات. ويتوفر 1% فقط من البالغين الذين يملكون قرضا جاريا لدى إحدى مؤسسات التمويل الأصغر أيضا على قرض لدى أحد البنوك، و8% فقط من هؤلاء البالغين يتوفرون على حساب توفير أو إيداع لدى إحدى البنوك.

ويعتبر التأمين معروفا نسبيا في المغرب (24% من المستجوبين) نظرا بالخصوص للتأمينات الإجبارية. وتصرح الغالبية العظمى من المستفيدين من التأمين (90%) أنهم يستخدمون شكلا من التأمين الإجباري. ويصرح 2% من البالغين أنهم اكتتبوا أنواعا أخرى من التأمين (التأمين الصحي أو التأمين على الحياة).

يتضح بذلك أن البالغين غير المدمجين ماليا، والذين يقدر عددهم بحوالي 13 مليون نسمة، هم في معظمهم نساء وأشخاص ذوو دخل ضعيف وأشخاص يعيشون في المناطق القروية. وهذا الأمر مرتبط بنسبة كبيرة بقلة الموارد المالية (37%).

وصرح 27% من المستجوبين بعدم احتياجهم إلى هذه الخدمات، فيما أشار 24% منهم إلى ارتفاع تكاليف التوفر على حساب بنكي واستعماله. ويلجأ عدد كبير من البالغين، وخاصة المقصيين من النظام المالي، إلى طرق غير رسمية للتوفير (33% من المستجوبين) والاقتراض (10% من المستجوبين). كما أن 49% من البالغين لا يوفرون و72% لا يقترضون.

إطار 14 : نتيجة الاستقصاء حول القدرة المالية للأسر المنجز بين شتنبر ودجنبر 2013

2 البعد الخاص بالقدرة المالية للأسر

في المتوسط، تمكن الأشخاص المستجوبون من الإجابة بشكل صحيح على 3 أسئلة من ضمن 7 أسئلة تتعلق بالمعلومات المالية، مقابل متوسط قدره 5 إجابات صحيحة على مستوى بلدان أخرى.

ويعرف 10% فقط من المستجوبين كل مقدمي المنتجات المالية، مقابل 54% الذين يعرفون 4 منهم أو أقل، و14% الذين يعرفون 2 أو أقل. وتتمثل أبرز المنتجات المالية المعروفة في تلك المقترحة من طرف البنوك (90%)، ومجموعات التعاون غير الرسمية (89%)، وجمعيات التمويل الأصغر (68%)، والفاعلين في مجال تحويل الأموال (65%) وشركات التأمين (45%).

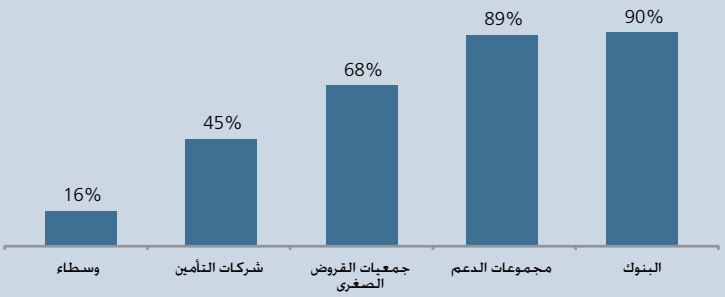

المصدر : البنك الدولي

يصل عدد القرويين المعتادين على الخدمات المقترحة من طرف شركات التأمين إلى 20% فقط، بالرغم من أن هذه المنتجات مفيدة لتقليص تقلبات المداخيل الموسمية لمعظمهم.

وتظهر مقارنة على المستوى الدولي أن المغاربة يتجاوزون البلدان الأخرى في ما يتعلق باختيار المنتجات المالية الملائمة لهم (89% مقابل متوسط قدره 53% على مستوى بلدان القاعدة المعيارية) ويبدو أنهم أكثر تبصرا (78% مقابل متوسط يبلغ 47% في بلدان القاعدة المعيارية). غير أنهم من بين الأقل مهارة في مجال التدبير اليومي لماليتهم، والتخطيط للنفقات (بما فيها النفقات غير المتوقعة) والإعداد للتقاعد.

ويظهر الاستقصاء أن الأشخاص الذين يتوفرون على معلومات حول القطاع المالي يتمتعون بقدرة أكبر على اختيار المنتجات المالية التي تناسبهم مقارنة بالأشخاص الذين لديهم معلومات أقل. غير أن كلا من الأشخاص المدمجين في القطاع المالي والمقصيين منه، يتوفرون على نفس القدر من المعرفة بالمنتجات والخدمات المالية. وتستدعي هذه النتيجة ضرورة إعداد برامج للتربية المالية تتلاءم مع كل نوعية من الزبناء. وينبغي أن تنخرط المؤسسات المالية بشكل أكبر في هذا المجال.

وخلافا للتوجهات المسجلة في مجال الإدماج المالي، لا توجد اختلافات مهمة في السلوكات المالية للمستجوبين بحسب ما إذا كانوا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية أم لا. وتشير هذه النتيجة إلى أن هاتين الفئتين تعانيان من نفس القدر من الصعوبات في ما يتصل بالتدبير اليومي لمالياتهم والتخطيط لنفقاتهم.

إطار 14 : نتيجة الاستقصاء حول القدرة المالية للأسر المنجز بين شتنبر ودجنبر 2013

3 البعد الخاص بحماية المستهلكين

بالرغم من أن المنتجات البنكية هي المنتجات المالية الأكثر استعمالا، يتبين من الاستقصاء أن هذه الأخيرة تستجيب لانتظارات الزبناء بدرجة أقل مقارنة مع منتجات المؤسسات المالية الأخرى، حيث تصل نسبة الرضى إلى 43% فقط. غير أنه يبدو أن حوالي 70% من المستجوبين راضون عن منتجات التوفير والقرض غير الرسمية (مجموعات التعاون)، وكذا عن منتجات تحويل الأموال، والصرف والقروض الصغرى.

ومن جهة أخرى، صرح 25% من الأشخاص المستجوبين، ومعظمهم من النساء ومن سكان المناطق القروية، أنه سبق أن حدث لهم نزاع مع مزوديهم بالخدمات المالية. غير أن أكثر من نصف هؤلاء الأشخاص لم يحاولوا حل هذا النزاع، معتبرين أن المؤسسات المالية تتمتع بنفوذ كبير (69% من المستجوبين)، أو أن السلطات المالية لا تعمل كما ينبغي (62%) أو أن القانون لا يحمي المستهلكين بشكل كاف (27%). وصرح حوالي 72% من العينة بعدم علمهم بوجود وكالات حكومية تعالج هذه الإشكالية.

وتتمثل التدابير التي يكثر اللجوء إليها لمحاولة تسوية هذه النزاعات على الخصوص في الاتصال بمصالح المزودين المعنيين بالأمر عن طريق بعض الأشخاص (69%) أو كبار السن بالمنطقة (35%) والفسخ المسبق للعقد (50%). ولم يتم اللجوء إلى هيئات التنظيم المالي أو إلى المحاكم سوى في 1% من حالات النزاع.

وعلى إثر هذا الاستقصاء، أصدر البنك الدولي عدة توصيات من شأنها تحسين مستوى القدرة المالية ومن ثم الإدماج المالي للأسر. وقد تم أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار في مخططات العمل الخاصة ببنك المغرب وكذا بالمؤسسة المغربية للتربية المالية برسم 2015-2016.

3 – تشجيع التربية المالية

تعتبر التربية المالية ركيزة أساسية لتطوير الإدماج المالي. وقد بادر بنك المغرب بتنسيق الأنشطة المرتبطة بهذا الموضوع مع مختلف الجهات المعنية، في إطار الاستراتيجية طويلة الأمد التي أعدتها المؤسسة المغربية للتربية المالية، التي تم إنشاؤها في 29 يناير 2013.

وخلال سنة 2014، نظمت المؤسسة الدورة الثالثة لأيام المالية للأطفال والشباب استفاد منها حوالي 80.000 شخص عبر ربوع المملكة.

إطار 15 : الدورة الثالثة لأيام التربية المالية للأطفال

نُظمت الدورة الثالثة من أسبوع المالية للأطفال والشباب من 10 إلى 14 مارس 2014.

وتم بلوغ الهدف المحدد في البداية والمتمثل في 80.000 تلميذ، وتسجيل فارق إيجابي يفوق 37% مقارنة بإنجازات السنة السابقة (60.000 تلميذ مستفيد سنة 2013).

وعلى غرار السنة الماضية، تضمن برنامج هذه التظاهرة :

- زيارات لفائدة تلاميذ الإعداديات وتلاميذ سلك التعليم الابتدائي لوكالات بنك المغرب، والوكالات البنكية، وشركات التأمين، وبورصة الدارالبيضاء، وكذا لمتحف بنك المغرب ودار السكة؛
- دورات تكوين لفائدة تلاميذ الثانويات، ينشطها مستخدمو بنك المغرب، وأطر بنكيون، ومُؤَمِّنون وأطر من بورصة الدارالبيضاء

وكما هو الشأن بالنسبة لدورتي 2012 و2013، نظمت هذه الدورة بالشركات مع المنظمة المالية العالمية للأطفال والشباب (Child & Youth Finance International) (CYFI) وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها بأمستردام، وتضم أكثر من 100 دولة تحتفل أيضا بأسبوع المالية للأطفال والشباب.

ويتابع حوالي 63% من التلاميذ الذين استفادوا من أسبوع المالية للأطفال والشباب دراستهم في المستوى الابتدائي، بينما يدرس 37% منهم في السلك الإعدادي أو الثانوي. ويعيش حوالي 78% منهم في المناطق الحضرية.

وتم تعبئة حوالي 430 وكالة بنكية وعلى الأقل نفس العدد من المنشطين لأجل هذا الحدث. وتقع ¾ هذه الوكالات في المجال الحضري.

وشهدت هذه الدورة الثالثة تحسينين هامين اثنين :

- ملاءمة الوسائط البيداغوجية مع مستويي التعليم الابتدائي والثانوي ؛
- تنظيم يوم تحسيسي تمهيدي بتاريخ 5 مارس 2014 حول التربية المالية، خصص لفتح باب النقاش بين مسؤولي المراكز الجهوية للتوثيق والدعم التربوي بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ومسؤولي شبكة البنوك، وكذا مسؤولي مقرات بنك المغرب، من أجل تنسيق أفضل بين جميع الأطراف المعنية.

ومن جهة أخرى، أعطت المؤسسة، بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية وفي إطار الشراكة معها، الانطلاقة لمشروع يهدف إلى إدماج التربية المالية في المقررات التعليمية للمستويين الابتدائي والثانوي، وذلك حسب مقاربة تدريجية. كما تم إطلاق عملية مماثلة بالشراكة أساسا مع وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني من أجل تطوير حقيبة بيداغوجية موجهة للمهنيين.

وبالتعاون مع المكتب الدولي للشغل وبرنامج "الشباب في العمل" الذي تدعمه الحكومة الكندية، نظمت المؤسسة عدة دورات تكوينية لفائدة أكثر من 60 مكونا ينتمون لمراكز التكوين المهني بجميع جهات المغرب.

وفي ما يتعلق بالأسر، أعدت المؤسسة استراتيجية ومخططا للترويج الإعلامي لبرامج التربية المالية من خلال عدة وسائط، منها الراديو والشبكات الاجتماعية، بدأ العمل بهما خلال سنة 2015.

4 – حماية زبناء مؤسسات الائتمان

في إطار حماية زبناء مؤسسات الائتمان، يقوم بنك المغرب بدراسة الشكايات المقدمة من طرف الزبناء، ويتتبع تطور مؤشر أسعار الخدمات البنكية. ومن جهة أخرى، حقق مركز الوساطة البنكية الذي تم إنشاؤه حديثا، نتائج أولى مشجعة.

1.4 – معالجة شكايات الزبناء

بنهاية سنة 2014، توصل بنك المغرب بما عدده 1.027 طلبا موجها من طرف الأغيار، أي بارتفاع قدره 24% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وهمت هذه الطلبات 530 شكاية مقدمة من طرف زبناء مؤسسات الائتمان، و202 مطلبا صادرا عن السلطات القضائية، و295 طلب بحث عن حسابات تقدم بها ورثة أشخاص متوفين.

رسم بياني **87 :** تطور الطلبات المقدمة من طرف الأغيار

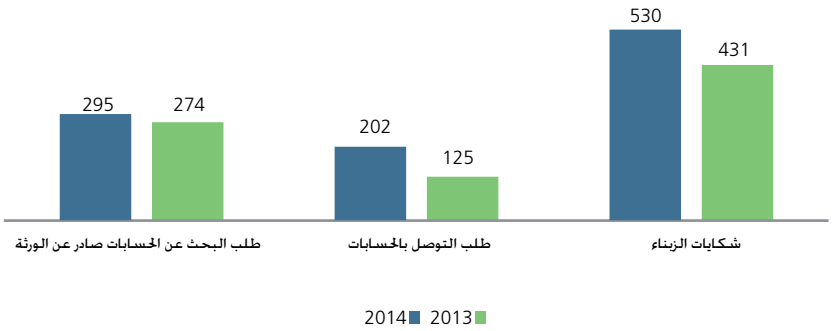

يظهر توزيع الشكايات حسب المدينة التي يقيم فيها المشتكي أن 44% منها صادرة عن مدينة الدارالبيضاء، و7% من كل من مدينتي الرباط ووجدة، بينما حوالي 3% من الشكايات مقدمة من طرف مغاربة مقيمين في الخارج.

وتصل نسبة الشكايات الصادرة عن أشخاص ذاتيين إلى حوالي 93%، مقابل 95% سنة 2013، و90% سنة 2012. وتظل حصة الشكايات المقدمة ضد البنوك مهيمنة بنسبة 88% سنة 2014، مقابل 84% سنتي 2013 و2012.

ولا تزال الشكايات المتعلقة بسير الحسابات تشكل الجزء الأساسي من الطلبات، بحصة قدرها 44%. ويتعلق أكثر من نصفها بإغلاق الحسابات (أي 129 شكاية تم التوصل بها في متم دجنبر 2014، مقابل 85 شكاية سنة 2013 و77 شكاية سنة 2012).

ومكنت هذه الآليات، التي يتم تتبعها عن كثب مع مهنيي القطاع البنكي، من تحسين عملية إغلاق الحسابات على مستوى البنوك، خاصة في ما يتعلق بالآجال.

رسم بياني 88 : نوع الشكايات المقدمة من طرف زبناء مؤسسات الائتمان لدى بنك المغرب (%)

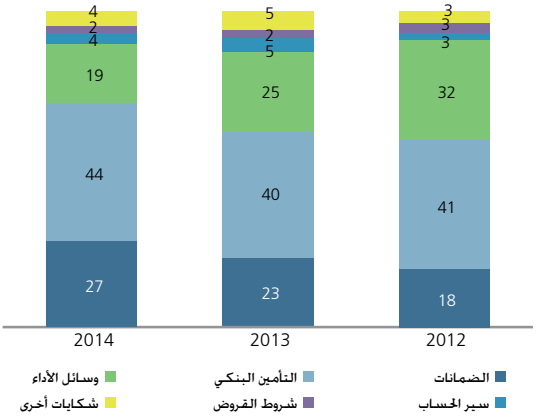

وتمثل الشكايات المتعلقة بشروط القروض 27% من الشكايات المتوصل بها. ويتعلق الأمر أساسا بطلبات التدخل لدى المؤسسات من أجل أخذ الصعوبات المالية للزبناء بعين الاعتبار، أي 28 طلبا مقابل 23 سنة 2013. وكذلك طلبات إصلاح معلومات واردة على مستوى مكتب القروض (20% من الشكايات المذكورة).

وتحتل الشكايات المرتبطة بوسائل الأداء المرتبة الثالثة، بنسبة 19% من الشكايات المتوصل بها. ويتعلق 47% منها باستخدام الشيكات و20% منها بالبطاقات البنكية.

2.4 – تطور مؤشر أسعار الخدمات البنكية

امتدادا للتدابير المتخذة خلال السنوات الأخيرة والرامية إلى تحسين شفافية الممارسات البنكية، أعد بنك المغرب مؤشرا لأسعار الخدمات البنكية، بالتشاور مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

ويعكس هذا المؤشر تطور أسعار أهم الخدمات البنكية المستعملة من طرف زبناء بنوك الإيداع من الأفراد، المدرجة ضمن سلتها، من سنة إلى أخرى. ولا يعكس مستويات الأسعار المطبقة على الخدمات المذكورة. ومع متم سنة 2014، بلغت قيمة هذا المؤشر 106,9، ما يعكس ارتفاعا عاما للأسعار بنسبة تقارب 7% مقارنة بالسنة الأساس وهي 2011.

وتمثل مصاريف مسك الحساب، والعمولات المتعلقة بحزمات الخدمات، والعمولات الخاصة بالبطاقات البنكية أكثر من80% من سلة مؤشر أسعار الخدمات البنكية. وبالتالي، فإن أي تغيير في سعر إحدى هذه الفئات يؤثر تأثيرا كبيرا على قيمة المؤشر.

3.4 – المركز المغربي للوساطة البنكية

عرفت سنة 2014 الانطلاق الفعلي لنشاط المركز المغربي للوساطة البنكية. وقد عالج هذا المركز، خلال هذه السنة 62 ملفا يتعلق الجزء الأساسي منها بالبنوك. فيما يتعلق 18 ملفا بشركات التمويل. ويخص ملف واحد جمعية للقروض الصغرى.

وتم اللجوء إلى مركز الوساطة أساسا من طرف زبناء أفراد، وكذا من طرف 10 مقاولات، معظمهم مقاولات صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة.

وتتوزع الأنواع الرئيسية للملفات المعروضة على الوساطة كما يلي :

رسم بياني **89** : نوع الملفات المعروضة على الوساطة

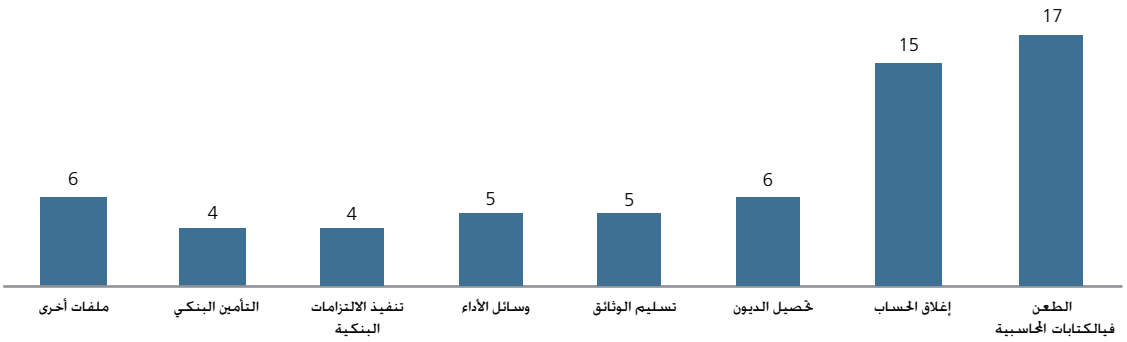

4.4 – الحركية البنكية

في إطار تحسين علاقات البنوك بالزبناء، ومن أجل تشجيع المنافسة بين البنوك، عمل بنك المغرب على تبني مهنيي القطاع البنكي لميثاق أخلاقيات خاص بالحركية البنكية. تلتزم البنوك بموجبه بمنح الزبون حدا أدنى من الخدمة لتسهيل نقل حساباته والخدمات المستندة إليها، من بنك إلى آخر.

وفي هذا الإطار، يتعهد بنك الاستقبال، بعد الموافقة الكتابية للزبون وحسب اختيار هذا الأخير، بالقيام بالإجراءات نيابة عنه كي يتم نقل الاقتطاعات المنجزة من حساباته والتحويلات التي يتوصل بها بانتظام، إلى حسابه الجديد.

وستضع البنوك رهن إشارة الزبون، على مستوى شبكة فروعها، دليلا خاصا بالحركية، يهدف إلى التعريف بالإجراءات الواجب اتباعها قصد نقل الحساب تحت الطلب من بنك إلى آخر.

وستهم هذه الحركية بشكل حصري الحسابات تحت الطلب المفتوحة من طرف الأفراد، وذلك دون الإخلال بالمقتضيات القانونية والتعاقدية التي تنظمها. كما أن إعادة شراء القروض، عند الاقتضاء، ستبقى خاضعة للمقتضيات التعاقدية التي تربط الزبون ببنكه.

5 – تعزيز تشجيع تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى أهمية المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة داخل النسيج الاقتصادي الوطني ودورها في خلق مناصب الشغل والثروة، واصل بنك المغرب، بالتنسيق مع الأطراف المعنية العمومية والخاصة، العمل على تشجيع إطار تحفيزي ومهيكل لمواكبة هذه المقاولات في تطورها وتحسين حصولها على التمويل.

واستكمالا للحملات التحسيسية السابقة الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، نظم بنك المغرب، بالشراكة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، والصندوق المركزي للضمان، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، خلال الفترة من 20 أكتوبر إلى 9 دجنبر 2014، في 15 مدينة من مدن المملكة، الدورة الثالثة من هذه التظاهرة، تحت شعار "جميعا من أجل تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في جهتكم" . وهو الحدث الذي حقق نجاحا كبيرا، حيث عرف مشاركة أزيد من 2.000 شخص، وخصوصا المقاولين والأطر البنكية والصحافيين.

ومن جهة أخرى، وبتحفيز من البنك المركزي، تم إنشاء صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بشراكة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب والصندوق المركزي للضمان.

إطار 16 : صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا الصندوق، بالموازاة مع منح القروض البنكية، إلى المساهمة في تمويل العمليات الرامية إلى إعادة وضمان استمرارية التوازن المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تتميز وضعيتها بالاستدامة لكنها تواجه بعض الصعوبات العابرة. وقد خصص له غلاف مالي يبلغ 1,2 مليار درهم، سيتم إتمامه خلال السنتين المقبلتين، ليصل إلى 3,6 مليار درهم.

والمقاولات المؤهلة هي :

- المقاولات التي لا تعتبر ديونها مشكوكا في تحصيلها أو متعثرة ؛
- المقاولات العاملة في جميع القطاعات، مع إعطاء الأولوية للقطاعات الصناعية والتصدير؛
- المقاولات التي تتوفر على رقم معاملات يقل عن 175 مليون درهم، ما عدا بعض الاستثناءات.

وشرع الصندوق في مزاولة نشاطه في الفصل الأخير من سنة 2014. وخلال مرحلة الانطلاق الأولى، وافق الصندوق على 7 ملفات بمبلغ إجمالي قدره 44 مليون درهم. وتعمل المقاولات المستفيدة في قطاع الصناعات، والبناء والأشغال العمومية، والتجارة، والفلاحة.

وقصد مركزة المعطيات والمعلومات المتعلقة بمحيط المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني والجهوي، وبلورة مؤشرات كمية وكيفية حول شروط استفادتها من التمويل البنكي ومن آليات المواكبة،

واصل بنك المغرب، مع الأطراف المعنية الأخرى، العمل على إنشاء مرصد وطني للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

إطار 17 : المرصد الوطني للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

أحدث هذا المرصد، الذي تمت المصادقة على قانونه الأساسي أثناء الجمع العام التأسيسي المنعقد بتاريخ 11 نونبر 2013 بالدارالبيضاء، على شكل جمعية لا تهدف إلى الربح المادي، تحت اسم "المرصد المغربي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة" .

وتتمثل مهمته في تزويد القطاعين العام والخاص بإحصائيات عن المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وإنجاز دراسات عامة وموضوعاتية تتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، واقتراح عروض الخدمات.

وخلال سنة 2014، تمحورت الأشغال حول تحديد المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والمالية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وكذا اعتماد أدوات وطرق إحصائية في مجال اختيار العينات والاستقصاءات، بالتعاون مع خبراء دوليين في هذا المجال.

بنك المغرب

الملحقـات

بنك المغرب

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي

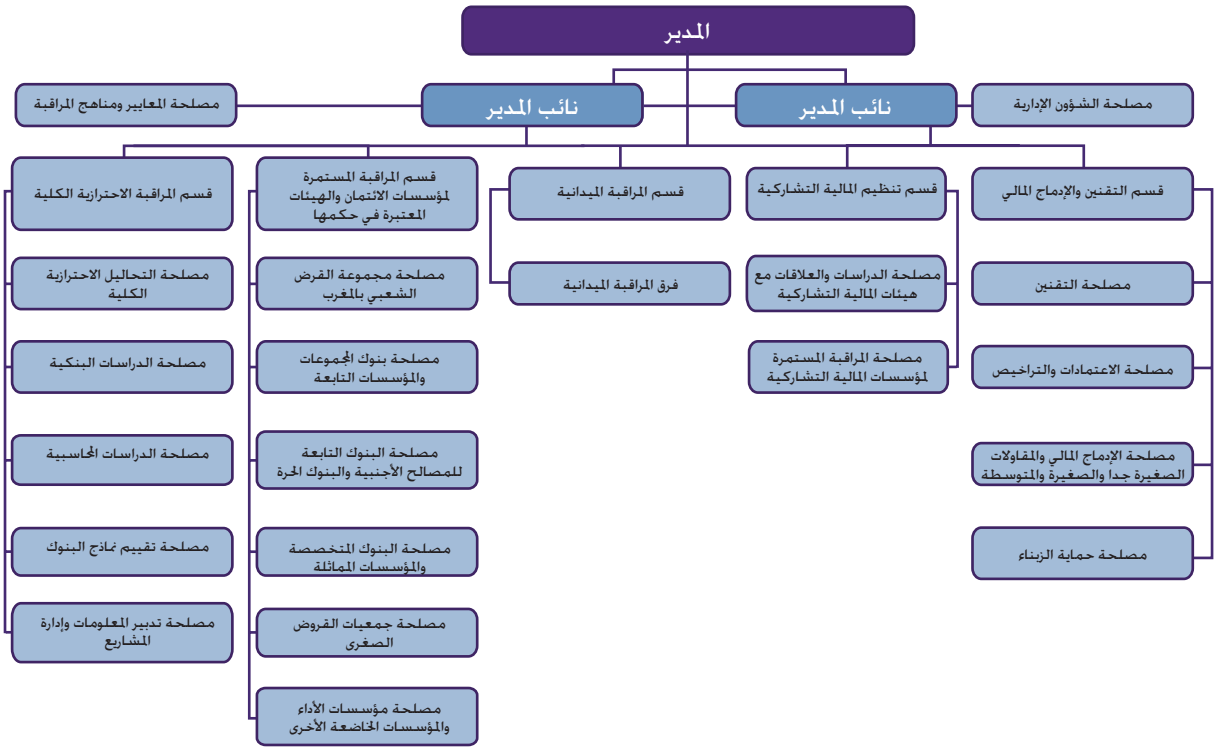

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان

البنوك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وابراهيم الروداني – الدار البيضاء
البنك العربي ش. م. ع	174، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
التجاري وافا بنك	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني – الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني، 20000 – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة – الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني – أكادير
البنك الشعبي للجديدة – أسفي	شارع الجامعة العربية – الجديدة
البنك الشعبي لفاس – تازة	زاوية زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بنشقرون – فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس – العيون
البنك الشعبي لمراكش – بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي – مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الاسكندرية – مكناس
البنك الشعبي للناضور – الحسيمة	113، شارع المسيرة – الناضور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي – وجدة
البنك الشعبي للرباط	3، شارع طرابلس – الرباط
البنك الشعبي لطنجة – تطوان	76، شارع محمد الخامس – طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية – الرباط
القرض الفلاحي للمغرب	2، شارع الجزائر – الرباط
مجموعة س.ف.ج	5–7، زنقة ابن طفيل – الدار البيضاء
سيتي بنك المغرب	تجزئة التوفيق، عمارة1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف – الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
مصرف المغرب	48–58، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
صندوق تجهيز الجماعات المحلية	ملتقى شارع ابن بركة وشارع النخيل – حي الرياض – الرباط
ميديا فينانس	27، شارع مولاي يوسف، 20060 – الدار البيضاء
الشركة العامة المغربية للأبناك	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك	36، زنقة الطاهر السبتي – الدار البيضاء
بنكو ساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12– الدار البيضاء
صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك، ش. م)	179، شارع أنفا – الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فيفاليس سلف (السلف الشعبي سابقا)	3، شارع أفينيون – الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
آمنيوم المالي للشراء بالسلف (فيناكريد)	18، زنقة روكروي، بلفيدير – الدار البيضاء
رونو الدولية للائتمان بالمغرب للتمويل ش.م.	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع – الدار البيضاء
سلفين	زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف – الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة – الدار البيضاء
شركة التمويل من أجل الاستهلاك (تسليف)	29، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)	161، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالسلف «فناك»	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس – أكدال – الرباط
شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)	ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 – الدار البيضاء
شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)	29، شارع محمد الخامس – فاس
أكسا سلف	79، شارع مولاي الحسن الأول – الدار البيضاء
الشركة الجهوية لسلف الاستهلاك (صوريك كريدي)	256، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ – الدار البيضاء
الشركة العامة للتمويل	127، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
وفا سلف	زاوية زنقة رام الله وشارع عبد المومن – الدار البيضاء

شركات القرض العقاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وفا إيموبليي	112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامباند – الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكطورينغ	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
المغرب فاكطورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول – صندوق البريد 20060 – الدار البيضاء

شركات القرض الإيجاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
القرض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة	ملتقى زنقة نورماندي وزنقة ابن فارس – الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن – الدار البيضاء
مصرف المغرب للائتمان الإيجاري	201، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء
الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الشركة المغاربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)	45، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
إيجار الوفاء	39–41، ملتقى شارع مولاي يوسف زنقة عبد القادر المازني 20100 – الدار البيضاء

شركات الكفالة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا (الصندوق المغربي للصفقات سابقا)	101، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
دار الضمان	162، ملتقى زنقة موليير وشارع أنفا– الدار البيضاء

شركات تدبير وسائل الأداء

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8، ملتقى شارع أنفا وشارع مولاي رشيد – 20050 الدار البيضاء
M2M SPS	20، زنقة موسى بن نصير – الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة ادريس الحريزي – الدار البيضاء

شركات أخرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية	28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 – الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء – الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل – الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
بنك التجاري الدولي	58، شارع باستور – طنجة
البنك الدولي لطنجة –بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير، طنجة
البنك المغربي للتجارة والصناعة – بنك حر– مجموعة البنك الوطني لباريس	شارع يوسف بن تاشفين وزاوية شارع مدريد، طنجة
الشركة العامة طنجة – بنك حر	58، شارع محمد الخامس – طنجة
فرع بنك حر للبنك المغربي للتجارة الخارجية	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 – طنجة
البنك الشعبي الدولي	زنقة سيليني، سيدي البخاري – طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م.، الرباط، 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان – الرباط
جمعية الاسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لهبول – ص.ب. 2070 مكناس
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود (AMSSF)	1، زنقة أبي ذر الغفاري – حي ولي العهد – الطابق الأول – فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم–القباب – خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية والمهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 – تطوان
التوفيق للتمويل الصغير	3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو – الدار البيضاء
مؤسسة أرضي (ARDI)	شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 – طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض – الرباط 10100
توادا	119، شارع المقاومة، الشقة 27 – الرباط
باب الرزق الجميل	زنقة مولاي اسماعيل 196، الصخور السوداء – الدار البيضاء
جمعية إنماء لدعم المقاولة الصغرى (إنماء)	ملتقى زنقة المعمورة والملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 – القنيطرة

الملحق 5

لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال

تسمية المؤسسة	العنوان
ضمان كاش	212، شارع محمد الخامس، إقامة إليت، مكتب 211، جليز، مراكش
أوروصول	إقامة أحسن دار، الشقة 3 و4، شارع الحسن الثاني – الرباط
كويك ماني	16–18، تجزئة التوفيق، فضاء جيت بزنس كلاس، سيدي معروف – الدار البيضاء
ميا للخدمات المالية	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
كاش بلوس	1، زنقة بلبياد، حي المستشفيات – الدار البيضاء
ترانسفير إكسبريس	282، زاوية شارع المقاومة وزنقة ستراسبورغ – الدار البيضاء
موني أون موروكو	52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة – الدار البيضاء
البريد كاش	شارع عبد المومن، عمارة أتريوم، الرقم 374، تجزئة منازل الميمون – الدار البيضاء.
مكتب الصرف الإماراتي بالمغرب	3، زنقة باب المنصور، فضاء باب أنفا– الدار البيضاء
المغرب لمعالجة العمليات M2T	تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430– الدار البيضاء

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب

إلى غاية 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2013	31/12/2014
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**29 967 592**	**21 577 196**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**120 135 699**	**130 421 793**
• تحت الطلب	18 067 740	24 442 481
• لأجَل	102 067 959	105 979 312
ديون على الزبناء	**665 692 849**	**675 163 692**
• تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	220 242 993	227 834 716
• قروض للتجهيز	162 735 955	165 055 929
• قروض عقارية	230 021 932	236 643 463
• قروض أخرى	52 691 969	45 629 584
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**4 758 108**	**4 846 189**
سندات التداول والتوظيف	**159 730 866**	**157 003 696**
• سندات الخزينة والقيم المماثلة	97 887 129	79 143 032
• سندات دين أخرى	17 154 238	15 482 301
• سندات الملكية	44 689 499	62 378 363
أصول أخرى	**15 767 011**	**15 270 873**
سندات الاستثمار	**43 621 399**	**41 310 480**
• سندات الخزينة والقيم المماثلة	38 788 681	37 682 692
• سندات دين أخرى	4 832 718	3 627 788
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**31 709 158**	**32 255 277**
ديون ثانوية	**1 357 645**	**997 690**
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**1 485 490**	**1 808 029**
أصول ثابتة غير مجسدة	**4 827 777**	**5 102 532**
أصول ثابتة مجسدة	**16 058 499**	**17 544 132**
مجموع الأصول	**1 095 112 093**	**1 103 301 579**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2013	31/12/2014
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**23**	**100**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**129 882 001**	**108 418 119**
• تحت الطلب	11 324 853	12 147 699
• لأجَل	118 557 148	96 270 420
ودائع الزبناء	**722 252 729**	**769 769 841**
• حسابات تحت الطلب دائنة	417 483 987	446 307 104
• حسابات الادخار	120 070 099	129 844 476
• ودائع لأجل	161 323 004	170 765 624
• حسابات دائنة أخرى	23 375 639	22 852 637
الإصدارات من سندات الدين	**66 589 653**	**63 373 609**
• سندات دين قابلة للتداول	59 768 064	55 725 328
• اقتراضات سندية	4 946 290	5 996 085
• إصدارات أخرى من سندات الدين	1 875 299	1 652 196
خصوم أخرى	**40 656 299**	**20 101 000**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**7 921 679**	**8 827 717**
مؤن مقننة		
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة	**2 576 865**	**2 724 498**
ديون ثانوية	**23 254 215**	**24 589 213**
فوارق إعادة التقييم	**409 848**	**409 849**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**63 524 455**	**65 451 543**
الرأسمال	**24 205 880**	**24 617 088**
مساهمون – رأسمال غير مدفوع (–)	**-340 000**	**-228 000**
مرحل من جديد (+/–)	**4 257 528**	**4 810 079**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (+/–)	**7 038**	**425 489**
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/–)	**9 913 880**	**10 011 434**
مجموع الخصوم	**1 095 112 093**	**1 103 301 579**

(بآلاف الدراهم)

خارج الحصيلة	31/12/2013	31/12/2014
تعهدات ممنوحة	**205 433 615**	**196 552 123**
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	2 552 876	3 269 625
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	76 767 396	72 063 555
تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	36 407 017	37 747 718
تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء	82 852 052	81 279 993
سندات مشتراة في إطار البيع الاسترادي	6 746 319	
سندات أخرى للتسليم	107 955	2 191 232
تعهدات مستلمة	**62 044 054**	**66 245 948**
تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	2 815 496	3 041 922
تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	50 458 928	53 262 635
تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان	5 738 988	7 265 591
سندات مبيعة في إطار البيع الاسترادي		
سندات أخرى للاستلام	3 030 642	2 675 800

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك – الأنشطة بالمغرب

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2013	31/12/2014
+ فوائد وعائدات مماثلة	46 630 245	47 681 455
– فوائد وتكاليف مماثلة	18 014 619	18 236 746
هامش الفائدة	**28 615 626**	**29 444 709**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	156 631	314 760
– تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	96 739	225 973
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**59 892**	**88 787**
+ عمولات محصلة	5 966 539	6 145 846
– عمولات مدفوعة	568 592	560 822
الهامش على العمولات	**5 397 947**	**5 585 024**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	3 248 577	6 444 106
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	98 654	680 170
± نتيجة عمليات الصرف	1 584 610	1 589 124
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة	144 230	-622 724
نتيجة عمليات السوق	**5 076 071**	**8 090 676**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	3 006 135	2 806 161
– تكاليف بنكية أخرى مختلفة	1 854 529	1 967 986
العائد الصافي البنكي	**40 301 142**	**44 047 371**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	-73 215	-307 797
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	691 619	600 423
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	185 938	282 410
– التكاليف العامة للاستغلال	19 238 696	20 284 489
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**21 494 912**	**23 773 098**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-5 466 920	-7 158 383
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-975 023	-805 124
النتيجة الجارية	**15 052 969**	**15 809 591**
النتيجة غير الجارية	**-492 066**	**-478 710**
– الضرائب على النتائج	4 647 023	5 319 447
النتيجة الصافية للسنة المالية	**9 913 880**	**10 011 434**

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات التمويل

في 31 دجنبر 2014

بآلاف الدراهم

الأصول	31/12/2013	31/12/2014
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**160 426**	**165 226**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**2 340 335**	**4 518 390**
• تحت الطلب	1 485 161	821 368
• لأجَل	855 174	3 697 022
ديون على الزبناء	**34 370 544**	**30 773 776**
• تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	31 963 347	27 644 777
• قروض للتجهيز	179 111	583 665
• قروض عقارية	1 064 536	1 281 299
• قروض أخرى	1 163 550	1 264 035
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**4 727 450**	**5 849 012**
سندات التداول والتوظيف	**647 883**	**605 555**
• سندات الخزينة والقيم المماثلة	358	358
• سندات دين أخرى	5 539	374
• سندات الملكية	641 986	604 823
أصول أخرى	**3 176 856**	**3 487 224**
سندات الاستثمار	**99 271**	**148 957**
• سندات الخزينة والقيم المماثلة	99 271	148 957
• سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**48 622**	**107 745**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**51 051 926**	**52 143 312**
أصول ثابتة غير مجسدة	**794 897**	**793 704**
أصول ثابتة مجسدة	**600 640**	**580 035**
مجموع الأصول	**98 018 850**	**99 172 936**

بآلاف الدراهم

الخصوم	31/12/2013	31/12/2014
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		**695**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**57 365 497**	**57 222 097**
• تحت الطلب	7 296 983	8 382 271
• لأجَل	50 068 514	48 839 826
ودائع الزبناء	**7 000 777**	**7 405 863**
• حسابات تحت الطلب دائنة	646 219	743 933
• حسابات الادخار		
• ودائع لأجل	581 499	339 662
• حسابات دائنة أخرى	5 773 059	6 322 268
الإصدارات من سندات الدين	**15 966 269**	**15 159 029**
• سندات دين قابلة للتداول	13 474 928	13 260 577
• اقتراضات سندية	2 478 204	1 865 598
• إصدارات أخرى من سندات الدين	13 137	32 854
خصوم أخرى	**5 681 790**	**6 307 473**
مؤن للمخاطر والتحملات	**357 993**	**359 810**
مؤن مقننة	**37 966**	**25 363**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة	**141 870**	**172 043**
ديون ثانوية	**417 440**	**1 540 275**
فوارق إعادة التقييم	**363 755**	**16 957**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**3 918 369**	**3 964 933**
الرأسمال	**3 826 806**	**3 772 687**
مساهمون. رأسمال غير مدفوع (–)		
مرحل من جديد (+/–)	**1 507 388**	**1 722 038**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (+/–)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/–)	**1 432 930**	**1 503 673**
مجموع الخصوم	**98 018 850**	**99 172 936**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2013	31/12/2014
+ فوائد وعائدات مماثلة	4 063 428	3 871 737
– فوائد وتكاليف مماثلة	3 430 845	3 322 479
هامش الفائدة	**632 583**	**549 258**
+ عائدات من الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	17 688 342	18 017 742
– تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14 448 044	14 734 890
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**3 240 298**	**3 282 852**
+ عمولات محصلة	1 618 224	1 838 894
– عمولات مدفوعة	507 593	572 563
الهامش على العمولات	**1 110 631**	**1 266 331**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	14 882	11 332
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	19 615	35 353
± نتيجة عمليات الصرف	21 673	28 464
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**56 170**	**75 149**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	90 833	112 557
– تكاليف بنكية أخرى مختلفة	4 399	10 882
العائد الصافي البنكي	**5 126 116**	**5 275 265**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	88	8
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	125 145	92 529
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	6 146	4 269
– التكاليف العامة للاستغلال	2 038 007	2 048 665
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**3 207 196**	**3 314 869**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-911 781	-1 147 850
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-1 930	230 215
النتيجة الجارية	**2 293 485**	**2 397 234**
النتيجة غير الجارية	**22 981**	**-43 993**
– الضرائب على النتائج	883 536	849 568
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 432 930**	**1 503 673**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك

في 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2013	31/12/2014
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**85 191**	**74 386**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**606 121**	**501 472**
• تحت الطلب	553 126	467 766
• لأجل	52 995	33 706
ديون على الزبناء	**32 730 111**	**28 703 382**
• تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	31 529 979	27 403 063
• قروض للتجهيز	179 111	246 681
• قروض عقارية	19 876	21 957
• قروض أخرى	1 001 145	1 031 681
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**260 986**	**300 226**
سندات التداول والتوظيف	**36 727**	**3 328**
• سندات الخزينة والقيم المماثلة	358	358
• سندات دين أخرى		
• سندات الملكية	36 369	2 970
أصول أخرى	**2 045 055**	**2 382 604**
سندات الاستثمار		
• سندات الخزينة والقيم المماثلة		
• سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**18 794**	**18 709**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**9 621 259**	**10 255 163**
أصول ثابتة غير مجسدة	**389 851**	**378 722**
أصول ثابتة مجسدة	**421 677**	**400 355**
مجموع الأصول	**46 215 772**	**43 018 347**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2013	31/12/2014
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		695
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	25 482 481	19 646 180
• تحت الطلب	1 438 901	1 005 755
• لأجَل	24 043 580	18 640 425
ودائع الزبناء	4 824 714	5 463 737
• حسابات تحت الطلب دائنة		
• حسابات الادخار		
• ودائع لأجل		
• حسابات دائنة أخرى	4 824 714	5 463 737
الإصدارات من سندات الدين	6 758 355	7 864 966
• سندات دين قابلة للتداول	6 745 218	7 864 966
• اقتراضات سندية		
• إصدارات أخرى من سندات الدين	13 137	
خصوم أخرى	2 976 242	3 300 965
مؤن للمخاطر والتحملات	126 798	95 720
مؤن مقننة	24 052	24 447
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية		497 120
فوارق إعادة التقييم	16 957	16 957
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	2 603 598	2 646 339
الرأسمال	2 011 319	1 892 200
مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (+/-)	641 605	723 848
نتائج صافية في انتظار التخصيص (+/-)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	749 651	845 173
مجموع الخصوم	46 215 772	43 018 347

الملحق 11

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2013	31/12/2014
+ فوائد وعائدات مماثلة	3 637 233	3 281 658
– فوائد وتكاليف مماثلة	1 531 700	1 349 489
هامش الفائدة	**2 105 533**	**1 932 169**
+ عائدات من الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	3 122 323	3 557 031
– تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	2 800 010	3 174 938
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**322 313**	**382 093**
+ عمولات محصلة	545 586	632 474
– عمولات مدفوعة	81 616	77 067
الهامش على العمولات	**463 970**	**555 407**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	1 060	1 458
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	2 115	4 961
± نتيجة عمليات الصرف	156	49
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**3 331**	**6 468**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	75 613	94 863
– تكاليف بنكية أخرى مختلفة	1 155	8 697
العائد الصافي البنكي	**2 969 605**	**2 962 303**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	88	8
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	53 534	29 289
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	9	428
– التكاليف العامة للاستغلال	1 240 332	1 175 818
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 782 886**	**1 815 354**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-555 980	-551 806
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	62 388	16 882
النتيجة الجارية	**1 289 294**	**1 280 430**
النتيجة غير الجارية	**-107 993**	**7 633**
– الضرائب على النتائج	431 650	442 890
النتيجة الصافية للسنة المالية	**749 651**	**845 173**

الملحق 12

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري

إلى غاية 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2013	31/12/2014
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**624**	**120**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**9 410**	**1 839**
• تحت الطلب	9 410	1 839
• لأجَل		
ديون على الزبناء	**74 677**	**78 027**
• تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	24 563	20 900
• قروض للتجهيز		
• قروض عقارية	21 764	19 463
• قروض أخرى	28 350	37 664
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون		
سندات التداول والتوظيف	**454**	**374**
• سندات الخزينة والقيم المماثلة		
• سندات دين أخرى	454	374
• سندات الملكية		
أصول أخرى	**898 946**	**855 831**
سندات الاستثمار	**27**	
• سندات الخزينة والقيم المماثلة	27	
• سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**29 723**	**23 723**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**41 430 667**	**41 888 149**
أصول ثابتة غير مجسدة	**147 389**	**152 048**
أصول ثابتة مجسدة	**25 844**	**31 006**
مجموع الأصول	**42 617 761**	**43 031 117**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2013	31/12/2014
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**27 512 580**	**29 725 735**
• تحت الطلب	2 997 819	3 801 939
• لأجَل	24 514 761	25 923 796
ودائع الزبناء	**798 604**	**596 470**
• حسابات تحت الطلب دائنة	20 234	28 186
• حسابات الادخار		
• ودائع لأجل	581 499	339 662
• حسابات دائنة أخرى	196 871	228 622
الإصدارات من سندات الدين	**9 207 914**	**7 294 063**
• سندات دين قابلة للتداول	6 729 710	5 395 611
• اقتراضات سندية	2 478 204	1 865 598
• إصدارات أخرى من سندات الدين		32 854
خصوم أخرى	**2 002 362**	**2 186 682**
مؤن للمخاطر والتحملات	**149 947**	**148 913**
مؤن مقننة	**1 144**	**916**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**63 440**	**66 371**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1 149 665**	**1 150 507**
الرأسمال	**834 209**	**874 209**
مساهمون– رأسمال غير مدفوع (–)		
مرحل من جديد (–/+)	**612 830**	**692 994**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (–/+)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (–/+)	**285 066**	**294 257**
مجموع الخصوم	**42 617 761**	**43 031 117**

الملحق 13

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2013	31/12/2014
+ فوائد وعائدات مماثلة	2 519	6 284
– فوائد وتكاليف مماثلة	1 734 351	1 712 945
هامش الفائدة	**-1 731 832**	**-1 706 661**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14 565 574	14 459 846
– تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	11 648 034	11 559 952
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**2 917 540**	**2 899 894**
+ عمولات محصلة	10 708	13 661
– عمولات مدفوعة	10 963	9 335
الهامش على العمولات	**-255**	**4 326**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	38	22
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**38**	**22**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	1 929	1 327
– تكاليف بنكية أخرى مختلفة	231	263
العائد الصافي البنكي	**1 187 189**	**1 198 645**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	8 723	6 961
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	5 353	3 841
– التكاليف العامة للاستغلال	303 410	320 803
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**887 149**	**880 962**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-343 994	-567 888
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-57 477	219 893
النتيجة الجارية	**485 678**	**532 967**
النتيجة غير الجارية	**5 793**	**-58 598**
– الضرائب على النتائج	206 405	180 112
النتيجة الصافية للسنة المالية	**285 066**	**294 257**

الملحق 14

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمانية

في 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2013	31/12/2014
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	39 710 365	33 593 002
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	96 588 716	106 283 851
أدوات مشتقة للتغطية		
أصول مالية متوفرة للبيع	72 630 976	87 319 666
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	56 716 471	61 352 655
قروض وديون على الزبناء	786 643 645	802 057 489
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها	44 823 344	50 006 413
أصول الضرائب المستحقة	1 996 621	2 199 838
أصول الضرائب المؤجلة	2 432 405	2 534 701
حسابات التسوية وأصول أخرى	19 259 238	19 693 040
أصول غير جارية موجهة للتفويت	103 621	97 089
مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة	1 663 603	1 711 586
عقارات للتوظيف	2 716 781	3 401 722
أصول ثابتة مجسدة	23 671 394	25 163 446
أصول ثابتة غير مجسدة	3 650 560	3 892 691
فوارق الشراء	9 013 664	8 964 679
مجموع الأصول	1 161 621 404	1 208 271 868

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2013	31/12/2014
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	348 326	205 866
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	3 796 603	4 899 802
أدوات مشتقة للتغطية	47 633	2 018
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	137 723 091	124 328 753
ديون تجاه الزبناء	756 293 261	810 129 231
سندات دين صادرة	60 706 333	56 342 805
فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
خصوم ضريبية مستحقة	2 664 998	4 064 530
خصوم ضريبية مؤجلة	4 537 463	4 741 968
حسابات التسوية وخصوم أخرى	28 961 096	27 121 868
ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للتفويت		
مخصصات تقنية لعقود التامين	20 312 549	22 338 247
مؤن	4 499 036	5 239 949
دعم وصناديق مماثلة	2 711 866	2 866 837
ديون ثانوية وصناديق ضمان خاصة	22 307 352	24 272 758
رساميل ذاتية	116 711 797	121 717 236
رساميل ذاتية –حصة المجموعة	104 123 817	108 892 383
رأسمال واحتياطيات ذات الصلة	56 629 747	58 944 430
احتياطيات مجمعة	36 784 970	36 992 803
أرباح أو خسارات غير محققة أو مؤجلة	1 253 832	2 586 804
نتيجة السنة المالية	9 455 268	10 368 347
حصة الأقلية	12 587 980	12 824 853
مجموع الخصوم	1 161 621 404	1 208 271 868

الملحق 15

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية الثمانية

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2013	31/12/2014
+ فوائد وعائدات مماثلة	55 876 127	58 352 080
– فوائد وتكاليف مماثلة	20 393 229	20 597 173
هامش الفائدة	**35 482 898**	**37 754 907**
+ عمولات (العائدات)	10 472 669	10 914 881
– عمولات (التكاليف)	1 313 672	1 342 029
الهامش على العمولات	**9 158 997**	**9 572 852**
± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	4 919 307	7 537 622
± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع	1 136 436	844 551
+ عائدات الأنشطة الأخرى	7 808 028	8 589 578
– تكاليف الأنشطة الأخرى	6 147 680	6 927 491
العائد الصافي البنكي	**52 357 986**	**57 372 019**
– التكاليف العامة للاستغلال	23 222 533	24 703 049
– مخصصات للاستخمادات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	2 705 568	2 839 224
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**26 429 885**	**29 829 746**
– تكلفة المخاطر	-7 721 222	-10 849 831
نتيجة الاستغلال	**18 708 663**	**18 979 915**
± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة	171 156	178 426
± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى	181 007	98 646
± تغيرات قيمة فوارق الشراء	3 478	
النتيجة دون احتساب الضريبة	**19 064 304**	**19 256 987**
– الضريبة على النتائج	6 767 081	6 266 959
± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو التي بصدد التفويت		
النتيجة الصافية	**12 297 223**	**12 990 028**
حصة الأقلية	**2 841 955**	**2 621 681**
النتيجة الصافية – حصة المجموعة	**9 455 268**	**10 368 347**

الملحق 16

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية – على أساس فردي

	2012	2013	2014
كفاية الأموال الذاتية			
نسبة الملاءة	12,3	13,3	13,8
الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة	10,1	11,1	11,6
الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)	13,6	16,8	19,2
جودة الأصول			
معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)	**5,0**	**5,9**	**6,9**
التوزيع القطاعي للقروض			
القروض الممنوحة للقطاع الأولي	5,5	6,2	5,7
القروض الممنوحة للبناء والأشغال العمومية	12,6	12,4	12,2
القروض الممنوحة للصناعة التحويلية	17,0	16,5	17,6
القروض الممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	5,0	5,0	4,7
القروض الممنوحة للتجارة	6,7	6,2	6,6
القروض الممنوحة للسياحة	2,9	2,4	2,4
الأسر	28,9	29,7	31,4
القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى	21,4	21,6	19,4
النتيجة والمردودية			
العائد المتوسط للأصول	1,0	1,0	1,0
العائد المتوسط للأموال الذاتية	11,8	10,6	10,2
هامش الفائدة/ الناتج الصافي البنكي	76,6	74,0	69
التكاليف العامة للاستغلال/ الناتج الصافي البنكي	47,5	47,7	46,1
السيولة			
الأصول السائلة/ مجموع الأصول	**10,5**	**12,5**	**13,3**
الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل	**14,7**	**17,4**	**17,7**
الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	**7,4**	**11,3**	**9,0**

الملحتويات

بنك المغرب

كلمة السيد الوالي 2

الأحداث البارزة سنة 2014 7

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 10

الباب الأول : المشهد البنكي المغربي 13
1 – بنية النظام البنكي والمساهمين 15
2 – تطور مؤشرات الإدماج المالي 16
3 – حضور البنوك المغربية في الخارج 18
4 – عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 19
5 – تطور التركز البنكي 20

الباب الثاني : نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها 25
1 – نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي 27
2 – نشاط شركات التمويل ومردوديتها 48
3 – نشاط البنوك الحرة ومردوديتها 58
4 – نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها 61
5 – نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها 63

الباب الثالث : المخاطر البنكية 71
1 – تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من وجهة نظر احترازية 73
2 – تطور مخاطر السيولة 78
3 – تطور المديونية البنكية للأسر 81
4 – تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية 89

الباب الرابع : الإصلاحات القانونية والتنظيمية 93
1 – إصلاح القانون البنكي 95
2 – أهم مشاريع النصوص التطبيقية للقانون البنكي الجديد 98
3 – مراجعة المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان 102
4 – مراجعة التعليمة المتعلقة بالحكامة داخل مؤسسات الائتمان 103
5 – تطور القوانين التنظيمية الاحترازية والمحاسبية على الصعيد الدولي 104

الباب الخامس : الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية 109

1 – الإشـــراف الاحـتـرازي الـجـزئي 111

2 – الـمـراقـبـة الاحـتـرازية الـكـلـية 118

3 – أشغال التحضير لمهمة تقييم النظام المالي المنجزة بشكل مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (برنامج تقييم القطاع المالي) 123

4 – الـتـعـاون الـدولـي 124

5 – الـتـشـاور مع الجـمـعـيـات الـمـهـنـيـة 125

6 – مـــوارد مـديـريـة الإشـراف البنكـي وإمكانياتها 126

الباب السادس : تعزيز الإدماج المالي وحماية زبناء مؤسسات الائتمان 127

1 – تـطـويـر الـحـصـول عـلى الـخـدمـات الـبـنـكـيـة 130

2 – نـتـائـج الدراسـة المتعـلقة بالقدرة المالـيـة للسـكـان 131

3 – تـشـجـيـع الـتـربـيـة الـمـالـيـة 135

4 – حـمـايـة زبـنـاء مـؤسـسـات الائـتـمـان 137

5 – تـعـزيـز تشجـيـع تـمـويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 140

الملحقـات

الملحق 1 : الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 145

الملحق 2 : لائحة مؤسسات الائتمان 146

الملحق 3 : لائحة البنوك الحرة 149

الملحق 4 : لائحة جمعيات القروض الصغرى 150

الملحق 5 : لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال 151

الملحق 6 : الحصيلة التراكمية للبنوك – الأنشطة بالمغرب 152

الملحق 7 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك – الأنشطة بالمغرب 155

الملحق 8 : الحصيلة التراكمية لشركات التمويل 156

الملحق 9 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل 158

الملحق 10 : الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك 159

الملحق 11 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 161

الملحق 12 : الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري 162

الملحق 13 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري 164

الملحق 14 : الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمانية 165

الملحق 15 : حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية الثمانية 167

الملحق 16 : المؤشرات الأساسية للمتانة المالية – على أساس فردي 168

لائحة اللإطار

إطار 1 : الوسائل التي تدخل في خانة الأموال الذاتية الاحترازية 74
إطار 2 : ملاءة البنوك على أساس مجمع 78
إطار 3 : أبرز نتائج الاستقصاء المنجز حول شروط منح القروض للأسر 82
إطار 4 : النتائج الرئيسية للاستقصاء حول شروط منح القروض للمقاولات 90
إطار 5 : دور المجلس العلمي الأعلى وتركيبته 99
إطار 6 : مهام الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية 100
إطار 7 : معايير تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بالمغرب 101
إطار 8 : أبرز التعديلات التي جاء بها المعيار IFRS 9 107
إطار 9 : مراجعة نظام المساعدة في تصنيف البنوك 113
إطار 10 : الترخيص المسبق لمشاريع التواجد في الخارج 116
إطار 11 : خريطة المخاطر التي تتبعها لجنة الاستقرار المالي 120
إطار 12 : مؤشرات الإدماج المالي 131
إطار 13 : خاصيات عينة الأسر موضوع الاستقصاء حول تصور الخدمات المالية 132
إطار 14 : نتيجة الاستقصاء حول القدرة المالية للأسر المنجز بين شتنبر ودجنبر 2013 133
إطار 14 : نتيجة الاستقصاء حول القدرة المالية للأسر المنجز بين شتنبر ودجنبر 2013 134
إطار 14 : نتيجة الاستقصاء حول القدرة المالية للأسر المنجز بين شتنبر ودجنبر 2013 135
إطار 15 : الدورة الثالثة لأيام التربية المالية للأطفال 136
إطار 16 : صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 140
إطار 17 : المرصد الوطني للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 141

لائحة الجداول

جدول 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 15
جدول 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع 24
جدول 3 : تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب) 27
جدول 4 : تطور محفظة سندات البنوك 34
جدول 5 : تطور موارد البنوك (نشاط البنوك بالمغرب) 36
جدول 6 : تطور استخدامات شركات التمويل 49
جدول 7 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك 50
جدول 8 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري 50
جدول 9 : تطور موارد شركات التمويل 53
جدول 10 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك 54
جدول 11 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري 55
جدول 12 : تطور استخدامات البنوك الحرة 58

جـدول 13 : تـطـور مـوارد البـنـوك الـحـرة 59
جـدول 14 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى 61
جـدول 15 : تـطـور موارد جمعيـات الـقـروض الصغـرى 62
جـــدول 16 : تطور استخدامات البنوك – على أساس مجمع 64
جـدول 17 : تـطـور مـوارد البـنـوك – على أساس مجمع 65

لائحة الرسوم البيانة

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية 16
رسم بياني 2 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%) 17
رسم بياني 3 : تطور نسبة العدد الإجمالي للحسابات البنكية إلى مجموع السكان (%) 17
رسم بياني 4 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة)بالملايين(18
رسم بياني 5 : تطور عدد مستخدمي البنوك 19
رسم بياني 6 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل 19
رسم بياني 7 : تمركز مجموع الأصول (%) 20
رسم بياني 8 : تمركز الودائع (%) 20
رسم بياني 9 : تمركز القروض (%) 21
رسم بياني 10 : التمركز البنكي حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان 22
رسم بياني 11 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2013 (%) 22
رسم بياني 12 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2014 (%) 22
رسم بياني 13 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%) 23
رسم بياني 14 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الإيجار(%) 23
رسم بياني 15 : بنية أصول البنوك (%) 28
رسم بياني 16 : ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم) 28
رسم بياني 17 : تطور القيمة الجارية الإجمالية للقروض الممنوحة للزبناء 30
رسم بياني 18 : قروض البنوك الممنوحة للقطاع العام و القطاع الخاص 30
رسم بياني 19 : التوزيع القطاعي للقروض المنوحة من طرف البنوك بواسطة الدفع (%) 31
رسم بياني 21 : تطور القروض المعلقة الأداء للبنوك 33
رسم بياني 22 : تطور محافظ السندات حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدرهم) 33
رسم بياني 23 : تطور محافظ السندات حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدرهم) 35
رسم بياني 24 : توزيع محفظة مساهمة البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%) 35
رسم بياني 25 : بنية خصوم البنوك (%) 37
رسم بياني 26 : توزيع ديون البنوك المستحقة لمؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%) 37
رسم بياني 27 : تطور حصص مختلف فئات الودائع (%) 39

رسم بياني 28 : بنية الودائع حسب فئات القطاعات المؤسساتية (%) 39
رسم بياني 29 : تطور الدين السندي (بملايير الدراهم) 40
رسم بياني 30 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع حسب نوع المكتتبين (%) 41
رسم بياني 31 : تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك 41
رسم بياني 32 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بمللايير الدرااهم) 43
رسم بياني 33 : بنية العائد الصافية البنكي (%) 43
رسم بياني 34 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال و المعامل المتوسط للاستغلال الخاص بالبنوك 45
رسم بياني 36 : تكلفة المخاطر تتنسبة إلى ججاارربي اللقروض (%) 46
رسم بياني 37 : تطور مردودية أصول البنوك (%) ROA 46
رسم بياني 35 : نسبة تكلفة المخاطر إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال الخاص بالبنوك 46
رسم بياني 38 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (%) ROE 46
رسم بياني 39 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%) 47
رسم بياني 40 : تطور الهامش الإجمالي على العمليات مع الزبائن (%) 47
رسم بياني 41 : تطور الهامش البنكيي الإجمالي على العمليات مع الزبائن (%) 48
رسم بياني 42 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%) 49
رسم بياني 43 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري المنقول والعقاري (بملايين الدراهم) 51
رسم بياني 45 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة (%) 51
رسم بياني 44 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية المنقولة حسب نوع التجهيز (%) 51
رسم بياني 46 : تطور مغدل المخاطر حسب نوع شركات قروض التمويل (%) 52
رسم بياني 47 : تطور معدل التغطية حسب نوع شركات قروض التمويل (%) 53
رسم بياني 48 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%) 54
رسم بياني 49 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل(بملايين الدراهم) 55
رسم بياني 50 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم) 56
رسم بياني 51 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم) 57
رسم بياني 52 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%) 59
رسم بياني 53 : بنية موارد البنوك الحرة (%) 60
رسم بياني 54 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم) 60
رسم بياني 55 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بجمعيات القروض الصغرى (بملايين الدراهم) 62
رسم بياني 57 : بنية موارد البنوك على أساس مجمع (%) 64
رسم بياني 56 : بنية استخدامات البنوك على أساس (%) مجمع 64
رسم بياني 58 : مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%) 66
رسم بياني 59 : مساهمة الفروع المتواجدة في الخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاثة الكبرى (%) 67

رسم بياني 60 : تطور الديون المعلقة الأداء و نسبة المخاطر – على أساس مجمع 67

رسم بياني 61 : تطور المؤن و نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء – على أساس مجمع 67

رسم بياني 62 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايين الدراهم) 68

رسم بياني 63 : مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية – حصة المجموعة Vالخاصة بالمجموعات البنكية (%) 69

رسم بياني 64 : مساهمة الفروع في الخارج في أهم البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاثة الكبرى (%) 70

رسم بياني 65 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة)بملايير الدراهم 75

رسم بياني 66 : تطور التعرضات المرجحة برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) 75

رسم بياني 67 : تطور التعرضات المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) 76

رسم بياني 68 : تطور التعرضات المرجحة برسم المخاطر التشغيلية (بملايين الدراهم) 76

رسم بياني 69 : تطور الرأسمال التنظيمي و نسبة الملاءة – على أساس فردي 77

رسم بياني 70 : تطور الودائع، القروض و معامل ومعامل استخدام البنوك 79

رسم بياني 71 : المبلغ الجاري للتسبيقات لمدة 7 أيام وللقروض المضمونة لبنك المغرب 79

رسم بياني 72 : تطور الأصول السائلة والقابلة للبيع في أمد قصير 81

رسم بياني 73 : تطور المديونية البنكية للأسر 82

رسم بياني 74 : تطور عدد المستفيدين من قروض السكن 83

رسم بياني 75 : تطور االلمممبببللغغ االلججاارريي للقروض االلسسككنن حسب ننووعع سسعرر الفائدة (%) 84

رسم بياني 76 : تطور قروض السكن حسب أسعار الفائدة المطبقة (%) 84

رسم بياني 77 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%) 85

رسم بياني 78 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%) 85

رسم بياني 79 : المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك 86

رسم بياني 80 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%) 87

رسم بياني 81 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%) 87

رسم بياني 82 : تطور معدل الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر (%) 88

رسم بياني 83 : جاري القروض بواسطة الدفع الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم) 89

رسم بياني 84 : حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة
و المتوسطة في مجموع القروض المقدمة للمقاولات (%) 90

رسم بياني 85 : متوسط أسعار الفائدة المرجحة المطبقة على المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة (%) 91

رسم بياني 86 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على المقاولات غير المالية (%)
الإدماج المالي الخاص بالأسر عينة (3.000) 133

رسم بياني 87 : تطور االلططللببااتت االلممققددممة من طرف االلأأغغييارر 137

رسم بياني 88 : نوع الشكايات المقدمة من طرف زبناء مؤسسات الائتمان لدى بنك المغرب (%) 138

رسم بياني 89 : نوع الملفات المعروضة على الوساطة 139

بنك المغرب